الهندسة الدستورية و مرتكزات هندسة الدولة

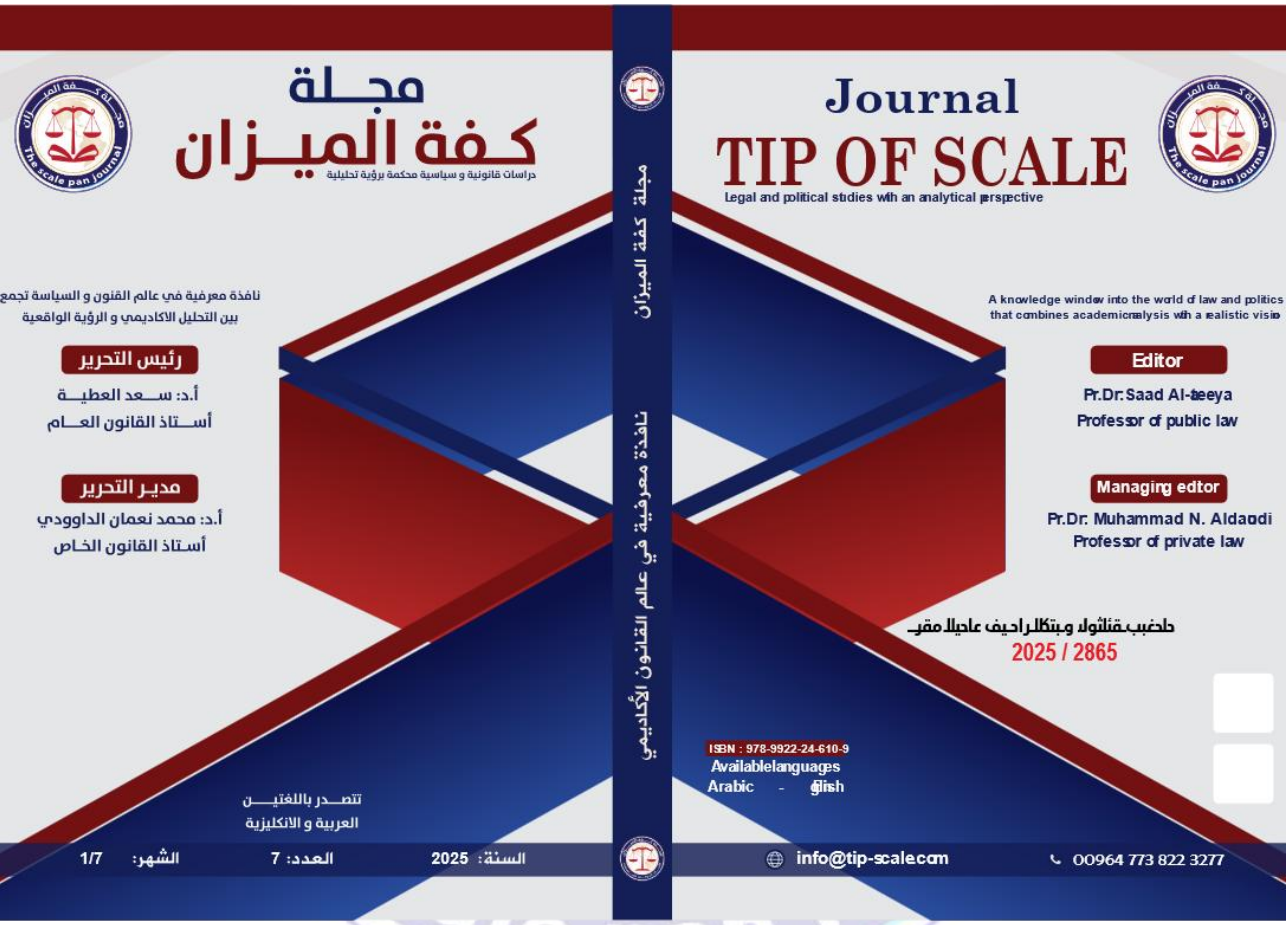

مجلة كفة الميزان

دراسات قانونية و سياسية محكمة برؤية تحليلية

نافذة معرفية في عالم القنون و السياسة تجمع
بين التحليل الاكاديمي و الرؤية الواقعية

العدد السابع - السنة الاولى - المجلد الاول/ صفر ١٤٤٧ الموافق تموز ٢٠٢٥

توجه جميع المرسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي

مجلة كف الميزان - اربيل - العراق
تلفون : 009647738223277
info@tip-scale.com

تتوفر نصوص و البحوث كاملة في الموقع التالي
www.tip-scale.com

رقم الايداع
٢٠٢٥/٢٨٦٥

تتصدر بالغتين
العربية و الانكليزية

ISBN : 978-9922-24-610-9

كفة الميزان

رئيس التحرير
أ.د: سعد العطية

مدير التحرير
أ.د: محمد نعمان الداوودي

هيئة الحرير

أ.د:احمد خلف حسين الدخيل
جامعة تكريت كلية القانون

أ.م.د. رباح سليمان خليفة
جامعة كركوك
كلية القانون والعلوم السياسية

أ.م.د: معتز علي صبار
جامعة الأنبار
كلية القانون والعلوم السياسية

د.عدنان عاجل عبيد
كلية القانون جامعة القادسية

أ.د:صعب ناجي عبود
معهد العلمين للدراسات العليا
النجف

أ.د. علي غني عباس
كلية القانون
جامعة المشرق

سياسية النشر

تُعنى مجلة كف الميزان بمشاركات الأبحاث الرصينة والدراسات والتعليقات على الأحكام القضائية وملخصات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها باللغة العربية والإنكليزية، كما تدعوكم المجلة للتفاعل معها وإغناء الأعداد الصادرة عنها وفق سياسة النشر الخاصة بها والمتمثلة بالآتي:

1- مجلة كف الميزان هي مجلة دورية تصدر شهرياً عن دار هاتريك للنشر والتوزيع في أربيل- العراق.

2- المجلة مختصة بنشر أبحاث العلوم الإجتماعية (القانونية والسياسية والاقتصادية)، أو عرض رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، أو التعليقات على الأحكام القضائية، أو التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات، أو عرض الكتب الجديدة ومراجعتها في العلوم القانونية والسياسية وباللغتين العربية والإنكليزية.

3- تحتفظ المجلة بحقوق النشر والطبع كافة، كما تعبر جميع آراء المؤلفين الواردة في البحث أو المادة العلمية عن وجهة نظرهم، ولا تُعَدُّ المجلة مسؤولة عنها، استناداً لمبدأ استقلالية الرأي، وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين..

4- المجلة غير ملزمة برد أصول البحوث أو التعليقات على الأحكام القضائية أو ملخصات الكتب ورسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه سواء نشرت أم لم تنشر، مع خصم جميع المصاريف في حال عدم النشر.

5- تكون الأولوية بالنشر حسب الأسبقية بالحصول على قبول نشر للبحوث، وفي حال رغبة الباحث بالنشر المستعجل يستوفى مبلغ إضافي على أجور النشر النهائية للبحث، طبقاً لما متاح على موقع المجلة الإلكتروني.

6- يشترط بالمادة العلمية المراد نشرها بالمجلة، أن لا تكون قد سبق نشرها في مجلة أو دورية أو مؤتمر علمي، بتعهد يقدمه الباحث، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية كافة.

7- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه أو مادته العلمية إلى أي جهة أخرى لغرض النشر، حتى يصله رد المجلة بصلاحية بحثه أو مادته العلمية للنشر من عدمه خلال مدة شهرين من تاريخ استلام المجلة للبحث أو المادة العلمية، وبخلافه تحتفظ المجلة بحقوقها القانونية والمالية كافة.

8- يتعين على الباحث أن يلتزم بشروط وأسلوب النشر المعتمد من المجلة والمتاح على موقع المجلة الإلكتروني (https:// alkindijournal.com)، وبخلافه لا تتحمل المجلة مسؤولية التأخر بقبول أو نشر البحث أو المادة العلمية.

9- يجب على الباحث مراعاة الأمانة العلمية في البحث العلمي والدراسة الأكاديمية وفي مقدمتها أخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر (Committee On Publication Ethics) مثال ذلك، توثيق المراجع

والمصادر والنصوص القانونية والعلمية ومراعاة الموضوعية والمنهجية في الكتابة، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والإدارية والمالية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لهذه الأخلاقيات طبقاً للقوانين والتعليمات الوطنية أو الدولية.

10- تخضع جميع البحوث العلمية المراد نشرها بالمجلة لتدقيق نسبة الانتحال (turnitin) ضماناً لعدم نشر البحوث مسروقة النص جزئياً أو كلياً، وبخلافه يتحمل الباحث المسئولية القانونية والمالية والإدارية الكاملة.

11- تخضع المادة العلمية التي تنشرها المجلة للتحكيم الشفاف والمراجعة العلمية المتخصصة (Peer-reviewed process) فضلاً عن التدقيق اللغوي (للغة العربية واللغة الإنكليزية)، ويكون للمجلة صلاحية الموافقة على النشر فيها من عدمه استناداً إلى الآراء الأولية لهيئة تحرير المجلة أو آراء المحكمين المتخصصين.

13- يمنح كل باحث نسخة ورقية من العدد المنشور فيه بحثه، فضلاً عن نسخة مستلة عن بحثه، ولا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

14- تعمل المجلة وفق آلية وسياسة النشر المفتوح (Open Access).

15- تلتزم المجلة بمنح الباحث قبول النشر حين استكمال جميع المتطلبات على أن يذكر فيه المجلد والعدد وسنة النشر.

Publication Policy

KAFEET_ALMEZAN Journal focuses on contributions of rigorous research, studies, comments on judicial rulings, summaries of master's theses and doctoral dissertations, scientific reports on conferences, and book reviews in both Arabic and English. The journal invites you to interact with it and enrich the published issues according to its publication policy, as follows:

1. KAFEET_ALMEZAN Journal is a peer-reviewed monthly journal published by Hatrick Publishing and Distribution company in Erbil, Iraq.
2. The journal specializes in publishing research in the fields of social sciences (legal, political, and economic), presenting master's theses, doctoral dissertations, comments on judicial rules, scientific reports on conferences, and reviews of new books in both Arabic and English languages.
3. The journal reserves all rights of publication and printing. All opinions expressed in the research or scientific material are solely those of the authors,

and the journal is not responsible for them, based on the principle of independence of opinion, the journal is committed to preserving the intellectual property rights of authors.

4. The journal is not obliged to return the original research, comments on judicial rules, book summaries, master's theses, or doctoral dissertations, whether published or not, with all costs deducted in case of non-publication.

5. Priority for publication is based on the order of receiving research acceptance. In case the researcher wishes to expedite publication, an additional fee is applied on the final publication costs of the research, as available on the journal's website.

6. The scientific material intended for publication in the journal should not have been previously published in any magazine, periodical, or scientific conference, as per a commitment provided by the researcher.

Otherwise, the researcher bears full legal and financial responsibility.

7. The researcher should not submit their research or scientific material to any other entity for the purpose of publication until they receive a decision on whether the journal accepts their research or scientific material for publication within two months from the date of the journal's receipt of the research or scientific material. Otherwise, the journal reserves all legal, financial, and administrative rights.

8. The researcher must adhere to the conditions and style of publication approved by the journal and available on the journal's website. Otherwise, the journal is not responsible for any delay in accepting or publishing the research or scientific material.

9. The researcher must observe scientific integrity in scientific research and academic study, including research ethics and the codes of the Committee on Publication Ethics. This includes proper citation of references, sources, legal texts, and scientific texts,

as well as ensuring objectivity and methodology in writing. Otherwise, the researcher is fully responsible for any violations or deviations from these ethics, in accordance with national or international laws and regulations.

10. All scientific research intended for publication in the journal is subject to plagiarism checking (Turnitin) to ensure that the research is not partially or entirely plagiarized. Otherwise, the researcher is fully responsible for any legal, financial, and administrative liability.

11. The scientific material published by the journal is subjected to transparent peer review and specialized scientific review, in addition to linguistic review (in Arabic and English). The journal has the right to approve or reject publication based on the preliminary opinions of the journal's editorial board or specialized reviewers.

12. Each researcher is granted a hard copy of the issue in which their research is published, as well as

a copy of their research. The journal does not cover the costs of sending the hard copy to the researcher.

13. The journal operates according to the Open Access publication model.

14. The journal is committed to providing the researcher with the acceptance of publication upon completing all the requirements, specifying the volume, issue, and year of publication, except for research extracted from master's theses and doctoral dissertations."

آلية نشر البحث

1. يتولى رئيس تحرير المجلة استلام البحوث المقدمة للنشر في مجلة كفة الميزان مع الاستمارة المخصصة لطلب النشر والتي تشتمل على (طلب النشر، التعهد، التخويل)، والمنشورة على موقع المجلة الرسمي بعد التأكد من أن موضوع البحث ضمن اختصاص المجلة كون المجلة متخصصة في العلوم الاجتماعية (قانون، سياسة، اقتصاد).
2. القيام بإجراءات فحص نسبة الاستلال للبحث باستخدام برنامج (Turnitin) المعتمد من قبل الوزارة للبحوث المقدمة قبل إرسالها إلى المقومين العلميين، لمعرفة نسبة مطابقته للمعايير المطلوبة، ولا تعالج أي محتويات استلال، وإن كان البحث يحتوي على أكثر من (20%) من الاستلال للبحث كله، فسوف تعيد المجلة إرسال البحث إلى الباحث لمراجعته ولن يقبل البحث حتى معالجة الاستلال.
3. إحالة البحوث المقدمة للنشر من قبل رئيس التحرير الى أعضاء هيئة تحرير المجلة ممن يتطابق اختصاصه مع تخصص البحث المقدم للنشر.
4. تتولى هيئة تحرير المجلة تدقيق البحوث المقدمة للنشر ومن ثم ترشيح الخبراء المختصين لتقويم البحوث، على أن يتم مراعاة اللقب العلمي والتخصص الدقيق لكل من الخبير العلمي والباحث.
5. إحالة البحوث مع أسماء الخبراء المرشحين من قبل هيئة التحرير إلى مدير التحرير، ليتولى مدير التحرير إحالة البحوث إلى الخبراء المختصين في ضوء قرار هيئة التحرير، ومتابعة إجاباتهم في ضوء المدة القانونية المقررة للتقويم وخلال مدة أقصاها (14) أربعة عشر يوماً، وفق استمارة التقويم المعدة لهذا الغرض، مع ضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم والمتعلقة بهوية الباحث أو الباحثين.
6. تحتفظ هيئة التحرير بحقها بإجراء التعديلات الشكلية واللغوية اللازمة.
7. لا ترد البحوث لأصحابها سواء قبلت النشر أم لم تقبل.
8. تنتقل حقوق الطبع للبحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبوله النشر، ولا يجوز النقل عنه إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو إلى جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد استحصال موافقة خطية من رئيس التحرير.
9. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يردها من موضوعات وتأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.
10. بعد إعادة السادة المقومين لاستمارة التقويم، يتم الإطلاع عليها لمعرفة مدى مقبولية البحث للنشر، فضلاً عن إرسال الملاحظات المثبتة عليه للباحث.
11. يتولى الباحث القيام بإجراءات التعديلات اللازمة على بحثه وإعادة إرساله للمجلة لغرض التدقيق، لتتولى المجلة مراجعة البحث للتأكد من قيام الباحث بإجراءات التعديلات المطلوبة، على أن يتم القيام بجميع الإجراءات السابقة بمدة أقصاها ثلاثة أشهر.

12. يتم إرسال القرار النهائي للباحث سواء أكان بقبول نشر البحث أم رفض النشر موثق من قبل رئيس تحرير المجلة.
13. إحالة البحث المُقيم علمياً إلى المقوم اللغوي لتدقيق سلامة اللغة، بعد حصوله على قبول للنشر.
14. يتم تزويد الباحث بنسخة ورقية ومستلة من العدد المنشور فيه بحثه.
15. المراسلات المتعلقة بالمجلة تتم عبر عنوان البريد الإلكتروني للمجلة: (https://tip-scale.com/wp-admin/).
16. تلتزم المجلة بجميع الضوابط الصادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير الخاصة بالمجلات العلمية.
17. تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر الهادئ البعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات. وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية

التحديات والفرص نحو السلام المستدام

الأستاذ الدكتور . محمد منذر

اعداد مصطفى كامل زباله اللامي

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية، حيث يعاني العديد من دول القارة من عدم الاستقرار والصراعات المستمرة. يبرز البحث أهمية مجلس السلم والأمن الإفريقي كآلية رئيسية لمنع وإدارة النزاعات بطرق سلمية، ويستعرض أهدافه ومبادئه التي تستند إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. كما يتناول البحث أزمتي دارفور والصومال كنموذجين لتدخلات الاتحاد، موضحًا التحديات التي واجهها مثل التدخلات الخارجية وضعف التنسيق. يُختتم البحث بتوصيات لتعزيز فعالية جهود الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك بناء قدرات مؤسسية قوية، وتطوير استراتيجيات شاملة، وزيادة الوعي المجتمعي بأهمية السلام.

Abstract

This research addresses the role of the African Union in resolving African conflicts, as many countries on the continent suffer from instability and ongoing disputes. The research highlights the importance of the African Peace and Security Council as a key mechanism for preventing and managing conflicts peacefully, outlining its objectives and principles that emphasize enhancing cooperation among member states. Additionally, it examines the crises in Darfur and Somalia as case studies of the Union's interventions, detailing the challenges faced, such as external interventions and weak coordination. The research concludes with recommendations to strengthen the effectiveness of the African Union's efforts, including building strong institutional capacities, developing comprehensive strategies, and increasing community awareness of the importance of peace.

مقدمة

تعد إفريقيا من أكثر القارات تأثراً بالصراعات والنزاعات، حيث تعاني العديد من دولها من حالات عدم استقرار تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في ظل هذه التحديات، برز دور الاتحاد الإفريقي كجهة فاعلة تسعى إلى تحقيق السلام والأمن في القارة. تأسس مجلس السلم والأمن الإفريقي كآلية رئيسية للتعامل مع النزاعات، حيث يهدف إلى منع الصراعات وإدارتها وتسويتها بطرق سلمية. ومن خلال استراتيجيات متعددة، يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتقديم الدعم اللازم للجهود السلمية. إن فهم دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية يمثل خطوة أساسية نحو تعزيز الاستقرار في القارة وتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه الاتحاد الإفريقي في معالجة النزاعات والصراعات في القارة. من خلال دراسة الأنشطة والمساهمات التي يقدمها مجلس السلم والأمن الإفريقي، يمكن فهم كيفية تعزيز الأمن والاستقرار في الدول الإفريقية. كما يساهم البحث في تقديم توصيات لتحسين فعالية جهود الاتحاد الإفريقي، مما يساعد على بناء مستقبل أكثر سلامًا واستقرارًا للقارة.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في مدى فعالية الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية، خاصة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهه. كيف يمكن للاتحاد الإفريقي تعزيز دوره في إدارة الصراعات، وما هي العوامل التي تعيق تحقيق أهدافه في السلام والاستقرار؟

منهجية البحث

سيتبع البحث منهجية تحليلية تعتمد على دراسة الأدبيات المتعلقة بدور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات، مع التركيز على تحليل البيانات والتقارير الصادرة عن مجلس السلم والأمن الإفريقي. سيتم استخدام أسلوب المقارنة بين تجارب الاتحاد الإفريقي في مختلف النزاعات الإفريقية، بالإضافة إلى تحليل الآراء المختلفة حول فعالية تدخلاته.

هيكلية البحث

سيتكون البحث من مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لمجلس السلم والأمن الإفريقي وأهدافه ومبادئه.

المبحث الثاني: دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية، مع التركيز على أزمتي دارفور والصومال.

المبحث الأول

الإطار التنظيمي للإتحاد الإفريقي

يعتبر مجلس السلم و الأمن الإفريقي الجهاز الرئيسي الذي يعمل في ظل الإتحاد الإفريقي والمنوط به مهمة فض النزاعات و تسويتها سلمياً، ويمتاز مجلس السلم والأمن الإفريقي بطبيعة مميزة، جعلت منه الآلية الأقدر على كفالة الانسجام وتحقيق الاستقرار والأمن داخل القارة الإفريقية إلى جانب تشكيلة متنوعة يعتريها توازن وتساوي، حيث تعتبر أهداف ومبادئ الإتحاد الإفريقي بمثابة إستراتيجية محكمة مكنته من التماشي والتعاطي مع التطورات الدولية والإقليمية، ومواجهة التحديات التي اعترضت منظمة الوحدة الإفريقية أثناء مسيرتها.

المطلب الأول: أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي

نصت المادة الثانية من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي على أنه جهاز لصنع القرار فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الإتحاد الإفريقي، ويتعاون معه في تحقيق هذه المهمة كل من: مفوضية الإتحاد الإفريقي هيئة الحكماء، إلى جانب النظام القاري للإنذار المبكر، والقوة الإفريقية للتدخل السريع.

وبالرجوع إلى نص المادة الخامسة من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي فإنه تتضح لنا تشكيلته حيث نجد أنه يتشكل من: خمسة عشر عضواً يمثلون جميع أقاليم القارة الإفريقية ويختارون على أساس الحقوق المتساوية، وعملية انتخابهم تكون كما يلي: عشرة أعضاء منهم يتم انتخابهم لمدة

سنتين، والخمسة الآخرون يتم انتخابهم لمدة ثلاثة سنوات، وذلك بهدف ضمان الاستمرارية وذلك يكون على أساس التمثيل الإقليمي العادل وبطريقة التناوب.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجوز إعادة انتخاب كل عضو تنتهي مدة عضويته في المجلس مباشرة إلى جانب ذلك يقوم المؤتمر بإجراء تقيم دوري لمدى استيفاء الأعضاء للمعايير المنصوص عليها في المادة الخامسة الفقرة الثانية مع اتخاذ كل إجراء مناسب لها[1].

فإن أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي تمكنه من ضمان الاستجابة السريعة لمختلف النزاعات والأزمات بإفريقيا، كما تكفل تناسق وانسجام جهوده الزامية لتحقيق السلام والاستقرار.

أولاً: أهداف مجلس السلم والأمن الإفريقي:

إن القانون التأسيسي للاتحاد حدد الإطار القانوني لمجلس السلم والأمن الإفريقي المقترح رغم أنه لم يدرجه ضمن أجهزة الاتحاد فاكتفاء في مرحلة سابقة بآلية منع وإدارة وتسوية الصراعات، وفي هذا الإطار أصدر مؤتمر الاتحاد الإفريقي في (9 يوليو 2002، بديربان / جنوب إفريقيا بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي للاتحاد الإفريقي.

ونستخلص من أحكام المادة الثالثة من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي أهم الأهداف التي يعمل على تحقيقها، وهذه الأهداف تتمحور أساساً في: العمل على الارتقاء بالسلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، والحفاظ

---

[1] **المادة الثانية من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي، الموقع، http://www.sis/gov.eg/Templates،**

على الحياة البشرية كون أنها حق طبيعي لا يمكن لأحد أن ينتزعه من أي شخص مهما كانت انتماءاته وفورقاته.

بالإضافة إلى السهر على حماية ممتلكات الشعوب الإفريقية، مع سهره الدائم على مراقبة الأوضاع وآخر المستجات والمتطورات داخل القارة الإفريقية، إلى جانب سهره على التدخل في حالة نشوب أي نزاع من شأنه أن يهدد ويخل بالسلم والأمن والمساهمة في فض النزاع والصراع القائم وإخلال السلم بطريق سلمه.

وفي حالة ما إذا وقع نزاع وأسفر عنه دمار وخراب من بين أهدافه هو إعادة التعمير وتنفيذ كل نشاط من شأنه أن يحد من استمرار أعمال العنف، إلى جانب تدعيمه لجميع الجهود الإفريقية الهادفة للتصدي لأخطر جريمة يشهدها العالم المعاصر وهي "جريمة الإرهاب الدولي "، إلى جانب ذلك فإن المجلس يهدف كذلك إلى انتهاج سياسة أمنية دفاعية مشتركة وهذا إعمالاً بنص المادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي، زيادة على كل هذه الأهداف فإن المجلس له هدف أخر وهو احترام الكرامة الإنسانية، وقواعد القانون الدولي الإنساني ومنع انتهاكها أثناء فترات النزاعات المسلحة الداخلية[1].

وهنا سنتعرض لأهم ما جاء في هذا البروتوكول على الوجه التالي:

– إنه جهاز لصنع القرار فيما يتعلق بمنع وإدارة وتسوية الصراعات وسيعاون المجلس كل من اللجنة المفوضية، ومجمع الحكماء ونظام للإنذار القاري المبكر وقوة إفريقية للتدخل السريع وصندوق خاص.

---

[1] **المادة الثالثة من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي، مرجع سابق، http://www.sis/gov.eg/Templates.**

– تتمثل أهداف المجلس في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، ومنع لصراعات وصنع وبناء السلام، وتنسيق الجهود القارية لمنع وحصار الإرهاب الدولي، وتطوير سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد، وتعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ثانياً: مبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي:

بالنسبة لمبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي فإننا نكتشفها من نص المادة الرابعة من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقي وتتمثل أساساً في: إتباعه الطرق السلمية في منع وإدارة النزاعات وفضها، إلى جانب استجابته المبكرة لاحتواء الأوضاع المتأزمة التي يمكن باستمرارها أن تتطور إلى نزاعات دموية عنيفة، واحترام قدسية الحياة البشرية، وقواعد القانون الدولي الإنساني مع احترام سيادة ووحدة أراضي الدول الأعضاء، وعدم التدخل من جانب أية دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، واحترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال إلى جانب إرسائه لمبدأ مهم وهو حق التدخل في أية دولة عضو وذلك وفقاً لما يقرره المؤتمر [1].

وذلك في حالة ما إذا وقعت جرائم خطيرة ترقى إلى درجة الجرائم المصنفة الأخطر دولياً وهي أساساً: جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد

---

[1] **المادة الرابعة من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي، مرجع سابق، http://www.sis/gov.eg/Templates.**

اللإنسانية، إلى جانب ذلك أيضاً أقر مبدأ حق أية دولة عضو في الإتحاد الإفريقي طلب تدخل المجلس من أجل استعادة السلام في أقاليمها.

وبمقتضى مبادي الاتحاد الإفريقي، أصبح من حق المؤتمر(الجمعية) إصدار قرارات بتدخل الاتحاد في ظل ظروف محددة كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في الدول الأعضاء، كما أصبح من حق الدول الأعضاء طلب التدخل من الاتحاد الإفريقي لإعادة السلام والأمن.

وتلك كانت نقلة نوعية جديدة للعمل الجماعي الهيكلي لم تكن موجودة من قبل، فعلى مدار ثلاثين عاماً تقريباً من عام 1993/63 م تعاملت منظمة الوحدة الإفريقية مع الصراعات الداخلية بقدر من الاستنكار والتردد في معالجة تلك القضايا باعتبارها قضايا داخلية، ومن ثم أظهرت عدم رغبتها في التورط في الحروب الأهلية، وظل مبدأ المنظمة هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء إعمالاً للمادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

ولكن منذ التسعينيات من القرن الماضي بدأت مرحلة جديدة في علاقات منظمة الوحدة الإفريقية بالمسائل الداخلية وخاصة في حالة الصراعات وتميزت هذه المرحلة بتأسيس آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات عام 1993م، حيث أصبح السلام والأمن والاستقرار من المسائل التي ترتبط في نظر منظمة الوحدة الإفريقية بصلاح الحكم واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وهي كلها من القيم والمعايير الجديدة التي شاعت على مستوى العالم في ظل النظام العالمي الجديد.

ومع ذلك يمكن القول أن التدخل لحفظ السلام وفرضه لأول مرة يمثل نقلة نوعية في ظل الاتحاد الإفريقي، غير أن هذه النقلة النوعية الجديدة ينبغي أن

توضع في سياقها القانوني الصحيح، فالأهمية القانونية لحق الاتحاد في التدخل تتحدد في واقع الأمر وفقاً لعدة اعتبارات أهمها[1]:

– إن حق الاتحاد في التدخل ورد في سياق المادة التي تتناول المبادئ وهو ما ينتهي بالحق لأن يكون مجرد إعلان النوايا أكثر من كونه التزام تعاقدي بالمعنى القانوني الدقيق.

– إن حق الاتحاد الإفريقي ليس حقاً مطلقاً بل هو حق محدد أو مقيد بجرائم معينة أو حالات محددة وفقاً للنص الوارد بالقانون التأسيس وهي بالتحديد ثلاث حالات (جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية) حيث كلها حالات أصبحت تستدعي التدخل من قبل الجماعة الدولية في المفهوم الدولي المعاصر فيما يعرف الآن بالتدخل لأغراض إنسانية من قبل الجماعة الدولية.

– إن قرار التدخل يصدر من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي وهذا يعني موافقة جميع الدول الأعضاء بالإجماع أو على الأقل بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد إن تعذر توافر الإجماع وهذا يمثل ضمانة كافية لعدم التعسف في استخدام حق الاتحاد في التخل.

– ان تدخل المنظمات الإقليمية في أغراض حفظ السلام أو فرضه إنما تخضع في السياق العام لميثاق الأمم المتحدة وإشراف مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يكون على بينة كاملة بأي عملية تدخل حتى ولو قامت بها منظمات إقليمية أو

---

[1] **المادة الرابعة من بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي، مرجع سابق، http://www.sis/gov.eg/Templates**

فرعية وهو ما يمثل ضمانة أخرى لعدم المغالاة أو التطرف في استخدام حق الاتحاد في التدخل.

فإن التدخل الجماعي من قبل الاتحاد سيوفر دون شك فرصة أكبر لإحلال السلام في القارة ويقطع الطريق أمام التدخلات الأخرى سواء من قبل الدول الإفريقية فرادى أو من قبل التدخلات الأجنبية التي عانت منها القارة كثيراً.

ومع ذلك يظل مبدأ التدخل الجماعي الإقليمي محفوظاً ببعض المحازير وأول هذه المحازير يتمثل في غيبة وفاق إقليمي حول بعض المفاهيم المرتبطة بعملية مثل مفهوم جرائم الحرب ومفهوم الإبادة الجماعية مفهوم الجرائم الإنسانية، لذا ينبغي الاتفاق على تحديدها حتي لا يكون ذلك سبباً في الخلاف بين الدول الأعضاء، ويؤدي إلى مزيد من الصراعات.

وثاني هذه المحاذير هو العجز الإفريقي عن تدبير القدرات المادية لبناء قوة إفريقية قادرة على التدخل السريع في الأزمات وأسباب هذا العجز ما زالت قائمة في ظل الاتحاد أولها عجز الدول الأعضاء عن سداد أنصبتها لدى منظمة الوحدة الإفريقية واستمرارها في ذلك في ظل الاتحاد الإفريقي وذلك يحتاج إلى تفهم إفريقي من قبل الدول الأعضاء لأهمية النظرة الاستراتيجية لدور الاتحاد الإفريقي على حسم الصراعات و ذلك من خلال موارده الذاتية دون الاعتماد على المنظمة العالمية.

أما من حيث مبدأ وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية، فقد ورد هذا المبدأ في إطار القانون التأسيسي للاتحاد في المادة الرابعة، الفقرة (د)، والتي نصت على وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية، وقد حاولت منظمة

الوحدة الإفريقية أن تقيم نظاماً دفاعياً للعمل المشترك من خلال تنسيق السياسات الدفاعية وبصفة خاصة ضد التهديدات الخارجية وخاصة ضد الدول الاستعمارية والنظم العنصرية، غير أن هذا الأمر لم يكن يستند إلى أساس ثابت من ميثاق المنظمة، حيث نصت المادة الثانية من ميثاق المنظمة ضمن أهدافها الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها.

وفي هذا الإطار تم إنشاء لجنة الدفاع وهي لجنة متخصصة مستقلة تضم الوزراء المتخصصين في الدفاع أو أي وزراء مفوضين من قبل حكوماتهم ومقرها أديس أبابا حيث تعمل تحت إشراف الأمانة العامة[1].

أما على مستوى الاتحاد الإفريقي فإن خطوات تنسيق وبناء سياسة دفاعية مشتركة لم تتخط مرحلة البداية المبكرة جداً وتحتاج لخطوات مؤسسية فعالة من قبيل تنظيم اللقاءات المشتركة بين وزراء الدفاع الأفارقة ورؤساء هيئة أركان الجيوش بالشكل الذي يسهل عملية التخطيط والتدريب للعمليات المشتركة من قبل الجيوش الإفريقية ووضعها في حالة استعداد مع دراسة للإنذار المبكر لحالات الصراع والحروب الأهلية داخل دول القارة.

كما أن توحيد المصطلحات العسكرية ولغة التفاهم بين جيوش تنتمي لثقافات مختلفة، وكذلك فإن عملية التنسيق بين الإطار القاري من خلال الاتحاد الإفريقي والأطر الإقليمية الفرعية كالكوميسا ودول الساحل والصحراء غاية في الأهمية، وصولاً إلى تأسيس منظمة قارية للأمن والتعاون والتنمية، تطرح اتفاقية شاملة

---

(1) مصطفى سلامة حسين، الجماعة الاقتصادية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد113، 1993، ص31.

لعدم الاعتداء والدفاع المشترك في إطار قاري وتنور حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في إفريقيا.

فإن الاتحاد الإفريقي قد وضع منهجاً جديداً في إطار السياسة الدفاعية للقارة وقيم جديدة تحظى بإجماع إفريقي، وهو حق التدخل للاتحاد بقرار من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الحالات الحرجة والمتفاقمة.

كما أن القانون التأسيسي قد أكد على بناء نظام إفريقي فعال للأمن الجماعي خاصة عن طريق وضع سياسة دفاعية قارية مشتركة، وإن هذا التطور يحقق أملاً إفريقياً خاصة إذا ما توافرت الإرادة السياسية الإفريقية من جانب القيادات والشعوب الإفريقية في بناء نظام مؤسسي قاري وفعال قادرة على نقل إفريقيا من حالة الصراعات وعدم الاستقرار إلى حالة من الأمن والسلام تحقق التنمية المنشودة. وتقضي علي المجاعات والفقر والأمراض في القارة[1].

ونستنتج من ذلك أن مجلس السلم والأمن هو الإطار الجديد للارتقاء بالأمن الجماعي من جانب الاتحاد الإفريقي بوصفه جهازاً لاتخاذ القرار بشكل دائم لمنع وإدارة وتسوية المنازعات، كما يشكل نظاماً للأمن الجماعي والإنذار السريع بما يمكن استجابة سريعة وفعالة في حالات وجود منازعات أو أزمات في إفريقيا وتتمثل أهدافه في الارتقاء بالأنشطة الداعية للسلم وإعادة البناء بعد المنازعات وإقامة نظام للدفاع الإفريقي المشترك، والارتقاء بالديمقراطية والحكم.

---

[1] أحمد حجاج، إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، مجلة آفاق إفريقية، العدد السادس، 2001، ص13.

ويتبع المجلس المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وإن كان يضيف إليها مبادئ مكملة تتمثل في الاستجابة السريعة للسيطرة على الأزمات والاعتماد المتبادل بين التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وأمن الشعوب والدول.

وبهذا يعتبر مجلس السلم والأمن بمثابة تغيير عميق في الرواية العملية للسعي لإقرار السلم والأمن الجماعي في إفريقيا، مما يعد مرحلة متقدمة على إعلان القاهرة عام ١٩٩٣ المنشئ لآلية منع وإدارة وتسوية المنازعات بداخل منظمة الوحدة الإفريقية، لأن مجلس السلم والأمن قد وضع بعداً جديداً فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن والاقليميين تركز على مبدأ التدخل.

هذا ويعتبر قيام الاتحاد الإفريقي بوضع البروتوكول الخاص بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي بمثابة قفزة نوعية في تنفيذ الهياكل المؤسسية للاستجابة للأزمات في القارة، وتترجم عملية تنظيم الاستجابة الجماعية للقارة للمنازعات سواء الداخلية أو ما بين الدول إرادة سياسية وتعهداً استراتيجياً للقيام بأعمال بناء السلم على الأراضي الإفريقية، بمعني التمسك بأفرقة السعي والعمل على الحفاظ على الأمن الجماعي،.

وفي إطار المحتوى الإفريقي الذي يعتمد على هيكلة السلام كنموذج للسلوك الجماعي يتعين على الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن القيام بمسؤوليات أساسية فيما يتعلق بحفظ الأمن الجماعي الإقليمي، ويتعين عليهم ليس مجرد إخفاء الطابع الشرعي للهيمنة الرمزية من جانب التنظيم الإفريقي الجديد، وإنما أيضاً تأكيد وضعيتهم المتميزة رمزياً على غيرهم من الدول، وعلى المجلس أن

يدرج عمله في إطار استراتيجيات تكفل لهم الإسراع بالخروج من الظروف الخلافية وتدعيم عملية الوقاية من المنازعات وتقوية السلام[1].

المطلب الثاني: أنشطة ومساهمات مجلس السلم والأمن الإفريقي

تكللت مسيرة مجلس السلم والأمن الإفريقي منذ تأسيسه بدور حافل بأنشطة ومساهمات فعالة سعى من خلالها إلى غرس الثقافة الحقيقة للتعايش والحوار السلمي سنعمد إلى إبراز أهم هذه المساهمات والأنشطة.

أولاً: أنشطة مجلس السلم والأمن الإفريقي:

من أهم أنشطة مجلس السلم والأمن الإفريقي عقد اجتماعات حول النزاعات والصراعات في إفريقيا، حيث إن عقد الاجتماعات حول النزاعات والصراعات التي تدور في القارة الإفريقية تعد من بين أهم الأنشطة التي يقوم بها مجلس السلم و الأمن الإفريقي، فقد عقد حوالي 29 اجتماعاً على مستوى السفراء في مقر الإتحاد الإفريقي، وعمل من خلالها على دراسة الأوضاع المتعلقة بالنزاعات ومخلفاتها.

وإلى جانب عقده لاجتماعات حول النزاعات المسلحة التي تدور في القارة، فإنه كذلك يعمل على إجراء وعقد جلسات إعلامية وذلك بغية وصوله إلى تلقي معلومات حول المسائل التي تدخل ضمن تفويضه، والتعرف على كل مستجد، إلى جانب ذلك يقوم بإصدار بيانات صحفية حول جميع المناقشات التي يجريها ويفصح عن النتائج التي توصل إليها.

---

[1] جوزيف رامز أمين، الموقف المصري من الاتحاد الإفريقي، مجلة آفاق إفريقية، العدد الثاني عشر، 2003، ص64.

كما يسهر رئيس مجلس السلم والأمن الإفريقي عند نهاية كل شهر بتقديم إحاطة إلى لجنة الممثلين الدائمين عن جميع الأنشطة التي قام بها طوال ذلك الشهر.

وإلى جانب سهر المجلس على تقديم إحاطات إلى لجنة الممثلين الدائمين فإنه كذلك يقوم بالمشاركة في الاجتماعات الدولية التي تجرى بخصوص المسائل المتعلقة بالسلم والأمن بالقارة، ومن أهم هذه المشاركات نجد: مشاركة سفير أنجولا في اجتماع لمجموعة الإتحاد حول الوضع في غينيا وكان ذلك في " كوناكري بغينيا" بتاريخ 17 فيفري عام 2009، في جلسة الامين للأمم المتحدة التي كانت لدراسة أهم الطرق والبحث عن أهم السبل الرامية لتدعيم عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الإتحاد الإفريقي والتي عقدت بتاريخ 18 مارس عام 2009.

كما تقوم هيئة الحكماء بإجراء اتصالات منتظمة مع مجلس السلم والأمن الإفريقي ورئيس المفوضية ورئيس الإتحاد الإفريقي، وتبقيهم على علم تام بجميع الأنشطة التي تمارسها وذلك سعياً منها "لضمان التنسيق والموائمة".

ثانياً: مساهمات المجلس في تسوية النزاعات:

قام مجلس السلم والأمن الإفريقي بمجموعة من المساهمات الرامية لإعادة السلم والأمن والاستقرار في العديد من دول القارة الإفريقية التي شهدت أجواء مشحونة ومتوترة ونخص بالذكر كل من إقليم دارفور غرب السودان ودولة الصومال.

تعد أزمة دارفور من أخطر الأزمات التي واجهت الاتحاد الأفريقي بعد إنشائه مباشرة، وتعد أيضاً واحدة من أشد الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، ولا

تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من عدم الاستقرار الداخلي، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ذاته، إما بسبب استمرار النزاع في أرجاء الإقليم المختلفة، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيه، والداعمة له، وتلك التي تروج للنزاعات والميول الانفصالية بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة.

وتعود الإرهاصات الأولى لمشكلة دارفور إلى التوترات التي تصاعدت بين قبيلة الفور الأفريقية وعدد من القبائل البدوية العربية منذ الثمانينيات من القرن العشرين، إذ أنشأ الفور تجمعاً عرف بالحزام الأفريقي، وبدأت القبائل العربية تدعو إلى ما يعرف بتجمع العرب.

ومن هنا بدأ التفريق بين ما هو عربي وما هو أفريقي داخل دارفور، وشيئاً فشيئاً راحت مشاعر السخط والغضب إزاء حكومة السودان تملأ صدور الدارفوريين الأفارقة، إذ راحوا يحملونها المسؤولية عن تردي الأوضاع المعيشية في الإقليم، ويتهمونها بتجاهلهم في خططها التنموية، بل وبمحاباة أبناء القبائل العربية على حسابهم، وبمرور الوقت، تنامت النعرة العرقية في أوساط الدارفوريين الأفارقة، وظهرت حركات عرقية عديدة راحت تسعى إلى رفع ما تراه ظلماً وغبناً طالما مورس إزاء بني جلدتها من قبل الحكومات كلها التي تعاقبت على حكم السودان منذ استقلاله، وقد لجأت هذه الحركات الدارفورية الأفريقية إلى العنف في سبيل إنجاز أهدافها وبرامجها[1].

---

[1] زكي البحيرى، مشكلة دارفور، أصول الأزمة_ وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص89.

وتتمثل أبرز هذه الحركات الدارفورية في كل من " جبهة تحرير السودان " و " حركة العدل والمساواة"، في حين يمثل " الجنجويد" التنظيم الأبرز في صفوف أبناء القبائل الدارفورية العربية[1].

وفيما يلي نعرض لدور مجلس السلم والأمن الأفريقي في معالجة أزمة دارفور، حيث شهدت أزمة دارفور العديد من الجهود الرامية لإيجاد تسوية مناسبة لها، ومن بين هذه الجهود ما قام به مجلس السلم والأمن الأفريقي من أجل تسوية هذه الأزمة.

ففي اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي رقم " 13 "، الذي عقد بتاريخ 27 يوليو 2004 م، طلب من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد خطة شاملة لكيفية عمل بعثة لنزع سلاح الأطراف المتصارعة وإحلال السلم والأمن وتسوية الصراع في الإقليم.

وفي اجتماع المجلس رقم " 17 "، الذي عقد بتاريخ 20 أكتوبر 2004 م، قرر المجلس تشكيل قوة لحفظ السلم في الإقليم وإرسالها، سميت بقوة (Amis)، قوامها 3320 فرداً، منهم 2341 من العسكريين، و450 مراقبة، و815 من الشرطة المدنية، و26 من المدنيين الدوليين، مدة عام واحد حتى أكتوبر 2005 م.

---

(1) عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2009، ص101_102.

وكانت أهم أهداف قوة (Amis) ما يأتي[1]:

1_التأكد من التزام أطراف الصراع كافة باتفاقية أنجمينا لوقف إطلاق النار في أبريل 2004 وغيرها من الاتفاقيات في هذا الشأن.

2- بناء الثقة والمساهمة في خلق بيئة آمنة في الإقليم، لتأمين مواد الإغاثة توزيعها وتوصيلها إلى المتضررين، وتيسير عودة المشردين إلى ديارهم، واللاجئين إلى داخل حدود الإقليم.

3_حماية المدنيين المهددين في هذا الصراع، وتسوية الصراع سليماً، والعمل على تحقيق وحدة السودان واستقراره، وهو الهدف الأساسي لهذه البعثة.

وقد أعرب مجلس السلم والأمن الأفريقي في اجتماعه رقم " 45 " الذي عقده في 12 يناير 2006 م عن رضاه للتقدم المحرز بشأن نشر قوة (Amis)، والدور الكبير الذي قامت به هذه القوة، رغم كل المعوقات المادية واللوجيستية التي واجهتها.

وأعرب المجلس في هذا الاجتماع أيضاً عن دعمه المبدئي لنقل مهمة عمل قوة (Amis) إلى الأمم المتحدة، على أن يكون ذلك في إطار المشاركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وقرر المجلس في هذا الاجتماع تمديد مدة عمل قوة (Amis) إلى آخر مارس 2006 م.

وفي أوائل سنة 2006 م تدهورت الأوضاع في إقليم دارفور تدهوراً كبيراً، وعلى أثر ذلك مارست الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضغطاً

---

[1] نادية عبد الفتاح، مجدي صالح، مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي، مركز البحوث الأفريقية، ط3، 2005، ص71.

كبيراً على الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، تحت مسمى أن ما يحدث في دارفور عملية إبادة شاملة، وأن الاتحاد الأفريقي لم يستطع السيطرة على الأوضاع في الإقليم، رغم ما بذله من جهد في هذا الشأن.

وفي ظل ذلك، عقدت محادثات في بروكسل يوم 9 مارس 2006 م، جمعت الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي[1].

ونتيجة للضغوط الدولية والأوضاع المتدهورة في دارفور، عقد مجلس السلم والأمن الأفريقي اجتماع له رقم " 46 " في 10 مارس 2006 م، وقرر الآتي:

1_الموافقة على نقل مهمة قوة (Amis) لحفظ السلم في الإقليم إلى الأمم المتحدة، على أن يكون ذلك في إطار المشاركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

2_تمديد مدة عمل قوة (Amis) لحفظ السلم في الإقليم إلى نهاية سبتمبر 2006 م.

3_بذل كل الجهود من أجل تسوية الأزمة بين السودان وتشاد، وذلك لما تتضمنه هذه التسوية بين البلدين من أثر مباشر في تسوية الصراع في دارفور.

والملاحظ هنا، أنه وبالرغم من أن مجلس السلم والأمن الأفريقي قد وافق على تسليم الأمم المتحدة مسؤوليات حفظ السلم في دارفور من خلال موافقته على إنشاء قوة مختلطة مع الأمم المتحدة، إلا أن المجلس قد عمل – قدر الإمكان – للمحافظة على المصالح الأفريقية عند تشكيل هذه البعثة الأممية، إذ استطاع أن

---

[1] مجدي جلال، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقية، مجلة آفاق أفريقية، القاهرة، المجلد السادس، العدد20، 2006، ص20.

يحقق إنجازاً كبيراً من خلال الحفاظ على دور الاتحاد الأفريقي في دارفور، وضمان أن يتم التوصل إلى حل للنزاع تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، وأن تظل المشاركة الأفريقية هي القوام الرئيس لأي بعثة حفظ سلم جديدة في الإقليم.

وقد تم هذا فعلاً عند تشكيل البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والمعروفة اختصاراً باسم (يوناميد)، التي تسلمت مهامها في 31 ديسمبر 2007 م، وقد شكلت القوات الأفريقية نسبة كبيرة منها.

وإلى جانب دور مجلس السلم الأفريقي المباشر على الأرض داخل إقليم دارفور، وذلك من خلال المشاركة في البعثة المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فإن المجلس يقوم بدور كبير على صعيد تحقيق المصالحة، وذلك بأفضل السبل لمعالجة قضايا المساءلة، ومكافحة الإفلات من العقاب بصورة فعالة وشاملة.

ولتحقيق ذلك أصدر مجلس السلم والأمن الأفريقي خلال اجتماعه رقم" 142 " المنعقد في 21 يوليو 2008 م، قراراً يدعو فيه إلى تشكيل فريق رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن دارفور، وعلى أثر ذلك قام رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بترشيح عدد من الشخصيات الأفريقية البارزة كأعضاء في هذا الفريق، وقد حظي قرار مجلس السلم الأفريقي بشأن تشكيل هذا الفريق بتأييد كامل في الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقية التي عقدت من 1-3 فبراير 2009 م.

وقد قدم فرق دارفور من خلال تقرير له العديد من التوصيات لمجلس السلم بشأن أفضل السبل لضمان المعالجة الفعالة والشاملة لقضايا المسائلة ومكافحة الإفلات من العقاب من ناحية، والمصالحة ولم الشمل من ناحية آخرى[1].

وإلى جانب هذه التوصيات، أوصى التقرير أن يرعى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الوساطة الدولية حول دارفور، حتى تؤدي إلى إنجاح المفاوضات في إطار زمني محدد، وأن تنشئ مفوضية تنفيذ ومراقبة بصلاحيات واسعة حتى تشرف على تنفيذ الاتفاقية السياسية الشاملة.

وهنا رحبت الحكومة السودانية بتوصيات لجنة حكماء أفريقية، إلا أن مسألة تشكيل محكمة مختلطة للمتهمين بارتكاب جرائم في دارفور شكلت التحفظ الأول، وأوجدت ردود فعل كانت أقرب للرفض الصريح منها إلى احتمالات المساومة والقبول.

وأما فيما يتعلق بردود فعل الحركات المتمردة، فقد كانت متناقضة، وفي مجملها أقل مما كان متوقعاً، فالتقرير لم ينجح كذلك في تهدئة مخاوف الحركات المسلحة بشأن المحاسبة الجنائية لأنها سبق وأن أيدت الإجراءات الجنائية الدولية.

فقد عمل المجلس على احتوائه لأزمة دارفور من خلال حثه الجماعة الدولية على تقديم المساعدات الإنسانية للسكان المتضررين من النزاع، كما عمد على حث الأطراف المتنازعة لاسيما الحكومة بتسهيل عملية مد إيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين العزل، إلى جانب ذلك طلب المجلس السماح لرئيس مفوضية

---

[1] **تقرير الفريق المشكل من مجلس السلم والأمن الأفريقي بشأن دارفور، على الموقع الآتي:**
http://www.dddc.org/AUPD-Report-on-Darfur-Arabic.pdf

الإتحاد الإفريقي القيام بإرسال بعثة تعيد لها مهمة تقصي الحقائق حول ما يجري بدارفور، إلى جانب ذلك طلب من رئيس المجلس إعداد خطة تكون شاملة حول كيفية عمل بعثة الإتحاد الإفريقي من أجل نزع سلاح الأطراف المتنازعة وإحلال السلام و تسوية الصراع في الإقليم.

إلى جانب ذلك فقد ساهم في رعاية عدة مفاوضات وهي جداً هامة من بينها: مفاوضات إنجامينا، إلى جانبها ساهم في رعاية مفاوضات اللجنة المصغرة التي أجريت بأديس أبابا، بالإضافة إلى مفاوضات أبوجا، كما قام فريق الوساطة بحث أطراف النزاع على التوقيع على اتفاق السلام الشامل بدارفور بتاريخ 25 أبريل عام 2006.

كما قام مجلس السلم والأمن الإفريقي في جلسته التي انعقدت بتاريخ 10 مارس 2014 بإصدار القرار 423 بخصوص الوضع في السودان بحيث جاء فيه[1]: دعوة وحث كل الأطراف السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للصراع، كما عمد إلى دعوتهما إلى فرض وفتح مسارات إنسانية ووقف العمليات العدائية والتوصل إلى اتفاق نهائي، والعمل على إدارة الحوار الوطني الشامل بين كل الأطراف.

أما بخصوص أهم المساهمات التي قام بها في دولة الصومال فإنه: سهر على رعاية العملية السياسية المتمحورة حول تحقيق تنفيذ اتفاقية جيبوتي والاتفاقية بوسائل وقف الصدامات المسلحة المبرمة في 26 أكتوبر عام 2008، إلى جانب

---

(1) قرار مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي، الموقع: http://www.arakoba.net_action_show.

رعايته واشرافه على إنشاء برلمان وحكومة إتحاد، كما قام بتشجيع الحكومة الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال وإرساء السلام، كما دعا كل الصوماليين اللذين لم يبادروا إلى عملية إعادة السلام والاستقرار للصومال الانضمام لتحقيق ذلك.

إضافة إلى ذلك ساهم في إرسال بعثة الإتحاد الإفريقي إلى الصومال وهي من أوغندا وبورندي التي عملت على إحلال السلام، كما بذل المجلس جهود من أجل بناء قدرات القوات الأمنية الصومالية ودعا إلى زيادة عدد هذه القوات لتصل إلى حوالي 8100 ألف جندي.

المبحث الثاني

دور الإتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية

تجتاح إفريقيا موجة عنيفة من الصراعات والنزاعات خصوصاً في الآونة الأخيرة، فتقريباً لا يوجد بلد إفريقي يعيش في كنف السلام والأمن، وهذه الصراعات أصبحت أكثر عنفاً وأشد خطورة وتعقيداً وهي متعددة الأسباب والأبعاد والجهات الفاعلة فيها، وأضحت وحدها مسألة تثير القلق الشديد وتتطلب الاستجابة السريعة، ونظراً لكثرة انتشارها وتنوعها وتعدد أطرافها ارتأينا إلى أخذ نموذج عن أهم وأعنف هذه الصراعات التي أثارت تساؤلات واستفسارات عدة، وحظيت باهتمام المجتمع الدولي لأنها لم تعد أزمات داخلية فقط إنما امتدت أثرها إلى دول الجوار ووصلت أبعادها إلى خارج حدود القارة وهما أزمتي إقليم دارفور غرب السودان والأزمة الصومالية.

المطلب الأول: دور الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة دارفور

تعتبر أزمة دارفور واحدة من أخطر وأعنف النزاعات المنتشرة في إفريقيا، فما شهده الإقليم الغربي لدولة السودان من أحداث مأساوية أدى إلى إحداث نوع من اللإستقرار وقلب كيان الدولة السودانية ككل وخلقت مستجداتها العنيفة وضعاً خطيراً ودقيقاً على مستوى القارة، ونتيجة لهذه الخلفية الكارثية اقتضى الأمر على منظمة الإتحاد الإفريقي التحرك في سبيل احتوائها وإدارتها للوصول إلى حل من شأنه أن يعيد الأمن والاستقرار للإقليم وذلك من خلال تبنيه للعديد من الحلول.

أولاً: جهود الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة دارفور:

تعد أزمة دارفور واحدة من الأزمات التي حظيت بالاهتمام الدولي، كما شهدت العديد من الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية ترضي كلا الطرفين، ومن بين هذه الجهود المبذولة نجد: جهود الإتحاد الإفريقي الذي أولاها اهتماماً منذ بدايتها عام 2003، وذلك من خلال سهره على عقد العديد من الاتفاقيات الرامية إلى إيجاد تسوية لها، كما سهر على رعاية العديد من جلسات الحوار الجامعة بين كلا الطرفين.

وتم عقد عدة مفاوضات واتفاقيات رامية إلى تسوية أزمة دارفور، من بين هذه المفاوضات والاتفاقيات والقمم التي أشرف عليها الإتحاد الإفريقي من أجل الوصول لتسوية سلمية لأزمة دارفور نجد: محادثات إنجامينا، قمة الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا، مفاوضات أبوجا الأولى والثانية.

أ_ محادثات إنجامينا[1]:

أجريت محادثات إنجامينا بين الحكومة السودانية وأطراف المعارضة بحضور عدد من المراقبين من جانب الإتحاد الإفريقي والأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الحضور التشادي وقد تمت من خلالها مناقشة أهم المطالب التي جاءت من أجل تحقيقها كلا الطرفين.

وهذه المحادثات قد شابها نوع من التعثر خصوصاً من جانب "وفد الحكومة " الذي لم يرتح كثيراً لحضور المراقبين الدوليين، من جانبها المعارضة أعربت عن ارتياحها من هذا الحضور، وعمدت هذه المفاوضات إلى تقريب المواقف بين الطرفين وتم التوصل من خلالها إلى التوقيع على إتفاق وقف إطلاق النار من كلا الجانبين بتاريخ 8 أفريل عام 2004، إلى جانب إلزام الحكومة السودانية وأطراف المعارضة بتوفير ممرات إنسانية بغية تسهيل وصول المساعدات للنازحين والمتضررين.

والإتحاد الإفريقي من جانبه أعرب على استعداده لنشر بعثة الإتحاد الإفريقي للسلام في الإقليم مع تشكيل لجنة لمراقبة مدى التزام الطرفين بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وفي 21 أفريل عام 2004 دخلت محادثات إنجامينا مرحلتها الثانية برعاية تشادية وبحضور المراقبين الدوليين.

وقد تم التوصل بتاريخ 4 جويلية عام 2004 إلى توقيع الحكومة اتفاق قضت من خلاله على موافقتها على نشر 120 مراقباً في الإقليم، إلى جانب موافقتها

---

(1) **أسامة علي زين العابدين، أزمة دافور التداعيات والحلول، أنظر الموقع: http://.ashorop.net/index،**

كذلك على منحها للجنة تسهيلات لقيامها بمهمة مراقبة مدى الالتزام بوقف إطلاق النار في الإقليم، وهو الأمر الذي لم يتحقق وذلك بسبب استمرار انتهاك الاتفاقية ومواصلة إطلاق النار من طرف ميليشيات الجنجاويد، مما تسبب في فشل المفاوضات وانهيارها[1].

ب_قمة أديس أبابا:

عقد الإتحاد قمة أديس أبابا بين كل من الحكومة السودانية وأطراف المعارضة بتاريخ 15 تموز عام 2004، هذه الجولة قبل انعقادها اعترضتها الكثير من المشاكل، فلما أعلنت الحكومة السودانية عن استعدادها للدخول في المفاوضات كأحد الأطراف البارزة، من جانبها المعارضة أعرضت عن مشاركتها في المفاوضات وهذا الموقف المتبنى من قبل المعارضة كان من باب أن: "الحكومة قامت بضم حوالي خمسة ألاف فرد من ميليشيات الجنجاويد إلى صفوف الشرطة السودانية ".

كما أنهم قالوا أن الحكومة لا تلتزم بتنفيذ تعهداتها، ومن هنا المعارضة ثبتت موقفها في المشاركة من عدمها بمجموعة من الشروط متمثلة في: إلزام الحكومة السودانية بنزع سلاح ميليشيات الجنجاويد مع تقديم قادتها المتورطون بارتكاب جرائم بشعة في الإقليم للمحاكمة وضمان وصول المساعدات الإنسانية وموارد الإغاثة إلى النازحين واللاّجئين كافة، وضمان إجراء تحقيق دولي نزيه وشفاف حول الجرائم المرتكبة في الإقليم، واختيار مكان لإجراء المفاوضات.

---

(1) أسامة علي زين العابدين، أزمة دافور التداعيات والحلول، أنظر الموقع: http://.ashorop.net/index، مرجع سابق، ص7.

كما أكدوا على ضرورة أن تكون تحت إشراف ورقابة المجتمع الدولي ونتيجة لعدم الوصول إلى نتائج إيجابية ترضي كلا الطرفين فإن مفاوضات أديس أبابا انتهت بعد يومين من انعقادها وانسحاب وفد المعارضة منها[1].

ج_مفاوضات أبوجا الأولى والثانية:

بعد انتهاك اتفاق إنجامينا لوقف إطلاق النار وانهياره، وفشل المفاوضات التي أجريت في قمة الإتحاد الإفريقي بأديس أبابا، بدأت جولة جديدة من المفاوضات وهي مفاوضات أبوجا الأولى والثانية التي جاءت كاستمرار للمطالب والأهداف المرجوة تحقيقها من المحادثات السابقة.

سنتناول هذه المفاوضات كل على حدا، وذلك لفهم حيثياتها وأهم ما جاءت ونددت وسعت لتحقيقه وذلك على النحو التالي:

1_مفاوضات أبوجا الأولى: انعقدت بين 23 أوت و15 سبتمبر عام 2004 بالعاصمة النيجيرية "أبوجا"، بين الحكومة وحركتي المعارضة، وهذه المفاوضات قد شهدت العديد من الخلافات بين كلا الطرفين بحيث سجل موقف الحكومة قدراً كبيراً من التعارض بالأخص ما تعلق بجانب المسائل الأمنية، وذلك في اتجاه الاتفاق على زيادة عدد قوات بعثة الإتحاد الإفريقي في الإقليم، وذلك من أجل نزع السلاح من المتمردين والسيطرة عليهم وجمعهم في ثكنات، وكاد هذا يهدد انهيار مفاوضات أبوجا الأولى مبكراً، وبعد ذلك ونتيجة من الجهود المبذولة تم إقناع المنسحبين بالعودة إلى طاولة الحوار والتفاوض.

---

(1) أسامة علي زين العابدين، أزمة دافور التداعيات والحلول، أنظر الموقع: http://.ashorop.net/index، مرجع سابق، ص8.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم التطرق خلال هذه المفاوضات إلى العديد من النقاط التي أثارت خلافات حادة وساخنة بين كلا الطرفين، أهمها كانت بخصوص: قضية نزع السلاح من المتمردين ومليشيات الجنجاويد حيث أصروا على ضرورة إتمام العمل السياسي ثم نزع السلاح.

أما الخلاف الثاني فكان متعلق بما قدمته حركتي " تحرير السودان والعدل والمساواة " اللتان عبرتا على رغبتهما في التفاوض في المجال الإنساني الأمني وفي محاولة لتقريب وجهات النظر بين كلا الطرفين وبغية الوصول إلى حل من شأنه أن يرضيهما.

فإن الوسيط التابع للإتحاد الإفريقي تقدم بمشروع تمثل في إرساء الأمن ونزع السلاح مع ضرورة تطبيق اتفاق إنجامينا، والسماح لقوات الإتحاد الإفريقي بمراقبة تحركاتهم، ذد على ذلك ضرورة تقديم الزعماء المتورطون في الأزمة للمحاكمة، لكن هذه المفاوضات لحقها الانهيار ووصلت إلى طريق مسدود وذلك بسبب اتهام حركة التمرد الإتحاد الإفريقي بانحيازها للحكومة، من جانبها الحكومة عارضت المشروع بحجة تعارضه مع اتفاق إنجامينا.

2_مفاوضات أبوجا الثانية: عقدت الجولة الثانية من مفاوضات أبوجا بتاريخ 21 أكتوبر إلى غاية 10 نوفمبر عام 2004، وقد نوقشت فيها مسألة مهمة جداً وهي: " تعزيز الأوضاع الإنسانية والأمنية في إقليم دارفور"، وخرجت هذه المفاوضات بنتائج جد مهمة وفعالة والتي تمثلت في التوقيع على بروتوكولين: أولهما خصص للأوضاع الأمنية، أما ثانيهما فقد خصص للأوضاع الإنسانية،

وقد تم التوقيع بحضور" رئيس النيجر أوليسيجون أوباسانجو إلى جانب وسطاء أفارقة وغربيين".

وأهم ما يمكن ذكره بخصوص بنود البروتوكولين نذكر ما يلي: بالنسبة للبروتوكول المتعلق بالوضع الأمني فيمكن الإشارة إلى أن طرفي النزاع ألزموا باحترام اتفاقيتي إنجامينا وأديس أبابا وذلك بوقف إطلاق النار بينهما، مع سهر كلا الطرفين على دعم عملية تطبيق وتنفيذ اتفاقية إنجامينا أما عن أهم البنود الأساسية الواردة في البروتوكول المتعلق بالوضع الإنساني فتتمثل أساساً في[1]: حرية التنقل والدخول إلى كافة مناطق دارفور مع ضمان دخول المساعدات الإنسانية وعمال الإغاثة، والسهر على اتخاذ جميع الإجراءات المتعلقة بمنع وقوع هجمات والتصدي لأي شكل من أشكال العنف المرتكب في حق المدنين.

ثانياً: تسوية أزمة دارفور في ظل اتفاق السلام:

أزمة دارفور تعتبر أهم أزمة برز فيها دور الإتحاد الإفريقي بقوة، والتي من خلالها قام بالعديد من الخطوات الفعالة التي كانت بمثابة اختبار لمدى قابليته على قيادة عملية إحلال السلم والأمن وإرساء لغة الحوار واحتواء الأوضاع في الإقليم الغربي للسودان، ولذلك سجلت مسيرة ومساعي الإتحاد بخصوص هذه الأزمة إشرافه على كافة جولات المفاوضات التي جمعت بين "طرفي المعارضة والحكومة " والتي أثمرت عنها نتيجة تمثلت في توقيع اتفاق دارفور للسلام عام

---

[1] جمال محمد السيد ضلع، تسوية أزمة دارفور في ظل الإتحاد الإفريقي، مجلة العلوم القانونية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد الخاص، جوان 2007، ص38.

2006، الذي مثل نقطة تحول هامة في سبيل الوصول إلى تسوية دبلوماسية مبنية على لغة الحوار لإرضاء وتحقيق مطالب كلا الطرفين.

لقد وافقت الحكومة السودانية وأطراف المعارضة على الشروع في مفاوضات إحلال السلام في دارفور تحت إشراف وقيادة الإتحاد الإفريقي، والتي استضفتها العاصمة النيجيرية أبوجا والتي جاءت رغبة من كلا الطرفين في الوصول إلى وضع إطار عملي وتنفيذي لجميع القضايا كانت عالقة قبل عام 2005، لكن التحضير لوضع قاعدة أساسية لتنفيذ اتفاق السلام شابه نوع من التعثر خصوصاً بعد أن تردد أطراف التفاوض في تقديم تنازلات تكون في صالح الإقليم خصوصاً ما تعلق بكيفية تقاسم السلطة فيما بينهم[1].

فعمدت أطراف المعارضة إلى المطالبة بمنصب نائب الرئيس إلى جانب نسبة من الوزارات والمؤسسات، وذلك وفقاً للتعداد السكاني للإقليم من جانبها الإدارة الأهلية في دارفور عمدت إلى طرح نفسها كقوة بارزة على الأرض وذلك في "مؤتمر جامع لأبناء دارفور، والذي كان في منتصف شهر ديسمبر عام 2005 وكان تحت رعاية الحكومة السودانية و قاطعته حركتي المعارضة، وبتاريخ 29 نوفمبر عام 2005 بدأت الجولة السابعة الهادفة إلى إقامة اتفاق شامل حول السلام في دارفور لكن "اتسمت بدورها بتدهور أمني شديد"، وبقيت مكانها دون أن تطور وتحرز تقدم ملموس.

---

(1) جمال محمد السيد ضلع، تسوية أزمة دارفور في ظل الإتحاد الإفريقي، المرجع السابق، ص81.

وفي فيفري عام 2005 عمد مجموعة من الوسطاء في الإتحاد الإفريقي إلى المبادرة بإنهاء الجمود وإرساء محادثات ثنائية منفصلة بشأن تقاسم السلطة بين الحكومة السودانية ووفد عبد الواحد.

وفي8 مارس عام 2006 عقد اجتماع في بروكسل بين كل من الإتحاد الإفريقي ونائب الرئيس السوداني "عثمان طه" إلى جانب مجموعة من الشركاء الرئيسين للإتحاد الإفريقي بمن فيهم عدد من ممثلي منظمة الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، وهذا الاجتماع أحرز تقدماً ملحوظاً في المباحثات بحيث أعلن "علي طه" التزام الحكومة السودانية بالنظر في تسليم بعثة الإتحاد الإفريقي لحفظ السلام إلى الأمم المتحدة في حال ما إذا تم التوصل إلى اتفاق نهائي للسلام في أبوجا.

وبتاريخ 10 مارس عام 2006 تم التصريح بتقديم إذن لمجلس السلم والأمن الإفريقي بالشروع بعملية إحلال السلام وعادة الأمن والاستقرار والتوصل إلى التسوية السلمية للصراع، وبذلك سجل النصف الأول عام 2006 التوقيع على اتفاق سلام دارفور.

ومن حيث طبيعة اتفاق السلام، فإن اتفاق سلام دارفور يبدأ بجدول يبرز فيه أهم المحتويات المتعلقة بالاتفاق والمتمثلة أساسا في: قائمة للمختصرات والتعريفات التي توضح المصطلحات التي تضمنها الاتفاق وذلك قصد توضيح دلالتها ومعناها على نحو يساعد ويمكن الأطراف على استيعاب فحواه، بعد ذلك تليه مباشرة ديباجة الاتفاق: والتي من خلالها تم ذكر أهم الأطراف المعارضة والهدف الأساسي الذي يسعون للوصول إليه من خلال اتفاق سلام دارفور.

وبعد الديباجة فإن اتفاق سلام دارفور تضمن ستة فصول وهي: فصل الأول جاء بعنوان [تقاسم السلطة]: وتضمن مجموعة من المبادئ العامة والمعايير والخطوط الإرشادية لتنفيذ عملية تقاسم السلطة وهو ما وضحته المواد من (1 إلى 4)، أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان [تقاسم الثروة] وتضمن المفاهيم والمبادئ العامة لتقاسم الثروة وهو ما وضحته بكل دقة المواد من(17 إلى 21)[1].

وبخصوص الفصل الثالث فقد جاء بعنوان [وقف إطلاق النار الشامل و الترتيبات الأمنية الشاملة] وجاء على قسمين القسم الأول منه جاء بعنوان "وقف إطلاق النار الشامل" وأهم المبادئ العامة لتنفيذ وقف إطلاق النار، أما القسم الثاني منه فقد جاء بعنوان "الترتيبات الأمنية النهائية لأزمة دارفور"، وهو ما وضحته أكثر المواد من (21 إلى 29).

ثم جاء الفصل الرابع بعنوان [الحوار الدار فوري – الدار فوري و التشاور] وقدم لمحة إيضاحية لهذا الحوار بخصوص من هم الأطراف الفاعلة فيه وإلى ما يهدف ويسعو إليه، وهو ما بينته المادة 31، أما الفصل الخامس فقد تضمن مجموعة من الأحكام ووضحتها المادة 32 بصورة شاملة و كاملة.

وبعد التوقيع على اتفاق سلام دارفور بين الحكومة السودانية وبعض أطراف المعارضة، بدأت الأوضاع الإنسانية والأمنية تتدهور وترجع لمرجعها الأول، بحيث أن الحكومة السودانية عادت إلى ممارسة أعمال القمع والعنف إلى جانب المزيد من القصف الجوي المتواصل بالمروحيات مع إبقائها على ميليشيات

---

(1) اتفاق سلام دار فور، الموقع: http://www.fessudan.org/….darfur_Agreement_2006 arabic،

الجنجاويد، إلى جانب ذلك تصاعدت أعمال العنف بين القبائل ذوي الأصول العربية والإفريقية وذلك ابتدءاً من ديسمبر عام 2006، والذي دفع ثمنه هو أرواح المدنين العزل مع استمرار عملية النزوح.

ففي يناير عام 2007 ووصل عدد النازحين إلى ما قارب حوالي 250 ألف نازح، أما بعثات الإغاثة الإنسانية فقد لقت صعوبة بالغة في الوصول إلى المناطق المنكوبة والمتضررة جراء القصف والعمليات العدائية مما إنجر عنه إجلاء ما قارب 400 فرد ناشط في أعمال الإغاثة الإنسانية[1].

المطلب الثاني: دور الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة الصومال

ثاني أزمة إفريقية نالت الكثير من الاهتمام من قبل المجتمع الدولي والإتحاد الإفريقي نجد الأزمة الصومالية، التي تسببت في تردي الأوضاع وتأزمها بحيث أصبحت هشة في كل المجالات لاسيما الأمن والتعليم والصحة، والتي يمكن أن نصفها أخطر أزمة في تاريخ إفريقيا وذلك بسبب تعقيدها ومخلفاتها، وعليه فإن الإتحاد الإفريقي لعب دوراً هاماً وقوياً موازياً للدور والجهود المبذولة من قبل منظمة الأمم المتحدة، فعمل بكل جهد على احتواء الأوضاع وإدارتها على نحو سلمي ودبلوماسي، بهدف الوصول إلى استنباط الدور الذي مارسه الإتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية، ويقتضي الأمر القيام بإبراز أهم الأسباب التي أدت إلى نشوبه.

أولاً: أساس تدخل الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة الصومال:

---

[1] **مجموعة الأزمات الدولية،" دارفور إعادة إحياء السلام "، (التقرير رقم 124 حول إفريقيا)، 30 أفريل 2007 ، أنظر لموقع: ، http://www.sudanile.com**

نتيجة لفشل عملية التدخل الأممي في الصومال ونظراً لما واجهته من عراقيل وتحديات اقتضى الأمر عليها أن تسلم زمام الأمور للإتحاد الإفريقي في قيادة عملية إحلال السلام بصفته أحد أهم وأبرز المنظمات الدولية الإقليمية التي تنشط بصفة أساسية ورسمية على مستوى القارة الإفريقية وتعنى بإدارة شؤون وقضايا بلدانها، وعليه فإن أساس تدخل الإتحاد الإفريقي في الأزمة الصومالية كان مبنياً على القرار الذي تبناه مجلس السلم والأمن الإفريقي في عام 2005 الذي قضى من خلاله بنشر بعثة مساندة "السلم في الصومال"، والذي كان بهدف تقديم المساندة لكافية الحكومة الانتقالية[1].

فإنه وإبتداءاً من عام 2000 أشرف على قيادة جميع الجهود المبذولة في إطار التسوية السلمية وإقرار المصالحة الوطنية بين الأطراف الصومالية المتنازعة، وذلك من خلال سعيه إلى تقديم الدعم لهيئة الحكومة الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) التي سهرت وعملت على رعاية مفاوضات المصالحة الوطنية التي أجريت عام 2004.

كما كلف كذلك بإرسال قوات سلام إفريقية (AMISOM) من أجل السهر على السيطرة على الأوضاع ومنع وقوع المزيد من الأعمال العنيفة، وتجدر الإشارة إلى أن الدور الذي مارسه الإتحاد الإفريقي في الصومال كان مستنداً إلى قرار مجلس الأمن (1744) الصادر بتاريخ 20 ديسمبر عام 2007.

---

[1] إجلال رأفت، أزمة الصومال بين الداخل والخارج، مكتبة البرنامج، مصر، 2007، ص11_12.

واستناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بحيث قرر فيه منح إذن للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي بأن تنشئ بعثة للسلام في الصومال وذلك لمدة 6 أشهر وقدمت جميع الصلاحيات لاتخاذ التدابير اللازمة من أجل احتواء الأوضاع وإدارتها[1].

ثانياً: آليات الإتحاد الإفريقي في حل الازمة الصومالية:

إن المنظمات الإقليمية في بعض الأحيان تضم دولاً ذات مصالح أو مبادئ وقيم وثروات مشتركة، فبهذا تعتبر هي الأقرب إلى التفاهم حول مشكلاتها، فقد أشار ميثاق الأمم المتحدة إلى اللجوء للمنظمات الإقليمية لحل النزاعات الدولية، وقام أيضاً الميثاق بتقديم دوراً في الحفاظ على السلم والأمن الدولي حينما قرر أنه على مجلس الأمن أن يعزز على الحل السلمي للنزاعات المحلية من خلال هذه المنظمات سواء بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة إلى مجلس الأمن.

وبما أن الإتحاد الأفريقي هو من أحد أبرز وأهم المنظمات الدولية الإقليمية التي تنشط بصفة أساسية ورسمية على مستوى القارة الأفريقية والمعني بإدارة شؤونها وقضاياها فاقتضى الأمر بتسلم زمام الأمور بقيادة عملية إحلال السلام في الصومال[2].

---

[1] عبد الرحمان لحرش، دور الإتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية، مجلة العلوم القانونية، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد خاص، ص113.

[2] إجلال رأفت، أزمة الصومال بين الداخل والخارج، المرجع السابق، ص14.

لقد إثر انسحاب القوات الدولية (اليونيصوم 2) من الصومال، فكان لابد من أن يكون الحل سياسياً للازمة الصومالية فبهذا صرف النظر عن إرسال قوات افريقية لتحل محل القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة المنسحبة بعد أن طرحت بعض الدول الإفريقية هذه المبادرة فألقت القمة الإفريقية في تونس سنة 1994 لجنة ثلاثية مكونة من الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي والرئيس الإثيوبي ميليس زيناوي وسالم احمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في ذلك الوقت.

وقد توصلت اللجنة إلى أن بداية الحل تكون في إنشاء سلطة مؤقتة في الصومال في وقت وجيز ، وتصدرت الأزمة الصومالية اجتماعات الهيئة الحكومية للتنمية التابعة للاتحاد الإفريقي مبادرة الوساطة التي أسفرت عنها الحكومة الاتحادية الانتقالية سنة 2004 في الصومال، فقد كانت الهيئة حتى قبل سقوط الإسلاميين في مقديشو في كانون الثاني ديسمبر 2006 في مقدمة الجهود الهادفة إلى إفاد بعثة للمساعدة لأجل تهدئة الأوضاع وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة[1].

وقد انبثق عن إعلان الدورة العادية السابعة المؤتمر الاتحاد الإفريقي من فترة 1 و 2 جانفي 2006 ببانجو بزامبيا بخصوص الوضع في الصومال "نحن رؤساء وحكومات الاتحاد الإفريقي المجتمعين في دورتنا السابعة في بانجو زامبيا، اعتمدنا الإعلان التالي".

---

[1] جمال طه علي، دور المنظمات الإقليمية الغفريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 23، الجامعة المستنصرية، 2013، ص3.

إن المؤتمر مدركاً للأوضاع المستجدة في الصومال التي تهدد بتفجير مواجهات جديدة لها نتيجة بعيدة الأثر على الجهود الفاعلة في الحوار وعلى عملية السلام والمصالحة برمتها في البلاد، فضلاً عن أثر ذلك على الأمن والاستقرار في جميع المنطقة، واقتناعاً منه بأن الوقت قد حان لغلق صفحة النزاع في الصومال وإنشاء المؤسسات الفعالة للدولة في هذا البلد.

ويعلن المؤتمر بمقرراته السابقة بخصوص الوضع في الصومال، وأيضاً مقررات الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الايغاد)، ومقررات مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي بخصوص الصومال هي:

1_ يركز المؤتمر على المساندة الكاملة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية خاصة الحكومة الاتحادية الانتقالية الشرعية للصومال، ويؤكد المؤتمر أيضاً بالتزامه ببذل جهوده لتمكين المؤسسات الانتقالية من الوفاء بالتزاماتها ومسؤوليتها الوطنية في إقرار الأمن والسلام في الصومال وضمان إعادة بناء الدولة.

2_ أعلن المؤتمر لكافة الأطراف المعنية في الصومال التوقف عن اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى تضخم الأمور وتفاقمها والإبقاء على وقف الأعمال العدوانية[1].

3_ عمل المؤتمر على حث المجتمع الدولي لتقديم الدعم الكامل واللازم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية لتمكينها من القيام بكامل مسؤوليتها من أجل

---

[1] الاتحاد الإفريقي، مقررات وإعلانات الدورة العادية السابعة للاتحاد في بانجول بزمبيا، 2006، ص27.

تحقيق المصالحة واستعادة السلام والاستقرار الدائمين، فضلاً من أن تقوم بإعادة بناء الصومال.

4_ ويشيد المؤتمر بأن أي مبادرة بخصوص الصومال يجب أن تشمل الإتحاد الإفريقي ومنظمة (الايغاد) نسبة لمشاركتهما الفعالة في عملية السلام والمصالحة في الصومال.

5_ يدعو المؤتمر جميع الأطراف في البلاد لاحترام القانون الإنساني الدولي وتسهيل إمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين فضلاً عن حماية الأخصائيين العاملين في المجال الإنساني، ويناشد أيضاً المجتمع الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية المطلوبة للسكان بالصومال.

6_ يدعو المؤتمر شركاء الاتحاد الإفريقي لتقديم الدعم المالي والسياسي واللوجستي اللازم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية بحكمها القاعدة المشروعة للشرعية المؤسسية في الصومال ولتسهيل نشر بعثة دعم السلام في البلاد، ويؤكد المؤتمر في هذا الصدد دور لجنة التنسيق والرصد ويرحب بالجهود الجارية لعقد مؤتمر المانحين بخصوص الصومال.

7_ مطالبة المؤتمر من المفوضية التعاون الوثيق مع منظمة الإيغاد واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لنشر المبكر لبعثة الايغاد لدعم السلام في الصومال ليتولاها بعد ذلك الاتحاد الإفريقي مثل ما نص عليه البيان الختامي المعتمد الذي

اعتمده الاجتماع التاسع والعشرون لمجلس السلم والأمن الذي عقد في 12 ماي 2005[1].

وجراء هذا يطالب المؤتمر من مجلس الأمن تقديم إزالة حظر السلاح المفروض على الصومال بموجب القرار 733 بتاريخ: 23 جانفي 1992، وهذا لأجل تمهيد الطريق لنشر بعثة دعم السلام وتسهيل بناء السلام.

فالاتحاد الإفريقي يعمل على أساس يومي لمواجهة آفة النزاعات في القارة، وخلال دورة المؤتمر في سرت قدمت تقريراً عن تطور الأوضاع في الميدان، وأيضاً عن الجهود المبذولة سواء على الصعيد القاري أو الإقليمي لتعزيز السلم والأمن عن أنشطته وحالة السلم والأمن في القارة، بحيث ناقش المؤتمر الوضع في الصومال بإسهاب خلال دورة المؤتمر المنعقدة في سرت وفي مقرره بشان المسالة.

كما أجاز المؤتمر المقررات الصادرة كل من الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الايغاد) ومجلس السلم والأمن، حيث أحرز تقدم كبير في العملية السياسية والتعزيز المتحقق من أجل المصالحة الوطنية، وفي نفس الوقت تستمر الحكومة الاتحادية الانتقالية في مواجهة تحديات هائلة بما في ذلك تعزيز قطاع الأمن وبناء قدرات المؤسسات العامة انطلاقاً من هذه الخلفية لن يكون من المبالغ إن قلنا بأهمية استمرار الدعم من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ذات الصلة.

---

[1] الاتحاد الإفريقي، مقررات وإعلانات الدورة العادية السابعة للاتحاد في بانجول بزمبيا، المرجع السابق، ص29.

ومن حيث الآلية العسكرية للاتحاد الإفريقي في حل الأزمة الصومالية، فإن الأزمة الصومالية أخذت حيزاً من جدول أعمال منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً، بحيث عقدت في سنة 1995 قمة المنظمة الحادية والثلاثون في أديس ابابا تحت شعار "أمن القارة الإفريقية"، بحيث فيه المؤتمران موضوع تشكيل قوة حفظ السلام في القارة الإفريقية نظراً لعجز الأمم المتحدة عن ذلك عن طريق تراجعها في الصومال[1].

ومن خلال ما قدم نلاحظ أن الاتحاد الإفريقي قام بخطوات عدة، لأجل حل الأزمة الصومالية وإعادة الأمن والاستقرار في الصومال، ويمكن ذكرها كالتالي:

الدعوة لعقد مؤتمرات لحل الأزمة الصومالية بين الفصائل الصومالية المسلحة والحكومات الصومالية المتعاقبة، فضلاً عن تقديم الدعم لجميع الجهود الدولية، والتي عملت لأجل إنجاح عملية المصالحة الوطنية في البلاد عن طريق إرسال بعثات مراقبة لدعم عملية السلام في الصومال.

كما قدمت الدعم اللازم للحكومات والمؤسسات الانتقالية الصومالية، أما بحث الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمجتمع المدني لتقديم الدعم المالي واللوجيستي، أو عن طريق إرسال بعثة لحفظ السلام في الصومال.

ودعوة المنظمات الإقليمية والدولية وبالخصوص الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها الإصدار القرارات وفرض العقوبات ضد كل الذين يعملون على إفشال العملية السياسية في الصومال الأفراد كانوا أو منظمات أو دول.

---

[1] جمال طه علي، دور المنظمات الإقليمية الغفريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الإفريقية، المرجع السابق، ص22.

ودعم وتأييد الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية[1].

ثالثاً: التحديات التي واجهت الإتحاد الإفريقي في تسوية أزمة الصومال:

رغم الجهود التي بذلها الإتحاد الإفريقي لتسوية الأزمة الصومالية إلا أنه اعترضت مهمته تحديات قوضت من إمكانية بلوغه للهدف المنشود وهي احتوائه وإدارته وتسويته للأزمة من جذورها وتحقيق مصالحة وطنية شاملة على الأرض الصومالية، ومن أبرز هذه التحديات نجد:

1_التدخل العسكري الإثيوبي _ الأمريكي:

بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر عام 2001 أعلنت شنها حرب على الإرهاب، ونتيجة لبروز المحاكم الإسلامية وتوحيدها تحت راية ماعرف "بالمجلس الأعلى لإتحاد المحاكم الإسلامية" في عام 2004، واستحواذها على مكانة جداً هامة لدى شريحة كبيرة من المجتمع الصومالي، هو الأمر الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من وجود تنظيم للقاعدة في الصومال ودفعها إلى إنشاء ما عرف "بتحالف إعادة السلم ومكافحة الإرهاب " في 18 فيفري عام 2006 وتنسيق إستراتيجيتها مع الحكومة الإثيوبية من أجل تمرير وتنفيذ مخططها المبني على للقضاء على تنظيم القاعدة.

فقامت بتقديم دعم مادي ولوجيستي للقوات الحكومية الإثيوبية، وهو الأمر الذي مكنها من اجتياح واسع للعديد من المناطق الصومالية، ومن ثم أدى هذا

---

[1] مهند النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات (دراسة حالة الصومال)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص217.

الغزو الذي شنته القوات الإثيوبية المدعومة من قبل الولايات المتحدة إلى إضعاف المحاكم الإسلامية والقضاء عليها في العديد من المناطق.

لكن هذا التدخل عمل على إضعاف مكانة الإتحاد الإفريقي وعرقل جميع المساعي الهادفة لحل الأزمة الصومالية داخل البيت الإفريقي، وجعلها أكثر تعقيداً خصوصاً بعد أن شعرت فئة كبيرة من المجتمع الصومالي بالاستفزاز والمهانة نتيجة هذا الاجتياح، مما جعلهم يفقدون الثقة في إمكانيات ومساعي الإتحاد الإفريقي في تسويته للأزمة الصومالية وإعادته إحلال السلام من جديد للصومال[1].

2_ خرق قرار حظر توريد السلاح:

ثاني أهم وأخطر تحديد واجه عمل الإتحاد الإفريقي في الصومال هو الاستمرار في خرق القرار رقم (733) الصادر عام 1992، الذي قضى بفرض حظر على جميع الإمدادات من الأسلحة والمعدات العسكرية من الوصول إلى الصومال، لكن هذا القرار تم خرقه وشهدت العديد من المناطق الصومالية تسرب للسلاح والمسلحين إلى داخلها، وهو الأمر الذي تسبب في انفلات أمني وتهديد للاستقرار وإنتشار أكثر لجماعات المتمردة وعصابات النهب والسطو التي انبثقت عن المحاكم الإسلامية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية بالتحالف مع القوات الإثيوبية.

---

[1] **إجلال رأفت، أزمة الصومال بين الداخل والخارج، المرجع السابق، ص35.**

وبالتالي تحولت إلى عصابات تمارس أعمال عنف واعتداءات خطيرة، مما جعل عمل بعثة الإتحاد الإفريقي في الصومال محفوف بالمخاطر، وهو ما حال دون تمكنها من القيام بعملها على أكمل وجه، وبالتالي هذا الخرق كان كذلك من أهم وأخطر التحديات التي واجهها الإتحاد الإفريقي في الصومال[1].

3_ تردد الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي في المشاركة في بعثة الإتحاد الإفريقي:

أخطر تحد واجهه الإتحاد الإفريقي أثناء مهمته في الصومال هو أن أغلب الدول الأعضاء فيه توانت عن إشراك جيوشها في بعثة الإتحاد لحفظ السلام في الصومال (AMISOM)، ما عدا "أوغندا وملاوي ونيجيريا وغانا" فقط هم البلدان التي التزمت بإشراك جيوشها في البعثة، وهو الأمر الذي أثر كثيراً على عملها في الميدان.

---

[1] عبد الرحمان لحرش، دور الإتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية، المرجع السابق، ص114.

خاتمة

في ختام هذا البحث، يتضح أن دور الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات الإفريقية يعد محورياً في تعزيز الأمن والاستقرار في القارة. من خلال مجلس السلم والأمن الإفريقي، تم تطوير آليات فعالة لمنع الصراعات وإدارتها، مما يعكس التزام الاتحاد بمبادئ التعاون والسلم. ومع ذلك، فإن التحديات التي واجهها الاتحاد، مثل التدخلات الخارجية، وضعف التنسيق بين الدول الأعضاء، وخرق قرارات حظر السلاح، قد أثرت سلباً على فعالية هذه الجهود.

النتائج

1- أثبتت التجارب أن الاتحاد الإفريقي يمتلك القدرة على التدخل الفعال في النزاعات، كما هو الحال في دارفور والصومال، إلا أن النتائج كانت متفاوتة.

2- التعاون بين الدول الأعضاء يعد أساسياً لتحقيق النجاح في جهود السلام، ويجب تعزيز هذا التعاون من خلال آليات فعالة.

3- لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه عمل الاتحاد الإفريقي، بما في ذلك التدخلات العسكرية الأجنبية وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول.

التوصيات

1- يجب على الاتحاد الإفريقي تعزيز قدراته المؤسسية، بما في ذلك بناء قوة تدخل سريعة قادرة على الاستجابة الفورية للأزمات.

2- ينبغي وضع استراتيجيات شاملة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للنزاعات، مما يسهم في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

3- ينبغي تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لضمان دعم أكبر لجهود السلام، مما يسهل عملية التنسيق ويزيد من فعالية التدخلات.

4- يجب العمل على توعية المجتمعات المحلية بأهمية السلام والتعايش السلمي، مما يسهم في بناء ثقافة السلام والاستقرار في الدول الإفريقية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1- الاتحاد الإفريقي، مقررات وإعلانات الدورة العادية السابعة للاتحاد في بانجول بزمبيا، 2006.

2- إجلال رأفت، أزمة الصومال بين الداخل والخارج، مكتبة البرنامج، مصر، 2007.

3- زكي البحيرى، مشكلة دارفور، أصول الأزمة_ وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

4- عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2009.

5- مهند النداوي، الاتحاد الإفريقي وتسوية المنازعات (دراسة حالة الصومال)، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.

6- نادية عبد الفتاح، مجدي صالح، مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي، مركز البحوث الأفريقية، ط3، 2005.

البحوث

1- أحمد حجاج، إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، مجلة آفاق إفريقية، العدد السادس، 2001.

2- جمال طه علي، دور المنظمات الإقليمية الغفريقية في حل وتسوية العنف السياسي في الدول الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 23، الجامعة المستنصرية، 2013.

3- جمال محمد السيد ضلع، تسوية أزمة دارفور في ظل الإتحاد الإفريقي، مجلة العلوم القانونية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد الخاص، جوان 2007.

4- جوزيف رامز أمين، الموقف المصري من الاتحاد الإفريقي، مجلة آفاق إفريقية، العدد الثاني عشر، 2003.

5- عبد الرحمان لحرش، دور الإتحاد الإفريقي في تسوية الأزمة الصومالية، مجلة العلوم القانونية، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد خاص.

مجدي جلال، دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقية، مجلة آفاق أفريقية، القاهرة، المجلد السادس، العدد20، 2006.

6- مصطفى سلامة حسين، الجماعة الاقتصادية الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد113، 1993.

المواقع الالكترونية

1- اتفاق سلام دار فور، الموقع :

http://www.fessudan.org/….darfur_Agreement_2006

،arabic

2- أسامة علي زين العابدين، أزمة دافور التداعيات والحلول، أنظر الموقع http://.ashorop.net/index :،

3- بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي، الموقع، http://www.sis/gov.eg/Templates ،

4- تقرير الفريق المشكل من مجلس السلم والأمن الأفريقي بشأن دارفور، على الموقع الآتي: http://www.dddc.org/AUPD-Report-on-Darfur-Arabic.pdf

5- قرار مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي، الموقع.http://www.arakoba.net_action_show

6- مجموعة الأزمات الدولية،" دارفور إعادة إحياء السلام "، (التقرير رقم 124 حول إفريقيا)، 30 أفريل 2007 ، أنظر لموقع :، http://www.sudanile.co

مبادرة الحزام والطريق تحليل الفرص والتحديات وتأثيراتها على العلاقات الدولية والدول العربية

أشراف . الأستاذ/الدكتور علي شكر

إعدّاد ماهر حسين عواد الحمام

المستخلص

تتناول هذه الدراسة مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين في عام 2013، والتي تهدف إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية العالمية من خلال إنشاء شبكة من الممرات التجارية واللوجستية. تبرز الدراسة أهمية المبادرة في تعزيز التعاون بين الدول المشاركة، لكنها تشير أيضًا إلى التحديات الكبيرة مثل المخاوف من الديون والتنافس الجيوسياسي. تتناول الدراسة تأثير المبادرة على الدول العربية، حيث توفر فرصًا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية. ومع ذلك، توصي الدراسة بأهمية تعزيز الشفافية في التعاملات المالية وتطوير شراكات استراتيجية مع الصين، بالإضافة إلى ضرورة تضمين التعاون الأمني لضمان حماية المشاريع. تخلص الدراسة إلى أن نجاح المبادرة يعتمد على قدرة الدول المشاركة على التغلب على التحديات المتعددة وتعزيز الفهم المتبادل.

Abstract

This study addresses the Belt and Road Initiative launched by China in 2013, which aims to reshape global economic and political relations by establishing a network of trade and logistics corridors. The study highlights the significance of the initiative in enhancing cooperation among participating countries while also pointing out major challenges such as concerns over debt and geopolitical competition. It discusses the impact of the initiative on Arab countries, presenting opportunities for boosting economic growth and improving infrastructure. However, the study recommends the importance of enhancing transparency in financial dealings and developing strategic partnerships with China, as well as the necessity of including security cooperation to ensure project protection. The study concludes that the success of the initiative depends on the ability of participating countries to overcome various challenges and promote mutual understanding.

مقدمة

تُعَدُّ مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين واحدة من أكثر المشاريع الطموحة في التاريخ الحديث، حيث تهدف إلى إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الصين وبقية العالم من خلال إنشاء شبكة من الممرات التجارية واللوجستية. منذ إعلانها في عام 2013، أثارت هذه المبادرة اهتماماً واسعاً وأثارت نقاشات متعمقة حول تأثيرها المحتمل على النظام الدولي. تتضمن المبادرة استثمارات ضخمة في البنية التحتية، مما يتيح للدول المشاركة تعزيز نموها الاقتصادي وتوسيع آفاق التعاون. ومع ذلك، يكتنف المشروع تحديات كبيرة، بما في ذلك المخاوف من الديون، والتنافس الجيوسياسي، والتهديدات الأمنية. في هذا السياق، يسعى هذا البحث إلى تحليل جوانب مبادرة الحزام والطريق، وتقييم تأثيراتها الإقليمية والدولية، وفهم الديناميات المعقدة التي تحكم هذا المشروع الاستراتيجي.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى فهم كيفية تأثير مبادرة الحزام والطريق على العلاقات الدولية، خاصةً في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية الحالية. كما يساهم البحث في تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه الدول العربية في سياق هذه المبادرة، مما يساعد صانعي القرار في تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه الديناميات.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال التالي: كيف تؤثر مبادرة الحزام والطريق على التوازنات الاقتصادية والسياسية في العالم، وما هي الفرص والتحديات التي تواجه الدول العربية في سياق هذا المشروع؟

منهجية البحث

يعتمد البحث على منهجية تحليلية تعتمد على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحليل البيانات والمعلومات المتاحة حول مبادرة الحزام والطريق. سيتم استخدام أسلوب المقارنة لدراسة تجارب الدول المختلفة في التعامل مع المشروع.

هيكلية البحث

ينقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: يتناول مشروع الحزام والطريق، بما في ذلك التحديات والمواقف الدولية تجاهه.

المبحث الثاني: يستعرض الآثار الإقليمية والدولية للمبادرة، مع التركيز على تأثيراتها على الدول العربية والاقتصاد العالمي.

المبحث الأول

مشروع الحزام والطريق في الاستراتيجية الصينية

بعد أن طرحت الحكومة الصينية لمبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى بناء منصة جديدة للتعاون الدولي في مختلف المجالات، هذا الأمر الذي، آثار النقاش والتساؤل في العديد من الأوساط الأكاديمية في أنحاء العالم، لمعرفة طبيعة المشروع، فرص نجاحه وما إذا كان يحمل نوع من التهديد لمصالح بعض الدول مثل وروسيا و الولايات المتحدة الامريكية وأيضاً بعض التكتلات الإقليمية خاصة الاتحاد الأوروبي، فالاستراتيجية الصينية وضعت أمام دول العالم خيارات، التأييد أو الرفض، وأما المشاركة أو المنافسة، لهذا عملية تنفيذ المشروع مثلما تحمل إمكانية نجاح الاستراتيجية الصينية وأيضاً تحمل تحديات تعيق عملية انجاح هذا المشروع.

المطلب الأول: تحديات مشروع الحزام والطريق (المواقف الدولية والمشاريع المنافسة)

إن مشروع **الحزام والطريق** أو ما يعرف بمشروع طريق الحرير الجديد، يحظى بأهمية كبيرة في المجال الأكاديمي من خلال التحليل والتفسير لمختلف جوانب المبادرة الصينية، لا سيما المواقف التي شهدها المشروع وما ترتب عنها من وضع خطط وبناء مشاريع تنافسية للمشروع الصيني، حيث تأرجحت ردود الفعل حول الحزام والطريق بين مؤيد ومعارض وبين مشارك ورافض له، وهذا ما سيتم تناوله لاحقاً.

أولاً: المواقف الدولية لقد طرحت مبادرة الحزام والطريق الصينية امام دول العالم خيارات عديدة، الدعم والمنافسة، الرفض والقبول لهذا نجد أن مواقف الدول الأخرى تباينت من دولة إلى أخرى. وهاته المواقف منها ما هو اقليمي ومنها ما هو دولي، والتي سندرجها كالاتي:

1- الموقف الأمريكي والأوروبي.

بما يتعلق بالموقف الأمريكي، فإن مبادرة الحزام والطريق الصينية اثارت ردود فعل عدائية خاصة في الغرب، حيث أن الصين ومن خلال هذه المبادرة، غدت تنافس أمريكا على الأمن الغذائي والطاقة، حيث يمكن ان تسهل الخيارات الاقتصادية كبديل للإكراهات الأمريكية القائمة على القوة العسكرية وعقيدة دفاعية موسعة، كما أن العديد من الدول التي هي خارج المبادرة الصينية تتعاون مع الصين بما في ذلك حلفاء واشنطن مثل السعودية، والبنوك البريطانية وأيضاً بعض الشركات الأمريكية الخاصة ما يعني التحرر من الهيمنة الأمريكية [1].

ولهذا يمكن للخطة الصينية أن تساعد على إنشاء شبكة من حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مهددة المصالح الامريكية في المنطقة، وذلك استناداً إلى ما جاء في تقرير البنك الدولي عن منح الصين قروض مالية للدول

---

[1] حكيم فكيك، آثار الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي – فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2018، ص 34

الأخرى خاصة الدول النامية تفوق القروض الامريكية ما جعل هاته الدول تتجه نحو الاقتراض من الصين بدل أمريكا [1].

وبالإضافة إلى الطاقة والأمن الغذائي فان المشروع الصيني قد يؤثر – وبشكل كبير على نظام الامن البحري الذي تقوده أمريكا في منطقة المحيط الهادئ الهندية، التي تشكل نقطة التنافس الرئيسية في التنافس الأمريكي – الصيني، وهذا ما يظهر في وصف أمريكا لمبادرة طريق الحرير الحديد انها تهديد للمصالح الأمريكية، حيث أوضح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب " في استراتيجية الامن القومي، التي أعلن عليها في كانون الأول 2017، معتبرا الصين قوة تحررية تسعى إلى تقويض الامن والازدهار الأمريكي.

بينما يذهب بعض المحللين السياسيين أن مبادرة الحزام والطريق ما هي إلا رد الصين على سياسة محور الولايات المتحدة الأمريكية نحو آسيا، وهي سياسة تاريخية خلال فترة رئاسة "باراك أوباما"، على اعتبار أن أمريكا تهدف إلى احتواء الصين باستخدام الوسائل السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية، ولهذا السبب تسعى القيادة الصينية من أحل نظام قطبي متعدد الاقطاب

من جهته شهد موقف الاتحاد الأوربي، انقساماً قوياً فيما يتعلق بمشروع الحزام والطريق ، وستتأرجح مواقف الدول الاعضاء بين المشاركة النشطة في المشروع وبين الرغبة في ان يكونوا قادة الدبلوماسية مشتركة في الاتحاد ، فيسعى هذا

---

[1] حكيم فكيك، آثار الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي – فترة ما بعد الحرب الباردة، المصدر السابق، ص 36

الأخير إلى ان يكون قادرا على دمج المشروع – أي مع الاتحاد الاوروبي – ما يحقق له فوائد هائلة من حيث البنية التحتية والنقل بين أوروبا الشرقية واروبا الغربية واسيا الوسطى والصين، ما يسمح أيضا بتطوير فرص جديدة للتجارة مع الصين ومع جميع الدول الواقعة على طول الحزام والطريق .كما يجب ان تكون فكرة دمج المشروع مع الاتحاد الأوروبي فرصة لنشر افضل للمعايير المشتركة والتقارب التنظيمي في مجالات مثل التكنولوجيا والهندسة والبناء[1].

ومن خلال القمة الأخيرة بين الاتحاد الأوروبي والصين في 9 نيسان 2019، ظهر أن الاتحاد الأوربي يتجه، نحو الموقف المشترك الحقيقي، فتوافق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والصين على ورقة للتفاوض بشأن اتفاقيات تجارية ثنائية محددة، تهدف إلى الحد من الممارسات التجارية والإعانات غير العادلة بشكل كبير، كما يمنح الأوروبيون الوصول إلى سوق بحرية محمية من الصين لصادراتها واستثماراتها على الاراضي الصينية[2]، فيما قد رحبت بعض الدول الأوربية بالاستثمارات الصينية، وذلك للتغلب على تباطؤ النمو منذ سنوات عديدة، حيث يبدو ذلك جلياً في مواقف دول اليونان والبرتغال وإيطاليا، فيما وقد ظهر الاتحاد الاوروبي في آذار 2019 جاهزاً للحوار من أجل الاتفاق على التزام تجاري متبادل دائم، وعلى الرغم من إظهار الاتحاد الأوروبي اهتمامه بالمشروع الصيني إلا أنه يرى بوجود العديد من الخلافات التي تحتاج إلى التسوية، قبل أن تتمكن الصين من رؤية قبول السلطات الأوروبية بشكل هذا المشروع على

---

[1] رشا الظريف، طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية، المرجع السابق، ص 41.

[2] المرجع نفسه، ص 43.

الأراضي الأوروبية، ومنه نجد أن أوروبا تسعى إلى المشاركة بدلاً من المواجهة، وذلك من خلال بناء شراكة تهدف إلى تعزيز ونقل التعاون إلى مستوى جديد، في إطار العلاقات الثنائية بين الصين ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

2- الموقف الهندي والياباني

بالانتقال إلى المواقف الإقليمية، نجد أن **الموقف الهندي** كان معارضاً بشدة، استراتيجية الحزام والطريق، ترى الهند أن المشروع يحمل إهانة بسيادتها الوطنية حيث يمتد الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني من خلال منطقة كشمير المتنازع عليها، لهذا اتحدت الهند العديد من الخطوات الدبلوماسية التي تعبر عن موقفها تجاه الحزام والطريق ، حيث رفضت الحكومة الهندية المشاركة في منتديات وقمم مبادرة طريق الحرير الجديد خاصة عامي 2017 و 2018، وما زاد تأكيد الرفض الهندي البيان الرسمي المشترك الصادر في 2018 من منظمة شنغهاي للتعاون، الذي صاغ مجموعة واضحة من المبادي لدعم معارضة الهند المشروع الصيني ، فالهند تحركات لتعزيز علاقاتها في جنوب شرق أسيا من خلال التوقيع على اتفاقيات النقل البري[1].

اتفاقية مع بنغلاديش وبوتان ونيبال وحل نزاع إقليمي مع بنغلاديش، أيضا تقوم الهند بتطوير شبكتها الاقليمية الخاصة بالبنية التحتية، ودعم مشاريع التجارة في سيريلانكا وبنغلاديش وإيران وبورما، كما أبرمت اندونيسيا مع فرنسا والهند في

---

[1] عبلة مزوزي وآخرون، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوي، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2018، ص 60

مارس 2018 اتفاقية تجديد محتملة يمكن لأسطولها البحري من استخدام المنشآت الفرنسية في المنطقة العربية والخليج وجيبوتي وأماكن أخرى.

من جانبها **اعتبرت اليابان**، الحزام والطريق لعبة قوة صينية، فالمخاوف اليابانية المحيطة بالحزام والطريق تتعلق بخلق الديون، الاعتماد على الصين يؤدي إلى تأكل المعايير التجارية الدولية، أيضا فلق الحكومة اليابانية من مشاهدة طريق الحرير الرقمي الجديد الذي سيضع الصين في الهيمنة على النظم الايكولوجية لتكنولوجيا المعلومات في البلدان الثالثة لا سيما في جنوب شرق آسيا فمند 2015 انتقلت اليابان إلى المنافسة بقوة مع استراتيجية الحزام والطريق الصينية[1].

وذلك بزيادة مشاركتها مع الهند والولايات المتحدة الامريكية في مشاريع البينية التحتية في اسيا وافريقيا، منها ممر النمو المقترح في نوفمبر 2016 الذي يتصور خطة تنمية تعاونية فيها تستفيد كل من اليابان والهند من قوتها في آسيا لتعزيز الاتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما سعى إلى انشاء منصات جديدة للتعاون من خلال توقيع اتفاقيات بين بنك اليابان للتعاون الدولي ووكالة التجارة والتنمية الامريكية، بالإضافة إلى أن اليابان تستكشف حاليا شراكات مع أوربا حول المشاريع الاتصال في آسيا وريما في الشرق الاوسط وافريقيا.

ثانياً: المشاريع المنافسة لمشروع الحزام والطريق.

---

[1] عبلة مزوزي وآخرون، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوي، المرجع السابق، ص 60

إن العديد من المراقبين الصينيين، قد اعتبروا أن " حزام واحد طريق واحد " استراتيجية جيوسياسية الصين تهدف إلى توسيع مجال نفوذها وتعزيز القواعد الجديدة للتعاون الدولي وتشكيل نظام عالمي جديد، فبينما تدافع الحكومة الصينية والأوساط الاكاديمية باستمرار فان الدول الأخرى ترى بان هذه المبادرة تخفي من وراءها منافسة جيوسياسية أكثر حدة، ومن هنا فقد تنوعت الآراء وردود الأفعال الدولية المتمثلة والمختلفة من دولة إلى أخرى على المشروع الصيني[1].

حيث نهجت كل دولة رد فعل يتلاءم ومصالحها، مما أدى إلى اختلاف عملية انشاء مشاريع تنافس وتجابه بها مشروع القرن الاقتصادي، ولعلى من أبرز تلك المشاريع، مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي[2]

شهد **مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي** تطورا كبيرا، فقد أسست بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا في عام 2010 الاتحاد الجمركي والذي تم انشاؤه بموجب اتفاقية أبرمت عام 2007، ثم أسست الدول الثلاث في 2002 المجال الاقتصادي الموحد الذي يعمل على ضمان وجود سوق موحد للسلع والخدمات وتوحيد السياسات المتبعة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وفي عام 2014 – من الملاحظ أنه تم تأسيسه بعد عام من إطلاق مشروع الحزام والطريق

---

[1] علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص 79.

[2] المرجع نفسه، ص 80.

تم التوقيع على معاهدة انشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ودخلت حيز التنفيذ عام 2015، وفي الواقع روسيا لا تسعى من وراء انشاء الاتحاد الاقتصادي الأوراسي سوق لتعزيز نفوذها في منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي، خوفاً من توسع الاتحاد الاوروبي باتجاه شرق أوروبا وخاصة تمدد النفوذ الصيني في منطقة أسيا الوسطى، لهذا عرفت الدوائر السياسية والأكاديمية الروسية نقاشا محتدما حول الفرص والمكاسب التي يوفرها مشروع الحزام والطريق مقابل التحديات والمخاطر بالنسبة لروسيا فهذه الأخيرة تعتقد أن المشروع يحمل فرصا استراتيجية جيدة للتنمية الاقتصادية المشتركة والمتبادلة بين جميع الدول المنضمة، حيث يقدم فرصة لإنشاء مناطق حرة متعددة الاطراف لتنشيط التجارة عبر الحدود، وذلك عبر مجموعة هالة من المشاريع متعددة الاطراف والعابرة للحدود التي من شأنها أن تكرس – وتعمق – لفكرة اعتماد متبادل بين الدول المشاركة [1].

بداية مشروع الحزام والطريق جاء في سياق دولي إقليمي –جيواقتصادي وجيوسياسي عرف تحولات بارزة من بينها تزايد النزعة الإقليمية الصاعدة عبر العالم، وعودة السياسات التجارية الحمائية خاصة مع وصول دونالد ترامب إلى السلطة، هذا ما شكل تحديا السياسة الخارجية الروسية ما أدى إلى مزيد من التعاون بين الصين وروسيا، وايضاً يدفع هذا إلى مزيد من التشابك في العلاقة بينهما فيظهر هذا التشابك في الاستدعاء المتكرر لمفهوم "أوراسيا " في خطاب

---

[1] جوانيتا إلياس، أساسيات العالقات الدولية، ترجمة محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا،2016، ص 66

السياستين الخارجيتين الروسية والصينية وهو مفهوم يرتبط من جهة بالمشروع الصيني أما للحرام والطريق الذي يسعى إلى ربط أوروبا وآسيا تجاريا عبر شبكة معقدة من الممرات والمعابر الكبرى، أما من جهة أخرى يرتبط هذا المفهوم بالمشروع الروسي للاتحاد الاقتصادي الأوراسي، الذي يرمي إلى إدارة وضبط العلاقات السياسية / الأمنية والاقتصادية في المنطقة، لهذا يبدو أن عودة مفهوم أوراسيا يشكل مظهراً أساسياً للارتباط المتزايد الذي بات يميز الإدراكات والتصورات الاستراتيجية والسياسات الخارجية الروسية والصينية، مع ذلك تبقى – روسيا – كغيرها من الدول الأخرى، متخوفة من الأهداف الفعلية للمشروع الصيني، حيث تتخوف روسيا من ان يسهم المشروع في فك الارتباط التقليدي بين روسيا ودول آسيا الوسطى، لأنه يمنحها مجالاً واسعاً للتعاون مع كلتا القوتين على نحو أكثر توازناً (مع روسيا في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومع الصين في إطار مشروع طريق الحرير الجديد)[1].

وعلى الرغم من أن الصين دعت إلى تعزيز التنسيق بين مبادرة الحزام والطريق والاتحاد الاقتصادي الأوراسي في 2015، فإن التعارض بين وجهتي النظر الروسية والصينية يبقى أبرز من ان يتم تجاهله[2].

---

[1] جوزيف اس ناي، مستقبل القوة، ترجمة احمد عبد الحميد نافع، المركز القومي للترجمة، مصر، 2015، ص 72.

[2] جانغ. يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الواحد والعشرين، المرجع السابق، ص 52.

ويمكننا القول إن الاختلاف بين مشروع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومبادرة الحزم والطريق بماهية المشروع حيث أن المشروع الروسي يهدف لإنشاء سوق إقليمية موحدة على المستوى الإقليمي فيما نجد أن المشروع الصيني مشروع تحريري يهدف إلى تحرير التجارة الدولية وفتح عدد كبير من الأسواق على الصعيد الدولي، فيما يضم المشروع الروسي كل من روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا فيما يضم المشروع الصيني أكثر من 60 دولة موزعة على قارات آسيا، أوربا، إفريقيا

ولعلى نقطة التلاقي بين المشروعين تكمن في الاهتمام المشترك بمنطقة " أوراسيا " والعمل على تعزيز نفوذها في المنطقة، بواسطة طرح كل من الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومشروع طريق الحرير الجد

المطلب الثاني: مشروع الحزام والطريق بين النجاح والفشل

أخذت مبادرة الحزام والطريق الصينية منحى استراتيجي هام – منذ انطلاقها – على الساحة الدولية، بشكل يوحي بإمكانية نجاح الصين في بلوغ الأهداف الاستراتيجية من المبادرة على الصعيدين الاقليمي والدولي، وذلك باعتباره مشروع استراتيجي ضخم يعبر عن قوة الصين العالمية، فبينما تعمل الصين بشكل مستمر على تنفيذ مشاريع طريق الحرير الجديد، قد تواجه في ذلك عدة تحديات يمكن أن تعيق فرص نجاح المشروع بالشكل الذي ترغب به الصين.

أولاً: فرص نجاح مبادرة الحزام والطريق.

في عام 2013 ومنذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق الصينية، قد حققت العديد من النتائج الفعالة، التي قد تكون لها تأثير دائم على التنمية للبلدان المشاركة والدينيات الجيوسياسية للعالم حيث أن نجاح إمكانية نجاح المشروع بمدى انتشاره وتقبله لدى الدول الأخرى، وايضاً بالإنجازات التي حققها على المستوى الإقليمي في قارة آسيا وعلى المستوى الدولي في أوروبا وإفريقيا، فيمكننا القول إن دراسة فرص نجاح المبادرة تكون جلية في دراسة بعض المناطق على طول الحزام والطريق[1].

فبالحديث **عن المبادرة في إفريقيا**، نجد أن شرق إفريقيا تعتبر الحلقة الأولى في ارتباط مبادرة الحزام والطريق في إفريقيا، حيث تقوم الصين ببناء الموالي والبنية التحتية البحرية لتحسين الطريق من جنوب آسيا إلى كينيا وتنزانيا ، ثم إلى البحر الأبيض المتوسط عبر جيبوتي بالإضافة إلى أن السكك الحديدية في قيد الإنشاء، كما وعدت الصين بشكل خاص دمج مبادرة الحزام والطريق مع منتدى التعاون الصيني الإفريقي، لتعزيز الإنتاجية الزراعية الافريقية وزيادة واردات المنتجات الزراعية من إفريقيا إلى الصين، حيث تمتلك مجمعات صناعية زراعية في

[1] عبلة مزوزي وآخرون، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوي، المرجع السابق، ص 60

موزنبيق و أوغندا زامبيا ودول أخرى، وتقوم الآن بتوسيع استثماراتها خاصة في الصناعات الزراعية في اطار مبادرة طريق الحرير الجديد[1]

وبما يتعلق بغرب إفريقيا فقد زار الرئيس الصيني شي جين بينغ " المنطقة لأول مرة في حزيران 2018، بهدف ربط المنطقة بمبادرة الحزام والطريق، فقد قامت منصة "Diamniadio – الصناعية الدولية – هي منطقة اقتصادية خاصة تولها الصين تقع بالقرب من داكار – بتأسيس السنغال كنقطة انطلاق للصناعة الصينية في جميع أنحاء غرب إفريقيا، فيما إن السنغال مستفيدة من قانون فرص النمو والتنمية الإفريقية مكن ذلك الصين من تصنيع وتصدير البضائع من هذه المنطقة الاقتصادية الخاصة إلى السوق الأمريكية، مع الاستفادة من الحصص والامتيازات – الاعفاء من الضرائب السنغالية، كما ينطبق ذلك ايضا على سوق الاتحاد الأوروبي والتي يمكن ان تصل اليها السلع السنغالية[2].

وبخصوص شمال إفريقيا ركزت على دراسة الجزائر على اعتبار أنها تمثل أهم شركاء الصين في المغرب الكبير، ففي العقدين الأخيرين تنامت قيمة التجارة الصينية الجزائرية بشكل كبير حيث صارت الجزائر بمثابة السوق الأكبر للصين في المنطقة ، وفي نفس الوقت تجاوزت الصين فرنسا باعتبارها المصدر الأكبر للواردات، كما يتم الآن تسوية المعاملات المالية بين الجزار والصين باليوان

---

[1] بول يلكسين، العالقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014، ص 66

[2] تيم دان واخرون، نظريات العلاقات الدولية، التنوع والتخصص، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص 123

الصيني بدلاً من الدولار الأمريكي وفي إطار مشروع القرن الاقتصادي شرعت الصين منذ 2016 بمبادرة مشاريع لموانئ حيوية على طول منطقة شمال إفريقيا، أهمها ميناء الحمدانية بمنطقة شرشال بالجزائر، الذي يراه الصينيون حيوياً جداً لتصدير سلعهم نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط إلى جانب ميناء طنجة بالمغرب وميناء الفيدا بتونس.

يهدف مشروع شرشال الذي يكلف 3.3 مليار دولار إلى بناء مركز توزيع اساسي للبحر المتوسط بقدرة 6.5 مليون حاوية و30 مليون طن من البضائع سنويا، فضلاً عن مشاريع عملاقة أخرى: كدار الأوبرا الضحمة في العاصمة، مسجد الجزائر الأعظم، بناء مطار جديد بالعاصمة، ملاعب أولمبية، معامل تركيب السيارات توسيع شبكة السكك الحديدية مشروع طريق سيار سريع " شرق غرب ، بالإضافة إلى الاستثمارات في حقول النفط والغاز جنوب البلاد[1].

وبما يتعلق **بالمبادرة في آسيا " الشرق الأوسط**، في عام 2016 قام الريس الصيني " شي جين يبنغ بزيارة إلى بعض دول الشرق الاوسط منها ايران والسعودية ومصر، حيث قال في خطابه في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة إن التبادلات بين الصين ومنطقة الشرق الاوسط تجاوزت حواجز المكان والزمان، ولاستمرارية هذه العلاقات الوطيدة بين الجانبين تشارك الصين بشكل اكثر ايجابية

[1] امال محمد عبد الرحمن عوض، النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العالقات الدولية، دراسة مقارنة، دراسة معدة لنيل درجة الماجستير، جامعة الزهر، فلسطين، 2016، ص 45 .

في شؤون منطقة الشرق الاوسط، وهي تأمل ان يؤدي ذلك إلى جعل اصدقائها القدامى أكثر قرباً منها، وإلى تعزيز الثقة مع اصدقائها الجدد[1].

حيث أن الصين ترى بأن مبادرة الحزام والطريق تساهم في إعادة بناء الاقتصاد وتعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق النهضة في مجالات متعددة في المنطقة، كما ينظر المحللون الصينيون إلى أن قيام الصين بسلسلة الأنشطة الدبلوماسية وسط استمرار الاضطرابات في الشرق الاوسط، ذلك لا يعكس فقط اهتمام الصين بعلاقاتها بدول المنطقة، وإنماء يثبت أن السياسات الصينية اتجاه الشرق الاوسط صامدة امام الاوضاع المعقدة، وأنها اصبحت قوة بناءة في الدفع من اجل تحقيق السلام والتنمية في المنطقة".

ومع تكيف منطقة الشرق الاوسط مع أجواء انخفاض اسعار البترول، فان هناك خطط مثل: رؤية 2030 في السعودية واكسبو 2020 في دبي والرؤية الاستراتيجية 2023 في تركيا، تقوم بإدخال الاصلاحات الاجتماعية والمالية وفتح الأسواق المحلية لجذب الاستثمارات الاجنبية في مجالات تطوير البنية التحتية والتجارة والاستثمار والخدمات والتوريد، حيث يمكن لمشروع "نيوم" في السعودية ان يستفيد من الاستثمارات الصينية في الموانئ وتجارة التجزئة

---

[1] امال محمد عبد الرحمن عوض، النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العالقات الدولية، المرجع السابق ، ص 46

والانشاءات، في حين تتراوح المشاريع الضخمة في تركيا ما بين محطة للطاقة النووية بدعم من شركة تكنولوجيا الطاقة النووية الصينية[1]

وكذلك بناء مطار ثالث في تركيا، في الوقت نفسه تهدف مبادرة "دبي الذكية 2021" إلى تحويل المدينة من خلال التكنولوجيا والابتكار، ويفتح المجال امام الشركات الصينية في مجال التكنولوجيا المتطورة، هذا ما يوضح الآثار الضخمة لمبادرة الحزام والطريق الصينية على منطقة الشرق الاوسط، التي تقوم على نحو مواز بتنفيذ خطط التحول الاقتصادي في المنطقة، وتأييد الصين للتكامل الاقتصادي الموسع فمن المتوقع لهاته الفرص أن تزداد، وتوضح الخريطة الموالية إحصائيات بخصوص مشروع القرن الاقتصادي، وما تحمله هذه الإحصائيات من ترجمة واضحة لبلوغ الصين أشواط كبيرة في المشروع ما يعكس فعليا نجاح الصين ولو جزئيا في توسيع آفاق المشروع بشكل يفتح لها المجال للهيمنة العالمية[2].

ثانياً: عوامل فشل مبادرة الحزام والطريق.

إن مبادرة الحزام والطريق من المشروعات المستقبلية صعبة التنفيذ نظراً لضخامة حجمها وتضمنها العديد من الطموحات التي تحتاج إلى سنوات لتنفيذها، لذلك

---

[1] دهقاني يعقوب، الصين ومشروع طريق الحرير دراسة في الانعكاسات الاستراتيجية على الاقتصاد والتنمية في أفريقيا، ضمن كتاب دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا، 2017، ص 78

[2] عزت شحرور، مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية، سلسلة تقارير، مركز دراسات الجزيرة: الدوحة، 2017، ص 66.

ستواجه المبادرة الصينية تحديات عديدة ومن هذه التحديات، **العقبات السياسية**، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر عائق سيواجه المشروع الصيني، فأمريكا لا ترغب بنجاح هذا المشروع باعتباره سيزيد من توسع سيطرة و هيمنة الصين على المناطق التي يمر بها الطريق، ومن جهة أخرى تعتبر إيران الشريك في المشروع والعقبات والحصار المفروض عليها من طرف امريكا لن تسمح للمشروع بالمضي قدماً[1].

ومن العوائق الأمنية، ما يتعلق بانتشار ظاهرة الإرهاب الدولي والنزاعات وانتشار بؤر التوتر وانعدام الاستقرار في العديد من الدول المشاركة في المشروع، فتعد خطرا على البنية التحتية المنجزة علاوة على ذلك وجود مشاريع منافسة للمبادرة الصينية، **ومن العوائق الجيوسياسية**، تنفيذ المشاريع يتوقف على نوع العلاقات لصينية مع الدول المشاركة، فهناك ممرات تسببت في علاقات بين الدول المشاركة كالخلاف بين الصين والهند على الممر الباكستاني الصيني الذي يمر من منطقة كشمير اذ تعتبره الهند مساسا بسيادتها[2]

بالإضافة إلى ذلك فقد شهد الوضع السياسي في بعض الدول الواقعة على طول الحزام والطريق اضطرابات وتغيرات كبيرة، وشهدت دول أخرى عدم توازن في التنمية الاقتصادية وصعوبات في انفتاح السوق، فضلا عن النزاعات العرقية

---

[1] هاني رمضان طالب، مفهوم الحوكمة العالمية في النظرية الليبرالية للعالقات الدولية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2020، ص 89.

[2] أحمد السيد نجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق ومستقبل النموذج الصيني، المرجع السابق، ص 55.

والدينية واختلاف الثقافات، بينما لا تزال تراود الشكوك حول المشروع بعض الدول، ما شكل تحدي للصين وللدول المشاركة في بناء طريق الحرير الجديد.

كما أن مشاكل الصين لا تقتصر على النزاعات البرية والبحرية بل لديها العديد من المشاكل الداخلية مثل موضوع الحريات السياسية، الفساد، سيادة القانون وحقوق الأقليات كالتبت وشينجيانغ " المسلمين وغيرها، بالإضافة إلى الفجوة التي قد تنمو بين الصين الجنوبي وشمال الصين والتي لها انعكاس سلبي على انجاز مشاريع طريق الحرير الجديد[1].

ويمكن لنا أن نورد بعض أهم النقاط التي تمثل أبرز التحديات التي تواجه المبادرة الصينية

1- استمرار وديمومة المشروع: نظراً لارتباط المشروع بالرئيس الصيني " شي جين بينغ " فإن استمراره ممكن انه يرجع إلى تمكن شي جين بينغ" من احداث تغييرات دستورية تسمح له بالبقاء لفترة رئاسية ثالثة.

2- مع ظهور الصين كقوة دولية، فإن الاستراتيجية الاقتصادي الناعمة التي انتهجتها الصين قد شكلت مخاوف سياسية وأمنية لقوى إقليمية ودولية خاصة لدول الجوار التي تشهد علاقاتها مع الصين توترات ونزاعات، لذلك يبقى نجاح الاستراتيجية مرتبطا بقدرة الصين على طمأنة جيرانها وحل الخلافات معها.

---

[1] هاني رمضان طالب، مفهوم الحوكمة العالمية في النظرية الليبرالية للعالقات الدولية، المرجع السابق، ص 91

3- تسعى الصين إلى تنمية بعض أقاليمها الفقيرة مقل إقليمي التبت وشيجيانغ الذين يعتبران محطتين هامتين على طريق الحرير الجديد، وذلك من خلال تشييد مشاريع تنموية كبرى وهناك تخوف دولي من أن تكون لهذه المشاريع آثار كارثية على التوازن الديموغرافي وعلى طمس الهويتين الثقافتين والدينين لسكان الاقليمين المضطربين[1].

4- تشكل ظاهرة الإرهاب الدولي والقرصنة والجريمة المنظمة وكذلك النزاعات وانعدام الاستقرار في العديد من الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، تحديات كبيرة امام حماية انابيب النفط والغاز السكك الحديدية والخطوط البحرية، التي ستحتاج الصين إلى الكثير من الاستثمارات للحد منها.

لكن وبالرغم من التحديات الداخلية والخارجية، تقود الصين معركة القوة الذكية بتنفيذ الحزام والطريق، والاعتماد على القوة الصلبة لتغذية النفوذ الصيني في البلاد، وقوتها الناعمة في الرهانات الاستراتيجية الصينية لمشروع الحزام والطريق الخارج كالعمل على الانتشار الثقافي، الاتصالات والأنترنيت وغيرها كأدوات جيوسياسية فعالة[2].

---

[1] دهقاني يعقوب، الصين ومشروع طريق الحرير دراسة في الانعكاسات الاستراتيجية على الاقتصاد والتنمية في أفريقيا، المرجع السابق، ص 80

[2] علي صلاح وآخرون، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، المرجع السابق، ص 45

نستنتج مما سبق أن الصين تعتبر قوة كبرى تتحرك في ميدانها الاقليمي والدولي لتحقيق مصالحها في ظل علاقات تنافسية مع بقية القوى الكبرى خاصة الاقتصادية منها (موارد الطاقة، النفط، الغار، وهذا ما يشكل المحرك الأساسي لمبادرة الحزام والطريق الصينية التي أطلقها الرئيس الصيني " شي جين بينغ، بهدف تشكيل شبكة مسارات برية وبحرية وأخرى رقمية تجعل الصين متواجدة في قارة آسيا وأوروبا وإفريقيا' كما أن مبادرة الحزام والطريق الصينية تعتبر مشروع ضخم استراتيجي حيوي مثل بطريقة مناسبة ومثالية قوة الصين التي بدأت كقوة عظمة ومؤثرة إقليمياً ودولياً، كما نرى أن الصين تعمل على وضع مشروعها الجديد من اجل أن تستعيد دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما يجسد المشروع الصيني الطموح الكبير والعالي لوضع الصين على مصاف الأمم والحضارات المتقدمة.

المبحث الثاني

الآثار الإقليمية والدولية المترتبة على إحداث مشروع الحزام والطريق

ان مشروع "الحزام والطريق" أحدث نقلة نوعية في الفكر الاقتصادي العالمي، وعبر عن القوة الصينية الناعمة، وبلور معالم دور صيني عالمي في نظام دولي جديد، ترتكز دعائمه على معطيات اقتصادية وعلى مصالح دولية مشتركة، الأمر الذي قد يؤدي إلى رسم التوازنات والتحالفات الدولية من جديد، ورغم أن الكثير من دول أوروبا وأفريقيا تقع في ضمن استراتيجية المشروع، قد تكون الدول الحليفة للصين هي الدول الأكثر تأثراً وتأثيراً في مستقبل المشروع[1].

المطلب الأول: آثار مبادرة الحزام والطريق على الدول العربية واقتصاداتها

يتم تحديد العلاقات العربية الصينية من منظور الشراكة الاستراتيجية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية؛ سنبينها على الشكل الاتي:

---

[1] منعم صاحي العمار، الصين القوة التي لا ترى غير ذاتها دراسة في الأصول والمرجعيات المفسرة لذاتيتها)، المرجع السابق، ص 73.

1_ طبيعة الصعود الصيني السلمي التنموي، تدافع الصين عن صيغة النظام الدولي الحالي أكثر من محاولتها تغييره، فهي في هذا الجانب وفيما يتعلق بالعالم العربي، تسعى إلى لإدماجها في مبادرة الحزام والطريق.

2_ إن التنمية السلمية للصين تحتاج إلى بيئة آمنة، وبالتالي فالعالم العربي يشكل أهمية قصوى للدبلوماسية الصينية من هذه الزاوية[1].

3_ إن العالم العربي والصين يشتركان في مصالح مشتركة في عدد من القضايا ورؤى متطابقة إلى حد كبير، إضافة إلى ذلك فإن المحدد الاقتصادي هو السمة البارزة له، خاصةً إذا ما نظرنا إلى مجالات العلاقات الثنائية بين الطرفين، على سبيل المثال تُعد العلاقات الصينية السعودية نموذجاً حيوياً.

أن الفرص الاستراتيجية لدعم العلاقات العربية الصينية تزايدت عقب مبادرة الحزام والطريق وتفوقت على التحديات التي واجهتها وسنتوسع عن ذلك في النقاط التالية[2]:

---

[1] عامر سليمان، النفوذ الصينية في المنطقة العربية، منتدى السياسات العربية، 2020، ص 10.

[2] أحمد الخطيب، الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 24)، 2019، ص 122.

أولاً: الفرص الاستراتيجية للعلاقات العربية الصينية عقب مبادرة الحزام والطريق:

رحبت الصين خلال السنوات الماضية، بمشاركة الدول العربية في مبادرة الحزام والطريق؛ نظراً لأهميتها الاستراتيجية واللوجيستية، يمكنها المساهمة في ربط أسواقها بالدول الأوروبية والآسيوية، وفي الوقت نفسه، فقد بادرت حكومات الدول العربية بدعم التعاون مع الصين، وتوقيع عدد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات لتعزيز استثمارات البنية التحتية اللازمة التنفيذ المبادرة، ومن ثم يمكن توضيح أهم الفرص الاستراتيجية للدول العربية عقب مبادرة الحزام والطريق على النحو التالي[1]:

1_ تنسيق السياسات هو أحد ركائز مبادرة الحزام والطريق، من خلال إنشاء سلسلة من منصات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف المخصصة للمشروع مع أكبر عدد ممكن من الدول وخاصة المنطقة العربية، فتم تشكيل اللجان الثنائية حتى يتم تشجيع الدول الشريكة للصين على اقتراح أفكار ملموسة للتعريف وتطوير المشروع الصيني، ويتم تنسيق السياسات أيضا من خلال تنظيم زيارات رفيعة المستوى، والتبادلات بين الأحزاب السياسة، وبرامج تدريب لتشجيع الدول على التعرف على التجربة الصينية، وكل هذه المبادرات تحظى بتشجيع من قبل السلطات الصينية"، يقول الرئيس عبد الفتاح في لقائه السابع بينه وبين الرئيس الصيني شي جين بينغ في نيسان 2019: «إن مصر ترغب في التعلم من خبرة

---

[1] محمد صالح، العلاقات العربية الصينية، تحديات معاصرة، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، العدد 476)، 2018، ص 128.

الصين الناجحة في التنمية، مع و مواءمة خطة التنمية بها مع مبادرة الحزام والطريق، وتعميق التعاون الثنائي في نطاق واسع من المجالات»[1].

2_ اندماج الدول العربية في الاقتصاد العالمي:

من المتوقع أن تساهم مبادرة الحزام والطريق في دفع الدول العربية إلى تطوير وتنمية التعاون العربي – الصيني حتى يكون في مستوى أعلى وفي مجالات أوسع، مما يجعل الدول العربية تتخذ خطوات نحو تحسين آلية التعاون الثنائي، وإثراء مفهوم التعاون ورفع درجته، ومن ثم يأتي دمج التطور الاقتصادي بالدول العربية مع العالم بقوة، كما تستطيع المبادرة أن تدفع تحول الصناعة العربية ورفع قدرة أساس معدات البناء، وزيادة فرص التشغيل، فضلاً عن زيادة الموارد الطبيعية والمميزات المالية وحجم السوق بفعالية للطوافين، وتعزيز التدفق آخر لعناصر الموارد الحيوية بين الطرفين وتحسين هيئتها.

3_ دعم التجارة والاستثمار:

تنص وثيقة السياسة الصينة الاولى تجاه الدول العربية، الصادرة في عام 2016، على بذل جهود مشتركة مع الدول العربية لدعم مبادرة الحزام والطريق على أساس مبدأ المشاورات الواسعة، والمساهمات المشتركة والمنافع المتبادلة، وتضيف الوثيقة أن الصين والدول العربية سيطبقان نمط 1+2+3 في تعاونهما القائم على التعاون في مجال الطاقة، باعتباره الركيزة الأساسية وتسهيل التجارة والاستثمار

[1] وفاء الشمري، الحزام والطريق تحليل في الجيوبولتيكس، المرجع السابق، ص 307.

والاهتمام بمجال التقنيات المبتكرة في الطاقة النووية، والأقمار الصناعية الفضائية، والطاقة المتجددة، وقد وصلت التجارة بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي إلى 114 مليار دولار عام 2016. وفي إطار الزيارة الرسمية التي قام بها الملك سلمان بن عبد العزيز في عام 2017.

4_ تشييد البنية التحتية والأساسية:

تهدف المبادرة إلى تشجيع ودعم الشركات الصينية والمؤسسات المالية الصينية لتوسيع مشاركتها في التعاون مع الدول العربية في مجالات السكك الحديدية والطرق العامة والموانئ والطيران والكهرباء ومنظومة "بيدوا" للملاحة عبر الأقمار الصناعية والمحطات الأرضية للأقمار الصناعية، والعمل على إقامة التعاون في المشاريع الكبرى في الدول العربية وفق مجالاتها واحتياجاتها التنموية، بشكل يرفع باستمرار مستوى البنية التحتية والأساسية في الدول العربية بشكل مستمر [1].

5- التبادل الثقافي والأكاديمي: أدرك الباحثون العرب والصينيون الضرر الثقافي الجسيم الناجم عن إهمال التفاعل الثقافي في مرحلة طريق الحرير القديم[2]، فسرعوا في تصحيح العلاقات الثقافية والأكاديمية بين الجانبين، فاهتمت الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق بالتبادل الثقافي والأكاديمي والإعلامي

---

[1] إيمان ميرفي، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المرجع السابق، ص 45.

[2] نهلة محمد أحمد جابر، طريق الحرير استراتيجية القوة الناعمة)، المرجع السابق، ص 171.

مع الدول العربية، والبحث عن نقاط الاهتمام المشتركة، كما يتم التنسيق بين الصين والدول العربية لتقديم المنح الدراسية لطلاب هذه الدول من أجل الدراسة في الجامعات الصينية ، فضلاً عن تكثيف تدريس اللغتين الصينية والعربية، وإنشاء معاهد خاصة لتدريسهما في الجامعات العربية والصينية، وإعداد أجيال متعاقبة من المترجمين الذين يتقنون اللغتين ويترجمون عنهما مباشرةً.

ثانيا: تحديات مبادرة الحزام والطريق بالنسبة للدول العربية:

تواجه مبادرة الحزام والطريق عدداً كبيراً من التحديات، سواء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها استراتيجية تهدف أساساً إلى تغير هيكل النظام الدولي، فضلاً عن التعبير عن رغبة الصين في احتكار النظام الاقتصادي الدولي، وترى المعارضة الأوروبية أنها محاولة صينية لخلق انقسامات داخل القارة الأوروبية، ومن ثم السيطرة على سياسة واقتصاد القارة، بما يحقق أهداف وطموحات الصين، هذا بالإضافة إلى مواقف بعض القوى الأسيوية؛ مثل الهند التي ترى أن المبادرة تمس سيادتها خاصةً في ظل الاتفاق الصيني الباكستاني بالنسبة لمنطقة العبور، كل هذه التحديات تؤثر على المبادرة وتعرقل مسارها، ولكن في هذا سيتم التركيز على التحديات المتعلقة بالدول العربية حتى تتم إعادة التفكير فيها والعمل على الحد منها، ومن أبرز هذه التحديات[1]:

[1] **إيمان ميرفي، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المرجع السابق، ص 78.**

1_ فخ الديون: هناك مخاوف من أن تستغل الصين دبلوماسية الديون أو ما يعرف بـ «فخ الديون»، للسيطرة على القرار السيادي سواء كان سياسياً أو اقتصادياً للدول العربية أو خلق فجوة فيه، من خلال إغراق هذه الدول بديون ضخمة لا تستطيع سدادها، فيضطرون إلى استبدالها بأصول أو أسهم استراتيجية للدول المدينة[1].

2_ غياب التعاون الأمني والعسكري:

حددت "الرؤية والإجراءات"، مبادرة الحزام والطريق خمس أولويات أساسية للتعاون من أجل تطوير العلاقات مع الدول المشاركة في المبادرة؛ وهي: التنسيق السياسي، وربط المرافق، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي، والتبادلات بين الأفراد، ومن الملاحظ غياب التعاون الأمني والعسكري في "الرؤية والإجراءات"، مما يدعم الرواية الصينية بأن مبادرة الحزام والطريق تركز بالأساس على التنمية وليست جزءاً من استراتيجية جيوسياسية.

3- التبادل الاقتصادي غير المتكافئ:

تصدر الصين إلى للعالم العربي معظم احتياجاتها السلعية بأسعار تنافسية، في وقت تقتصر فيه الدول العربية على تصدير احتياجاتها المتزايدة من الطاقة للصين لتحافظ على تسارع الدوران في عجلة نموها الاقتصادي، وتكمن الإشكالية

---

(1) أحمد السيد نجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق ومستقبل النموذج الصيني، المرجع السابق، ص 19.

في أن سوق المواد الطاقية على عكس المنتجات السلعية، تتسم بخاصيتين أساسيتين؛ هما: التقلب وعدم الاستدامة ، فتقلب الأسعار يجعل عوائد الدول المصدرة غير مستقرة تماماً، كما أن قابلية المواد الطاقية للنضوب تجعل تلك العائدات غير مستقرة[1].

4- عدم الاستقرار في بعض الدول العربية:

تعاني بعض الدول العربية من عدم الاستقرار وانعدام الأمن، الأمر الذي يجعل الصين متحفظة ومترددة في توسيع تعاونها معها، وخاصةً في المجال الاقتصادي الذي يعد العامل الأكثر تأثيراً في سياسة الصين الخارجية، فما زال هناك دول عربية تعاني من آثار الربيع العربي، وهو ما يؤثر سلباً على قيام الصين بالتعاون معها في المجالات المختلفة[2]، ولم تعد بغداد والبصرة وحلب وطرابلس محطات رئيسية على طريق الحرير، وبدلاً من ذلك استخدمت الصين خطوط القطارات التي تمر عبر آسيا الوسطى وروسيا؛ ويرجع ذلك إلى عدم رغبة الصين في الاستثمار في منطقة مضطربة.

---

[1] روح الله صالحي، مبادرة طريق الحرير الصينية الاهداف والموانع والمشاكل، الجامعة الحرة، طهران، 2016 ،ص22 .

[2] إبراهيم حردان، السياسة الخارجية الصينية بعد قرارات ما بعد التصالح، دار الرائد للنشر، بغداد، 2017 ،ص45

5_ التأثير على القوى الإقليمية:

من المتوقع أن تؤثر مبادرة الحزام والطريق على ديناميكيات القوى الإقليمية، فقد يشكل الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وآسيا الوسطى وآسيا الغربية على مشاكل لدول مجلس التعاون الخليجي؛ نظراً لأنه يسمح لإيران أن تصبح مركزا للنقل واللوجيستيات، فضلاً عن قدرتها على توفير الطاقة، أما الممر الاقتصادي الذي يربط بين الصين وباكستان، فقد يشكل ممراً رئيسياً لدول مجلس التعاون الخليجي؛ لأن "ميناء غوادار" قادر على تسريع تجارة النفط الخليجية مع الصين، لكنه قد يشكل بديلاً للموانئ العربية في الوقت نفسه، الأمر الذي سيؤدي إلى تحويل التجارة الدولية بعيداً عن المنطقة العربية[1].

6_ ضعف المعرفة بالآخر الصيني:

تعد البحوث والدراسات العربية حول الصين قليلة، فضلاً عن قلة المعاهد ومراكز البحوث المتخصصة في دراسة الشؤون الصينية، وهو ما يؤثر في نوع التوصيات ذات القيمة المقدمة إلى دوائر صنع القرار في الدول العربية وحجمها، كما أن الصورة الذهنية التي يرسمها العربي حول الآخر الصيني يرسمها من خلال مضامين الإعلام الغربي حول الشؤون الصينية؛ لأن معظم التقارير والأخبار حول الصين منقولة عن الوكالات والقنوات الغربية، وهي في الغالب تكون غير

---

[1] أحمد علو، حزام واحد وطريق واحد، مجلة دراسات وابحاث، العدد 370 ،منشورات الجيش، لبنان، 2016 ،ص23

موضوعية، ولا تزال ثمة فرصة أمام الدول العربية لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من مبادرة الحزام والطريق وتحقيق مصالحه العليا والمحافظة على أمنه القومي، وذلك من خلال[1]:

أ_ التصالح الشامل بين الدول العربية، ووقف الصراعات العربية – العربية والسياسات المتباينة إزاء الأزمات، ووقف الصراع على الدور الذي يؤدي إلى مزيد من الاضطراب والفوضى.

ب_ على الدول العربية أن تثبت أنها شريك موثوق في التجارة والاستثمار، من خلال تحقيق المزيد من التكامل والتضامن، وتطوير قدراتها الواسعة لجعل التبادل الصيني العربي أكثر مساواة من الصادرات الزراعية إلى الصادرات السياحية.

ج_ إذا اردت الدول العربية أن تكون ممراً جيو استراتيجياً في مشروع الطريق والحزام، فعليها أن تقوم بما يتطلبه ذلك تماشياً مع مصالحهم الاستراتيجية ككتلة واحدة قادرة على المشاركة الفعالة، ولا تكتفي بمجرد رد الفعل تجاه المبادرات القادمة من الخارج.

---

[1] أحمد السيد نجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق ومستقبل النموذج الصيني، المرجع السابق، ص 60.

د_ لا بد من إقحام جماعات معرفية/ إيبيستمية، تضم خبراء وباحثين قادرين على التأثير في صنع القرار السياسي في الحكومات العربية، كما ينبغي النظر إلى المعرفة حول الآخر الصيني بوصفها قوة حاسمة وضرورية للتفاعل معه.

هـ_ توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات بين تليفزيون الصين المركزي ونظيره في الدول العربية؛ بحيث يتم تبادل الأخبار والتقارير والبرامج والأفلام الوثائقية والأفلام والمسلسلات الناجحة لدى الجانبين، فضلاً عن تبادل الزيارات والدورات التدريبية في المجال الإعلامي محاولة من الطرفين للتعرف على الآخر.

و_ تحتاج الدراسات العربية والصينية إلى نقلة نوعية في البحث عن التبادلات الهيكلية الراهنة على الجانبين العربي والصيني من خلال لغتها الأصلية ومصادرها الأساسية.

المطلب الثاني: آثار مبادرة الحزام والطريق على الاقتصاد العالمي

تمكن الأهمية الدولية لمبادرة الحزام والطريق في سياق استراتيجية الصين للنهوض السلمي، والتي تعتمد على التنمية الاقتصادية مع تفادي أي مواجهة سياسية مع الغرب، حيث يقوم المشروع بشكل رئيسي على الشراكة الاقتصادية الواسعة على عدة مستويات، مع أكبر عدد من البلدان المستعدة للانخراط في هذه المبادرة، سواء تلك التي تقع على مسارات طريق الحرير البحري أو البري أو المستفيدة منه بوجه من الوجوه.

كما لا تقف أهمية المشروع عند هذا الحد بل تحرص الصين على إعطاء هذا المشروع أبعاداً ثقافية وبيئية لتكون محل تفاعل إيجابي، بشكل لا يجعل المشروع ينحصر في التبادل الاقتصادي والتجاري الصرف، فضلا عن ذلك فالمشروع يهدف إلى استثمار مئات المليارات من الدولارات، وإنشاء طرق النقل بالسكك الحديدية والمياه، بالإضافة إلى مد أنابيب الغاز والنفط والطاقة وخطوط الألياف الضوئية، لربط بحر الصين شرقاً بأوروبا وأفريقيا في الغرب[1].

وتعتبر الصين قوة اقتصادية عظمى، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي (11.5) تريليون دولار سنوياً، كما أن لديها مدخرات محلية تزيد على (5) تريليون دولار، بالإضافة إلى مخزون من احتياطي النقد الأجنبي البالغ (3) تريليون دولار وكذلك حوالي كونها دائن صاف لسائر بلدان العالم محدود (1.8) ترليون دولار، الأمر الذي جعلها تسعى إلى ممارسة دورها كقوة اقتصادية عالمية كبرى عن طريق وسائل مباشرة وغير مباشرة للتأثير على النظام الدولي الراهن، ومحاولتها لإعادة تشكيل النظام العالمي المالي بما يحقق 465 مصالحها ويحسن لها دور ريادي عالمي[2].

---

[1] حكمات العبد الرحمان، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية، العدد 14، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2015، ص 58.

[2] شفيق شقير، طريق الحرير في سياق العلاقات العربية الصينية، سلسلة تقارير، مركز دراسات الجزيرة، قطر، 2017، ص 2-3.

كما تشكل المبادرة الصينية "طريق واحد حزام واحد" على المستوى الدولي انعطافة قوية تعكس تطوراً سياسياً واقتصادياً هاماً في التفاعل الصيني مع البيئة الاقتصادية الدولية وتحولها من مرحلة التكيف إلى مرحلة جديدة يكون فيها الصين لاعباً رئيسياً في شكل تلك البيئة الدولية، حيث يمر طريق الحرير بأكثر من (100) دولة، ويشمل (63%) من سكان العالم، ويعطي (29%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وربع سبعات الحسن في العالم من السلع والخدمات، ولأجل تحقيق أهداف هذه المبادرة أطلت الحسين إنشاء صندوق بقيمة (10) مليار دولار لتمرير الاستثمار في السي النخبة للدول التي يمر بها مشروع الحزام وطريق الحرير، بما في ذلك الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، في هذه الدول لدعم الترابط بين دول الجزام والطريق[1].

من الواضح انه يمثل تبني الصين مبادرة "حزام واحد طريق واحد" تطوراً سياسياً واقتصادياً مهماً ويعكس انتقال الصين من التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي والنظم الفرعية له مثل النظام النقدي والتجاري الدوليين، إلى محاولة إصلاح تلك النظم بمبادرة عالمية، كما يعكس أيضا أن الصين تتجه للقيام بدور اقتصادي

---

[1] إسوار براساد، الطريق إلى التأثير، مجلة التمويل والتنمية، العدد 54، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2017، ص 22-25.

سياسي أكثر فاعلية على الصعيد الدولي بما يتناسب مع حجمها الاقتصادي والتجاري العالمي[1].

وما بين تنامي القوة الاقتصادية الصينية وإهمال الدول الرأسمالية الكبرى التي تسيطر على النظام الاقتصادي العالمي لهذه القوة والإصرار على معاملتها كدولة طبيعية، ولدت المبادرات الصينية لتشكيل مجموعة "البريكس" وبنك التنمية التابع لها برأسمال 100 مليار دولار، تليها مبادرة "الحزام والطريق" كآلية لخلق فضاء اقتصادي عالمي تلعب فيه الدول الناشئة والنامية دوراً أساسياً في رسم مسار مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية تتم صياغة العلاقات بين الدول وفقاً للرؤية الصينية أو بصورة إجماع بين الصين والدول التي تشاركها في هذا الفضاء الاقتصادي الجديد.

في سياق قياس العوائد الاقتصادية المستقبلية المتوقعة للمبادرة، تظهر العديد من الجوانب الإيجابية للمبادرة على الاقتصاد العالمي. تبدأ هذه الآثار في إيجاد طريقها للتنفيذ من خلال اقتصاديات الدول المشاركة في المبادرة الصينية، حيث بلغ الحجم التقديري لاقتصادات هذه الدول (28.2) تريليون دولار أي ما يعادل (35.3٪) من بلغ حجم الاقتصاد العالمي الإجمالي حوالي (79.9) تريليون دولار، وبالتالي فإن الزيادة المتوقعة في النمو الاقتصادي لهذه الدول في ظل

---

[1] أحمد السيد نجار، مصر والعرب ومبادرة الحزام والطريق ومستقبل النموذج الصيني، المرجع السابق، ص65.

مشاركتها في المبادرة ستضيف إلى الناتج المحلي العالمي قيمة مضافة جديدة تبلغ (422) مليار دولار على الأقل.

ونحو (1.6) تريليون دولار كحد أقصى خلال الخمس سنوات القادمة وهذا سيرفع معدل النمو الاقتصادي العالمي السنوي بنحو (0.5) نقطة و (1.9) نقطة سنويا خلال نفس الكتلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المبادرة تدعم التجارة العالمية إلى حد كبير، خاصة أنها تقوم على تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المشاركة، وقد ساهمت بالفعل في تعزيز مستوى التجارة العالمية خلال السنوات الماضية، حيث قدرت قيمة التبادل التجاري بين حسين وبقية دول المبادرة بـ 1.02 تريليون دولار في عام 2016، وارتفعت إلى (1.2) تريليون دولار في عام 2017، مسجلة مجتمعة بنسبة 17.8٪، في وقت بلغ فيه معدل النمو لم تناقش التجارة العالمية في العام نفسه ما نسبته (8.1%) ولذلك فقد ساهمت هذه الدول بمفردها بنحو (14%) من الزيادة التي طرأت على التجارة العالمية غي عام 2017، الأمر الذي رفع نصيبها من التجارة العالمية من (6.3%) إلى (6.9%)[1].

يكمن البعد الجغرافي الاستراتيجي لمبادرة الحزام والطريق في رغبة الصين في تعزيز الاستقرار والثقة السياسية مع جيرانها في الشرق والجنوب، فضلاً عن المشاكل الإقليمية من الجوار الغربي، والأهم من ذلك، مسعى الحسين لتغيير

---

[1] يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق، ص 33.

نمط النظام الدولي الحالي ونقله من نظام تيسره الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب لا شك أن الصين والدول الصاعدة تسعى لفتح آفاق جديدة على المستوى الدولي وتطمح إلى دور أكبر في بناء أسس جديدة للنظام الاقتصادي الدولي[1].

حيث ان طريق الحرير يشكل أحد أهم الأهداف المتفق عليها هو دخول كتلة البريكس (البرازيل وروسيا والصين وجنوب إفريقيا) حيث تلعب الصين دوراً نشطاً في إعادة بناء النظام الاقتصادي الدولي تفرد المؤسسات الدولية من الدول الكبرى على ركائز الاقتصاد الدولي، وكذلك تحالفات الصين السياسية القوية مع الدول التي تتفق معها لإنهاء التفرد الأمريكي على الساحة الدولية، ومبادرة الصين (حزام واحد.. طريق واحد) دوليًا على أنه تحدٍ للمثلث القوى التقليدية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اليابان)، المسيطرة على مؤسسات الاقتصاد الدولي، وفرصتا للدول الصاعدة اقتصادياً في إعادة موازين القوى في هيكل النظام الدولي على أساس اقتصادي، مما يعزز بشكل مباشر طموحات تكتل في إنهاء نظام القطبية الأحادية والانتقال إلى نظام متعدد الأقطاب.

أما على صعيد الاستثمارات، يتوقع أن تسهم المبادرة بزيادة تدفقات الاستثمار العالمية خلال السنوات المقبلة، وتشير التقديرات إلى بلوغ الاستثمارات على

---

[1] باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، العدد 67، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، 2016، ص76.

طريق المبادرة إلى (14.5) مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2017، وفيما يتعلق بالمستقبل تشير تقديرات "بنك مينشنغ" الصيني إلى أن المبادرة تشمل مشروعات استثمارية تبلغ قيمتها (10) ترليون دولار خلال الخمس سنوات المقبلة، وفي حال تم توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات الصادرة في الدول المشاركة، فأن ذلك سيعني أن التدفقات الاستثمارية بين دول المبادرة سوف تبلغ (2) ترليون دولار سنويا، وهو ما يزيد عن إجمالي التدفقات السنوية 472 للاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم الآن والتي تبلغ (1.75) ترليون دولار [1].

استمراراً مع تسارع التطورات الاقتصادية العالمية، من المتوقع أن تتغير خريطة الاقتصاد العالمي ومراكز قوتها خلال الثلاثين عاماً القادمة، حيث من المتوقع في عام 2050 أن تزيل الصين الولايات المتحدة الأمريكية من هيمنة الاقتصاد العالمي، لتكون الأول في العالم بحجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ (58.5) تريليون دولار، وتأتي الهند في المرتبة الثانية بإجمالي ناتج محلي يقدر بـ (44.1) تريليون دولار، وتهبط الولايات المتحدة الأمريكية إلى المركز الثالث في العالم بحجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ (34.1) تريليون دولار، وتتقدم إندونيسيا

---

[1] عزت شحرور، مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية، سلسلة تقارير، مركز دراسات الجزيرة، قطر، 2017، ص 43.

إلى المركز الرابع بحجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر بنحو (10.5%) تريليون دولار[1].

من المهم أن نلاحظ أن النموذج الصيني في التجارة الدولية قد ارتفع وتطور على أساس قبول معدلات ربح معتدلة أو حتى منخفضة مستفيدا من الفروق في تكاليف عصر العمل والمواد الخام في إمداد العالم بسلع قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية نظراً لأن أسعار المنتجات الصينية فلات مرتبطة بالتكاليف مع القبول بمعدلات ربح معتدلة بعبدا عن الأرباح الاحتكارية، وهذا ما تكفل باستمرار التوسع في صادرات الصين (474)، وجدير بالإشارة إلى أن الصفقات التجارية بين الصين والدول الواقعة على طول مبادرة الحزام والطريق بلغت (915) مليار دولار أي أكثر من ربع إجمالي قيمة التجارة الصينية، أما حجم الاستثمارات المباشرة للشركات الصينية، فقد تجاوز (50) مليار دولار في عام 2017 ، مما ساعد ذلك في بناء (56) منطقة تعاون اقتصادي وتجاري مما أدى إلى تحقيق عائدات ضريبية بلغت قيمتها مليار ومائة مليون دولار[2].

نخلص إلى أنه النظام الاقتصادي الدولي الحالي يشهد تغيرات كبيرة من حيث المنافسة، فتميز الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية بثلاثية قطبية

---

[1] احمد ماجد، الانعكاسات الاقتصادية للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الامارات العربية المتحدة والصين، تقارير اقتصادية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2018، ص 3.

[2] علي صلاح، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، المرجع السابق، ص 18.

التي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي، حتى برزت الصين كقوة اقتصادية عالمية في المركز الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل الصين تولي اهتماماً كبيراً بتبني مبادرات اقتصادية دولية وسياسة خارجية تقوم على القوة الناعمة ودبلوماسية اقتصادية تقوم على شراكات متبادلة مع الدول النامية لتمكينها من القيام بدور دولي يناسب ما تمتلكه من قدرات الاقتصادية.

خاتمة

تُعَدُّ مبادرة الحزام والطريق مشروعًا استراتيجيًا طموحًا يهدف إلى إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. لقد أثبتت المبادرة أنها ليست مجرد مشروع للبنية التحتية، بل هي أيضًا منصة لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول المشاركة. ومع ذلك، فإن النجاح الكامل للمبادرة يعتمد على قدرة الصين والدول المشاركة على التغلب على التحديات المتعددة، بما في ذلك المخاوف من الديون، التنافس الجيوسياسي، والتهديدات الأمنية.

النتائج

1- أسهمت المبادرة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الصين والدول المشاركة، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات وتوسيع التجارة.
2- واجهت المبادرة تحديات كبيرة، مثل المخاوف من الديون التي قد تؤثر على السيادة الوطنية للدول المشاركة، بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية مع بعض القوى الكبرى.
3- توفر المبادرة فرصًا كبيرة للدول العربية لتعزيز نموها الاقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية وزيادة الاستثمارات.

التوصيات

1- يجب على الدول المشاركة في المبادرة تعزيز الشفافية في التعاملات المالية والمشاريع لضمان عدم الوقوع في فخ الديون.

2- ينبغي على الدول العربية تطوير شراكات استراتيجية مع الصين تضمن استفادتها من المبادرة دون المساس بسيادتها.

3- من الضروري أن يتم تضمين التعاون الأمني في إطار المبادرة لضمان حماية المشاريع والبنية التحتية من التهديدات الأمنية.

4- يجب على الدول العربية تعزيز الوعي الثقافي والتعليمي حول الصين لتعزيز الفهم المتبادل وتحسين العلاقات الثنائية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1- إبراهيم حردان، السياسة الخارجية الصينية بعد قرارات ما بعد التصالح، دار الرائد للنشر، بغداد، 2017.
2- احمد ماجد، الانعكاسات الاقتصادية للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الامارات العربية المتحدة والصين، تقارير اقتصادية، وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2018.
3- بول يلكسين، العالقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا، ترجمة لبنى عماد تركي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014.
4- تيم دان واخرون، نظريات العلاقات الدولية، التنوع والتخصص، ترجمة ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.
5- جوانيتا إلياس، أساسيات العالقات الدولية، ترجمة محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا،2016.
6- جوزيف اس ناي، مستقبل القوة، ترجمة احمد عبد الحميد نافع، المركز القومي للترجمة، مصر، 2015.
7- دهقاني يعقوب، الصين ومشروع طريق الحرير دراسة في الانعكاسات الاستراتيجية على الاقتصاد والتنمية في أفريقيا، ضمن كتاب دور الثقافة الاستراتيجية في توجيه السياسة الصينية تجاه دول المغرب العربي، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا، 2017.

روح الله صالحي، مبادرة طريق الحرير الصينية الاهداف والموانع والمشاكل، الجامعة الحرة، طهران، 2016.

8- شفيق شقير، طريق الحرير في سياق العلاقات العربية الصينية، سلسلة تقارير، مركز دراسات الجزيرة، قطر، 2017.

9- عامر سليمان، النفوذ الصينية في المنطقة العربية، منتدى السياسات العربية، 2020.

10- عبلة مزوزي وآخرون، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوي، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2018.

11- عزت شحرور، مبادرة الحزام والطريق رؤية نقدية، سلسلة تقارير، مركز دراسات الجزيرة: الدوحة، 2017.

12- علي زياد العلي، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2017.

13- هاني رمضان طالب، مفهوم الحوكمة العالمية في النظرية الليبرالية للعالقات الدولية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2020.

الرسائل

1- امال محمد عبد الرحمن عوض، النظرية الواقعية والنظرية الليبرالية في العالقات الدولية، دراسة مقارنة، دراسة معدة لنيل درجة الماجستير، جامعة الزهر، فلسطين، 2016.

2- حكيم فكيك، آثار الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي – فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2018.

البحوث

1. أحمد الخطيب، الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 24)، 2019.
2. أحمد علو، حزام واحد وطريق واحد، مجلة دراسات وابحاث، العدد 370 ،منشورات الجيش، لبنان، 2016.
3. إسوار براساد، الطريق إلى التأثير، مجلة التمويل والتنمية، العدد 54، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2017.
4. باهر مردان مضخور، استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات دولية، العدد 67، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، 2016.

5. حكمات العبد الرحمان، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية، العدد 14، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2015.
6. محمد صالح، العلاقات العربية الصينية، تحديات معاصرة، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، العدد 476)، 2018.

الاقتصاديات المحليةدراسة حالة لبنان والعراق

اشراف الأستاذ/ الدكتور محمد منذكر

إعدادجمعة لطيف حنتوش الدراجي

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث تأثير انضمام الدول العربية، وخاصة لبنان والعراق، إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على اقتصادياتها. يستعرض البحث التحديات التي تواجهها هذه الدول في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية، ويشدد على أهمية تطوير استراتيجيات تجارية مستدامة لتعزيز القدرة التنافسية. يتضمن البحث تحليلًا لقطاعي الإنتاج والخدمات في لبنان، مشيرًا إلى ضرورة تحسين جودة المنتجات الزراعية لمواكبة المعايير الدولية. كما يعكس تأثير صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول النامية، ويبرز المخاطر المرتبطة بالاعتماد على السياسات الخارجية. في النهاية، يقدم البحث توصيات تتعلق بتطوير استراتيجيات تجارية مرنة وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

Abstract

This research examines the impact of the accession of Arab countries, particularly Lebanon and Iraq, to the World Trade Organization (WTO) on their economies. It discusses the challenges these countries face amid global economic changes and emphasizes the importance of developing sustainable trade strategies to enhance competitiveness. The study analyzes the agricultural and services sectors in Lebanon, highlighting the need to improve the quality of agricultural products to meet international standards. It also reflects on the influence of the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank on developing countries, pointing out the risks associated with reliance on external policies. Ultimately, the research offers recommendations related to developing flexible trade strategies and enhancing transparency in resource management to ensure sustainable development.

مقدمة

تعتبر منظمة التجارة العالمية (WTO) من أهم المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تسعى إلى تعزيز حرية التجارة وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود. في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة، أصبحت الدول العربية، بما في ذلك لبنان والعراق، تواجه تحديات كبيرة تتعلق بالانضمام إلى هذه المنظمة. يمثل الانضمام فرصةً لتحسين القدرة التنافسية وتعزيز النمو الاقتصادي، لكنه في الوقت نفسه يتطلب استراتيجيات فعالة لمواجهة العقبات المحتملة. إن فهم الآثار المترتبة على الانضمام وكيفية التكيف مع المتطلبات الدولية أصبح ضرورة ملحة. لذا، يتناول هذا البحث تأثير انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، مع التركيز على لبنان والعراق، وكيف يمكن لهذه الدول أن تستفيد من هذه التجربة مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تواجهها.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى دراسة تأثير انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية على اقتصادياتها. يساعد البحث في فهم كيفية تأثير السياسات التجارية الدولية على هذه الدول، ويعزز الوعي بأهمية تطوير استراتيجيات تجارية مستدامة لمواجهة التحديات العالمية.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال التالي: ما هي الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لانضمام الدول العربية، خاصةً لبنان والعراق، إلى منظمة التجارة العالمية، وكيف يمكن لهذه الدول التكيف مع المتطلبات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة؟

منهجية البحث

يعتمد البحث على منهجية تحليلية تعتمد على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحليل البيانات المتاحة حول تأثير انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية. سيتم استخدام أسلوب المقارنة لدراسة تجارب الدول المختلفة في هذا السياق.

هيكلية البحث

ينقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: يتناول انعكاسات انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، مع التركيز على لبنان والعراق.

المبحث الثاني: يستعرض تأثير صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول النامية، مع تحليل حالة لبنان والعراق.

المبحث الأول

انعكاسات انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية

تبنت منظمة التجارة العالمية بوجه التعريفة والتجارة (GATT) الرئيسية، وقد تم تحديثها بعد ذلك لتعزيز حرية حركة السلع والخدمات. وفي آخر تحديث لها، قد تم خلاله إضافة الالتزامات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) على المستوى العالمي. إنما الدول العربية، وعلى وجه الخصوص لبنان والعراق، تحديات حقيقية فيما يتعلق بالانضمام إلى هذه المنظمة. حيث إن الانضمام للمنظمة، يتطلب فهمًا دقيقًا لإمكانيات هذه الدول من قبلها من نواحي الموارد والتكنولوجيا، بالإضافة إلى فهم موقعها في الاقتصاد العالمي. كما يجب عليها بناء استراتيجية تجارية مستدامة تعتمد على أسس علمية صحيحة لمواجهة هذه التحديات. ويتأثر خاصة الدول العربية التي تعتمد على صادرات السلع الزراعية بسياسات الرسوم الجمركية التي تفرضها البلدان الصناعية.

المطلب الأول: لبنان ومنظمة التجارة العالمية

تزايدت المفاوضات حول انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية حتى أصبحت في جولاتها الأخيرة، ويظهر أن هناك وجود لكابوس يلف هذه المفاوضات نتيجة للتسلط والهيمنة المتزايدة التي تمارسها الدول العظمى

على حرية واستقلال لبنان. وفي تفاصيل هذه المفاوضات، تبرز قضايا غريبة تشكل محور جلسات التفاوض، وتعتبر المرتكز الرئيسي الذي يعتمد عليه التوافق بين الدول حول انضمام لبنان أو عدمه[1].

ولذلك سنتناول دراسة هذا الفرع من خلال فقرتين، الأولى تتمثل في انعكاسات الانضمام على صعيد قطاع الإنتاج، وثانياً انعكاسات الانضمام على صعيد قطاع الخدمات:

أولاً: انعكاسات الانضمام على صعيد قطاع الإنتاج:

يواجه القطاع الزراعي اللبناني تحديات عديدة، تتمثل إحدى هذه التحديات في مواكبة تحرير التجارة العالمية، حيث يعبر لبنان عن رغبته في الالتزام بهذه الاتفاقيات. يتطلب تحسين جودة الإنتاج اللبناني الالتزام بالمواصفات العالمية، حيث لا يكفي الإنتاج فقط، بل يتعين أن يكون متميزًا بمعايير ومواصفات تتفق مع المعايير الدولية. ذلك لضمان قدرة المنتجات على المنافسة والدخول إلى الأسواق العالمية.

الإنتاج اللبناني يعتمد أساسًا على السوق المحلية، مع اعتماد ثانوي على التصدير المحدود. يُظهر ذلك أن إنتاج لبنان محدود للغاية، وتكاليفه مرتفعة عند قياسها بإنتاج المؤسسات العالمية الكبيرة، مما يقلل من ربحية المؤسسات اللبنانية ويحد من إسهامها الكبير في تراكم رأس المال. فيما يتعلق بتسويق المنتجات الزراعية، يظهر الوضع أنه عاجز مُحسن أيضًا،

---

[1] سعيد النجار، أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، أوراق موجزة، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الإسكوا، الدوحة، 2001، ص 4.

حيث تستغل قنوات التوزيع في الأسواق المحلية المزارعين وتحتفظ بالأرباح باستخدام أساليب غير ملائمة. يتميز البائعون بالجملة والتجزئة بالحصول على جميع الأرباح على حساب المزارعين، ويظهر الميزان التجاري الغذائي اللبناني على وجه الوضوح على أنه عجز، مما يعني أن الأمان الغذائي في لبنان غير محقق[1].

ربما يكون من بين الجوانب الإيجابية لإيقاف الدعم الخارجي الذي تفرضه منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء، زيادة أسعار السلع المستوردة. ينتج عن ذلك تحسين موقع السلع اللبنانية المحلية، حيث تكتسب تنافسية أعلى وتصبح مقبولة ومفضلة لدى المستهلك. على سبيل المثال، إن إيقاف الدعم عن السكر في الدول المنتجة قد يؤدي إلى زيادة أسعاره عند الاستيراد، مما يجعل السكر المحلي منافسًا ومفضلًا للمستهلك اللبناني. وستشجع هذه الخطوة على زيادة إنتاج الشمندر السكري من قبل المزارعين اللبنانيين.

لبنان يعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية، ومن المتوقع أن يؤدي التحرير الكامل للتجارة إلى ارتفاع أسعار هذه المواد. يترتب على ذلك أن فاتورة السلع الغذائية قد تصبح مكلفة إذا لم يتم تبني سياسة زراعية تأخذ في اعتبارها التحولات العالمية. يتوقع أن تكون الآثار الاجتماعية لعدم اعتماد سياسة زراعية ملائمة مؤلمة.

---

[1] عبد الهادي يموت وآخرون، الاقتصاد اللبناني أمام تحديات الغات، ط1، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، 1999، ص 90-89.

بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي إلغاء الدعم عن بعض المنتجات الزراعية إلى زيادة تكاليف إنتاجها وتسارع في ارتفاع أسعارها، مما يؤدي إلى تراجع قدرتها على التنافس في الأسواق اللبنانية والعالمية. هذا الارتفاع المحتمل في التكاليف يمكن أن يؤدي إلى انخفاض الإنتاج في المستقبل، مع وجود احتمالية للتخلص من بعض هذه المنتجات.

وان تحرير التجارة عن طريق فتح الأسواق أمام السلع يتطلب من لبنان إلغاء العمل بالروزنامة الزراعية وإلغاء إخضاع الاستيراد لسياسة الحصص، فتزول بذلك وسائل الحماية للإنتاج الزراعي اللبناني بحيث قد يتعرض جزءًا مهمًا من هذا الإنتاج للانهيار.

وقد لا يستفيد الإنتاج الزراعي اللبناني من عدم وجود عراقيل أمام تصديره إلى الأسواق الخارجية بسبب انخفاض قدرته التنافسية الارتفاع تكاليف إنتاجه وبسبب عدم التقيد بالمقاييس الدولية المطلوبة، لذلك يجب إعادة النظر في السياسة الزراعية التي يجب أن تعتمد ونظرًا للتحديات الكبيرة التي سوف يواجهها القطاع الزراعي اللبناني نتيجة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، قد يكون من المفيد تحويل إنتاج العديد من المنتجات الزراعية الحالية إلى منتجات جيدة قادرة على المنافسة وذات جودة ونوعية عالية تتلاءم مع المقاييس الدولية المطلوبة.

جدير بالذكر.. إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ستترك آثارا هامة على القطاع الزراعي في لبنان وعلى الاقتصاد برمته في البلدان العربية. ويمكن لشروط التبادل التجاري الزراعية في هذه البلدان أن تتدهور نتيجة

الاتفاقيات. إن ارتفاع أسعار المواد الغذائية سيكون وقعه أكبر على البلدان العربية المصدرة للنفط لأنها تستورد معظم احتياجاتها الغذائية. أما في البلدان العربية الأخرى فإن تشجيع الإنتاج المحلي وزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي قد تعوض ارتفاع أسعار المواد الزراعية. أما البلدان العربية الضعيفة والأقل نموا فلابد من تقديم معونة تعويضية مؤقتة عند الضرورة لدعم موازين مدفوعاتها التي ستعاني من عجز غير متوقع. آن اثر الاتفاقية سيتوقف أساسا على البيئة الاقتصادية وليس فقط على التغيرات في الأسعار أو الأسواق الخارجية، وإن نجاح الدول في تسهيل قيام بيئة تجارية مرنة وشفافة وتقليل التكاليف المرتبطة بالسعي إلى استغلال الفرص التجارية القائمة أو خلق فرص جديدة قد يؤثر تأثيرًا كبيرًا بقدرة الاتفاقية على تسهيل التوسع التجاري والنمو الاقتصادي، وبالنظر إلى القيود التي تواجهها البلدان العربية في مجال الموارد الطبيعية والبيئية فهناك حاجة إلى سياسات اقتصادية تشجع الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الشحيحة وعلى البلدان العربية أن تقوم بتركيز أنشطتها الزراعية في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وفي المنتجات المصنعة[1].

ومن خلال ما تقدم نستنتج أن لبنان بدأ بتطبيق عدد من القوانين التي كانت مطلوبة منه ومنها قانون الإغراق وحماية الإنتاج الوطني وقانون

---

[1] سعيد النجار، اتفاقية الغات وآثارها على البلاد العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 2004، ص177.

الحجر النباتي وتدابير الصحة النباتية، أما فيما يتعلق بالمفاوضات الثنائية فهي تدور حول التعريفات الجمركية وتحرير حيث إن هناك 5600 سلعة تقريبا موضوعة على طاولة البحث، تعرض كل سلعة على حدة وتتطرق الأسئلة إلى تفاصيل دقيقة، كما إن هناك تساؤلا دائما حول الانضمام وأبعاده وتخوفا من الصناعيين والمزارعين وأهم هذه الأسباب كما يقول ممثلو القطاعات الإنتاجية أن هناك ضرورة ماسة لتحصين القطاعات الإنتاجية ومساعدتها ودعمها قبل الانضمام كي تستطيع هذه القطاعات أن تنافس مثيلاتها من القطاعات الإنتاجية العالمية كي لا يضطر لبنان إلى الهجرة مجددا.

ثانياً: انعكاسات الانضمام على صعيد قطاع الخدمات:

فيما يتعلق بالآثار المرتقبة لانضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الخدمات، فإننا نجد أن قطاع الخدمات الإنتاجية يعد من القطاعات المتقدمة جدًا في لبنان فهو مصدر أساس من مصادر الدخل، فقد تأثر هذا القطاع، الذي يعد قطاعا رائدا في الاقتصادات العربية ولدى الدول النامية، جراء الانضمام إلى منظم التجارة العالمية[1]، نذكر مثالاً على ذلك، دولة لبنان، التي قامت بتقديم العروض الأولية حول الخدمات، خلال الاجتماع الثاني لفريق العمل في كانون الأول من العام 2003 حيث قام لبنان بتقديم التزامات في 50 نشاط خدماتي من أصل مئة

---

[1] نادية محمد معوض، أثر المعلوماتية على الحق في سرية الأعمال، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، القاهرة، عدد4، 2011. ص 8 – 108.

وستين نشاط خدماتي أساس وتابع ضمن أحد عشرة قطاع حددتها سكرتارية منظمة التجارة العالمية. واستثنى العرض الأولي ثلاثة قطاعات خدماتية هي: التعليم، الرياضة والترفيه، والنقل، بينما شمل القطاعات الثمانية المتبقية. أي خدمات الأعمال التجارية، خدمات الاتصالات، خدمات البناء والهندسة، خدمات التوزيع، خدمات البيئة، الخدمات المالية، الخدمات الصحية، والخدمات السياحية.

ولا يعني تقديم لبنان التزامات في قطاع معين أنه التزم بكل الأنشطة التابعة لهذا القطاع، فإنه مثلا لم تدرج جميع النشاطات التابعة لخدمات الأعمال التجارية والخدمات المهنية كالمحاماة والمحاسبة في إطار العرض الأولي للخدمات.

وكان موضوع خصخصة قطاع الاتصالات بما في ذلك الخط الثابت وموضوع تلزيم شبكتي الخليوي موضع استفسار من أكثر من دولة[1]، واستغرب الوفد الأوروبي مدة العشرين سنة المقررة للترخيص والتي من شأنها الحد من المنافسة والتسبب بالاحتكار وأشار إلى وجود تصنيف جديد وتفسير مختلف أعدته المفوضية الأوروبية لقطاعات الخدمات القانونية والخدمات البيئية والبريد، وتمنى على لبنان تقديم المزيد من الالتزامات في هذه القطاعات إضافة إلى تفسير لعبارة وفقا للحاجة الاقتصادية" أينما وردت والحد من استخدامها، وطالب أيضًا بجدولة

---

[1] نسرين عفيف أبي فراج، الآثار الاقتصادية لانضمام البلدان العربية إلى منظمة التجارة العالمية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 61 – 67.

الالتزامات في مجال التجارة والتمثيل التجاري في لبنان للسماح للأجانب بالقيام بتلك الخدمات على الأراضي اللبنانية.

كما قام لبنان بتقديم العروض المحسنة حول الخدمات، خلال الاجتماع الثالث لفريق العمل حيث قدم عروضاً محسنة لنحو ما يقارب مئة نشاط خدماتي شملت القطاعات الأحد عشرة دون استثناء وتم تقليص لائحة الاستثناءات الخاصة ببند الدولة الأكثر رعاية، وقد لاقى العرض ترحيب من قبل الدول الأعضاء في فريق العمل. وجرت كذلك جولة من المفاوضات الثنائية مع كل من الولايات المتحدة واستراليا واليابان والاتحاد الأوروبي.

وقد تكون الآثار المرتقبة لاتفاقية تجارة الخدمات محدودة النتائج الإيجابية في مجال المؤسسات المصرفية نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات في لبنان، وتظهر الفوائد الإيجابية عمومًا في إقرار مبدأ التحرير التدريجي لتجارة الخدمات المالية وعدم التمييز في المعاملة إضافة إلى إقرار الحق في اتخاذ التدابير المالية والرقابية والوقائية التي تهدف إلى حماية صناعة الخدمات المالية في لبنان التي ما زالت في طور التطور [1].

وقد يجد لبنان نفسه ملزمًا على أن يواكب التطورات التكنولوجية ليتمكن من مجارات عملية التطور والمنافسة في الأسواق المالية، الإقليمية والعالمية مما يساهم في الارتقاء بنوعية الخدمة المالية اللبنانية. وقد

---

[1] عبد الهادي مرتضى، الأثر الاقتصادي لانضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية، شؤون الأوسط، المجلد 23، العدد 144، بيروت، 2013، ص 146.

يكون من إيجابيات الاتفاقية أن يفسح في المجال بشكل أفضل للمصارف اللبنانية للتوطن في الدول الأخرى بدون عوائق، لأن السلطات النقدية والمصرفية في بعض دول العالم وخاصة في أوروبا وأميركا تضع شروطا مجحفة وتمييزية، كما تصل المضايقات المتنوعة إلى إحراج هذه الفروع بإجراءات لا تطبق على غيرها.

ومن ضمن الإيجابيات أيضًا إنشاء نقاط تجارة تساهم في نمو وتطور المؤسسات المالية والتجارية. فهي تمثل وحدات إعلامية تغطي كافة المعلومات المتوفرة عن إمكانيات التصدير والاستيراد في بلد معين مع إجراءات الدفع والمواصفات والتسهيلات. ويكمن دور نقاط التجارة من الناحية المالية في كونها تشكل القناة الأهم والأسهل لتعزيز قدرة المؤسسات المالية على توفير خدمة واسعة من الخدمات المالية العملاء تلك النقاط. [1] لذلك تلعب نقاط التجارة دور الوسيط على أساس حصري للمؤسسات الوطنية والأجنبية الذي يقوم بتوفير خدمات مالية لا يمكن توفيرها بسهولة في أسواق المال المحلية والخدمات المالية الأساس التي توفرها نقاط التجارة تشمل توفير المعلومات الخاصة بفرص التمويل والمعلومات ذات الصلة الضرورية للعملاء التجاريين، وتوفير خدمات التمويل وتوفير خدمات الاعتمادات المستندية والتحصيلات والمدفوعات

[1] عبد الهادي مرتضى، الأثر الاقتصادي لانضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق. ص 147.

المالية، بالإضافة إلى توفير خدمات إدارة المخاطر المالية الناجمة عن غير مخاطر التسليف [1].

إلا أن الآثار السلبية كبيرة في ظل تحديات منافسة المؤسسات المالية والمصرفية العالمية العملاقة التي تفوق ميزانية كل منها سائر ميزانيات المؤسسات المصرفية اللبنانية والعربية، مقابل مؤسسات مالية ومصرفية لبنانية صغيرة الحجم وضعيفة القدرة على مجابهة التحديات بصيغتها الراهنة، خصوصًا وان المنافسة لا يمكن أن تصمد إلا من خلال مصارف لديها الكفاءة والقدرة على تقديم خدمات مصرفية ومالية موازية وكذلك قدرتها على التجديد الدائم واستيعاب التقنيات الحديثة، ولا يوجد في لبنان مصرف واحد على قائمة المصارف العالمية المئة الأولى[2]، لذلك هناك صعوبة في أن تواكب المصارف اللبنانية أو أن تجابه التكتلات المالية والمصرفية العالمية في الأسواق المالية المحلية.

وتعتبر القرصنة من الإشكالات المهمة التي يتعين على لبنان أن يتعامل معها بجدية في إطار مفاوضاته للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وقد أشارت الحكومة اللبنانية في بيانها الوزاري إلى التزامها مكافحة القرصنة في مجال الملكية الفكرية رافعة بذلك سقف الالتزام بحماية

---

[1] عدنان الهندي، تأثيرات الغات على تجارة وإنتاج الخدمات المصرفية وأسواق المال في الدول العربية، بحث مقدم لاجتماع خبراء العرب، تموز 2004، ص29-28.

[2] عبد الهادي يموت وآخرون، الاقتصاد اللبناني أمام تحديات الغات، مرجع سابق، ص118.

الملكية الفكرية ومشددة على توصيف التعدي على الحقوق النابعة من هذا النوع من الملكية بالقرصنة.

وقد ينتج عن تفعيل حماية حقوق الملكية الفكرية حماية الإبداع اللبناني من فنانين ومبرمجي كمبيوتر وغيرهم وحماية المستهلك وتشجيع الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وحماية سمعة لبنان في المحافل الدولية كدولة تحترم الاتفاقيات الدولية، وللتخفيض من وطأة ارتفاع أسعار المنتجات المحمية بمثل هذه الحقوق التي ستفرض تكاليف إضافية على القطاع الخاص التي سوف يتحمل جزء كبيرًا منها المستهلك الأخير [1].

وقد يستفيد لبنان من جراء انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية وذلك نتيجة فتح أسواق جديدة أمام خدماته وموردیها شركات كانوا أم أشخاص طبيعيين، وهذا يعني إمكانية بعض موردي الخدمات اللبنانيين مثل البنوك والشركات الاستشارية والمحاسبية والأطباء والمحامين الحصول على فرص عمل جديدة في الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وتصعب تنمية قطاع الخدمات بشكل عام من دون اللجوء إلى التحرير من قيود النفاذ إلى الأسواق والتخفيف من كلفة الدخول بهدف

[1] توفيق شمبور، تغيب على دراسة "الاقتصاد اللبناني أمام تحديات الغات"، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، 1997. ص 13.

تحقيق المنافسة وتحسين النوعية ونقل التكنولوجيا وتدريب القدرات وتخفيض التكلفة على المستهلك[1].

ونستنتج في نهاية هذا الفرع أنه من الصعوبة التنبؤ حسابياً بالأمر الاقتصادي لتحرير بعض القطاعات الخدماتية المحمية، التي من أبرزها القطاعات الخدماتية والتي تستفيد من التحرير المنتظر هي خدمات الاتصالات وخدمات التأمين وبعض الخدمات المهنية كالخدمات القانونية والخدمات البيئية، التي ينتج عنها الأثر الإيجابي أما من خلال تكريس ما هو متاح من دون قيود أمام موردي الخدمات الأجانب والترويج له، وأما من خلال تحرير ما هو مغلق أمام المنافسة الأجنبية وأتاحته بنوعية أفضل وأسعار أقل إضافة إلى تأمين فرص عمل جديدة أمام اللبنانيين، فالسماح لشركات المحاماة الأجنبية بتقديم استشارات قانونية حول مسائل محددة في القانون الدولي أو قانون دولة المنشأ لا يؤدي إلى التأثير سلبًا على المحامين اللبنانيين وخاصة إذا اقتصر التحرير على المسائل المذكورة حصرًا دون التطرق إلى المرافعات أمام القضاء اللبناني أو تقديم الاستشارات حول القانون اللبناني، ومن شأن هذا التحرير أن يؤدي إلى جذب الشركات العالمية الكبرى واتخاذها بيروت مقرًا لها ومنطلقًا لتوريد الكثير من الخدمات القانونية إلى المنطقة. وبسبب عامل اللغة فإنه من

---

[1] نسرين عفيف أبي فراج، الآثار الاقتصادية لانضمام البلدان العربية إلى منظمة التجارة العالمية دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 75 – 80.

المتوقع أن تلجأ هذه الشركات إلى توظيف محامين لبنانيين مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في لبنان.

المطلب الثاني: الانعكاسات الناتجة عن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية

لقد تضاربت الآراء والتقييمات حول مدى تأثير الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على اقتصاديات وتجارة الدول العربية، إذ يقول البعض إنها ستكون «مستفيدة صافية» من الاتفاق، بينما حذر آخرون من الأضرار التي ستلحق ببعض الدول العربية على الأقل من جرائه، خاصة من احتمال تصاعد نفقات وارداتها الغذائية بعد إلغاء أو تخفيف إعانات السلع الزراعية في دول الفائض الغذائي.

وللوقوف على تأثير الانضمام لمنظمة التجارة العالمية في العراق ومصر سنقسم هذا الفرع إلى فقرات، تتضمن بداية الانعكاسات عن انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، ومن ثم الانعكاسات على دولة مصر.

أولاً: الانعكاسات الناجمة عن انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية:

إن العلاقات المتعلقة بالأموال أو تلك المتعلقة بالأفعال تخضع في كونها وآثارها لقانون الدولة التي تركزت فيها تلك الأموال أو حدثت فيها تلك الأفعال وتعد علاقات الاستثمار بجميع مظاهرها هي علاقات متصلة بصفة رئيسة بالأموال وبصفة تبعية وثانوية بالأعمال كما ترتبط تلك

العلاقات بالأموال المستثمرة اكثر من ارتباطها بشخص المستثمر لذا فإن قواعد النظام التشريعي الذي يسري على تلك العلاقات في نشوئها وآثارها (المنازعات) هي قواعد قانون موقع الأموال ومقر الأعمال الرئيس [1] لا قواعد قانون جنسية المستثمر هذا الحكم يستفاد من موقف اغلب التشريعات [2].

إن موقف المشرع العراقي بعد أن ساوى بين المستثمر الوطني والأجنبي في الضمانات والامتيازات في المادة (10) من القانون فإنه قد ميز بينهما في مناسبة الاتفاق على منازعات الاستثمار فأعطى هذا الامتياز للمستثمر الأجنبي دون الوطني ويظهر هذا من خلال قراءة المادة (2/27) التي يتناقض حكمها مع المادة (10) أعلاه حيث نصت المادة (2/27) إنه: "إذا كان أطراف النزاع من غير العراقيين وفي غير المنازعات الناتجة في جريمة يجوز للمتنازعين الاتفاق على القانون الواجب التحقيق والمحكمة المختصة أو أي اتفاق أخر لحل النزاع بينهما". وكان من الأولى على المشرع العراقي أن يعامل المستثمر العراقي الذي حول أمواله من الخارج إلى داخل العراق معاملة الأجنبي حتى يمكنه من الاستفادة من فرصة تحرير الاستثمار من الخضوع للقوانين الوطنية

---

[1] أسعد ماجد جميل الطائي، منظمة التجارة العالمية (WTO) وانضمام العراق اليها، بحث مقدم إلى مجلس قسم الاقتصاد – وهو جزء من متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد، العراق، 2017، ص 23.

[2] ومنها التشريع المصري والسوري والليبي واللبناني والإنكليزي والإيطالي.

وهو ما سيضمن انسيابية عالية لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتي ستتعثر أو يصيبها الضعف إذا تمت معاملة الوطني الذي يحول رؤوس أموال أجنبية إلى العراق بنفس معاملة الوطني الذي يستثمر رؤوس أموال موجودة أصلاً في العراق ويعتقد أن ذلك لا يحقق العدالة لأنه ينخفض بمستوى المستثمر العراقي لرؤوس أموال أجنبية لمستوى المستثمر العراقي لرؤوس أموال وطنية وذلك لا يشجع الأول على الاستثمار في العراق. [1]

كما أن في ذلك الموقف يكون ترفيع لمستوى المستثمر الأجنبي الذي يستثمر أموال وطنية على مستوى المستثمر العراقي الذي يريد أن يستثمر أموال أجنبية فهنا بطبيعة الحال يقتضي أن تكون المعادلة بصالح الثاني كما أن موقف المشرع العراقي فيه تجاهل وضع المستثمر العراقي لرؤوس أموال أجنبية لأنه يجعل مستواه اقل من درجة المستثمر الأجنبي لرؤوس أموال أجنبية والمستثمر الأجنبي لرؤوس أموال وطنية وبدرجة مساوية للمستثمر عراقي لرؤوس أموال وطنية ولم يقدم المشرع حلاً واضحاً لوصف وطبيعة الاستثمار الذي يتم برؤوس أموال مشتركة وطنية وأجنبية هل أن هذا الاستثمار وطني أم أجنبي ويعود السبب في غموض موقف المشرع العراقي في هذه الحالة إلى انه يُعول على جنسية المستثمر لا

---

[1] عبدالرسول عبدالرضا، الاستثمار بين أجنبية رأس المال وجنسية المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لمعدل لسنة 2006، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2011، ص 12 – 15.

على مصدر رأس المال في إسباغ الصفة الوطنية والأجنبية على الاستثمار وبالتالي فهو لا يستطيع أن يحدد على أساس هذا المعيار طبيعة الاستثمار في الغرض المتقدم وبالمقابل كان بإمكان المشرع أن يعتمد على معيار أجنبية رأس المال المستثمر لتحديد طبيعة الاستثمار ووصف المستثمر الذي من خلاله يستطيع أن يقدم حلاً للغرض المتقدم فيوصف الاستثمار بالصفة الوطنية أو الأجنبية تبعاً لتغلب أياً من رؤوس الأموال الأجنبية على الوطنية أو بالعكس فإذا تغلبت الأولى على الثانية كنا أمام استثمار أجنبي بغض النظر عن جنسية المستثمرون وإذا تحقق العكس كنا أمام استثمار وطني وهذا الحل يمكن الوصول اليه بسهولة باعتماد معيار أجنبية رأس المال ويستعصي علينا إذا اعتمدنا معيار جنسية المستثمر واعتماد المعيار الأول موقف يشجع عليه الفقه. [1]

وقد أخذت به بعض الاتفاقيات الدولية منها اتفاقية الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لعام 1985 في المادة (31/ج) التي أكدت على اختصاص الوكالة في حسم منازعات الاستثمار. وان اتحدت جنسية أطرافه بشرط أن يكون المستثمر قد قام بتحويل أمواله إلى دولته فهنا يمكن أن تختص الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بضمان ما يلحق المستثمر من أضرار

---

[1] عبد الرسول عبد الرضا، ورقة عمل مقدمة في الحلقة النقاشية التي أقامتها كلية القانون – جامعة بابل تحت عنوان: (قراءة قانونية واقتصادية في قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006)، بتاريخ 2008/4/12.

من قبل دولة جنسيته بمقتضى عقد الضمان الذي يربط المستثمر بالوكالة [1].

وبحسب منطق الاتفاقية فان المستثمر الوطني الذي قام بتحويل أمواله إلى داخل دولته يحظى بمعاملة خاصة يتفوق فيها على المستثمر الوطني لأموال موجودة في داخل الدولة ويتساوى فيها مع المستثمر الأجنبي.

وفي النهاية فإن تمكين المستثمر الأجنبي حقيقة بحسب جنسيته والأجنبي حكماً بحسب أجنبية رأس ماله من الخضوع لقواعد تشريعية خارج دولة الاستثمار عامل تشجيع للاستثمار واطمئنان وضمان للمستثمر ومقابل ذلك فان الاتفاق على قواعد لنظام قانوني معين لا يشمل المنازعات التي تعد جريمة أو شبه جريمة والمسؤولية التقصيرية كما لا يشمل مسائل الإجراءات (التقاضي) أو قواعد البوليس أو الأمن المدني فجميع هذه المسائل تقع ضمن الاختصاص الاستثاري لدولة الاستثمار لأنها متصلة بشكل رئيس بالنظام العام من ناحية وسيادة الدولة من ناحية أخرى [2].

---

[1] صفوت أحمد عبد الحميد، دور الاستثمار في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، مرجع سابق، ص 475.

[2] صفوت أحمد عبد الحميد، دور الاستثمار في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، مرجع سابق، ص 476.

وهذا يعني أن مبدأ تحرير العقد من الخضوع للقواعد أعلاه يتعطل عن العمل كما يتعطل أيضاً فيها مبدأ الثبات التشريعي الذي يعنـ تجميد القانون الذي يحكم عقد الاستثمار وقت العقد أو وقت تنفيذه وشل إرادة الدولة عن إجراء أي تغيير فيه لصالحها[1]، وبهذا يصبح مبدأ الثبات التشريعي معطل عن العمل إذا كنا أمام بعض المسائل التي يقتضي تنظيمها بقواعد تشريعية آمرة. وبالمقابل يكون المبدأ أعلاه فاعل في مسائل خارج القواعد الآمرة.

وإن تطبيق مبدأ الثبات التشريعي يعد أحد أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في دولة بحاجة للاستثمار مثل العراق. ومن الجدير بالذكر أن المشرع العراقي في قانون الاستثمار لم ينظم وينص على هذا المبدأ بشكل صريح كما أن مثل هذا المبدأ يمثل ثقة المستثمر الأجنبي بالدولة المضيفة للاستثمار [2]، رغم أن المشرع العراقي أشار اليها ضمناً بشكل غامض في المادة (3/12) بشأن عدم جواز مصادر وتأميم المشاريع الاستثمارية من قبل الدولة.

---

[1] منير عبد المجيد، تنازع القوانين في علاقات العمل الفردية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، ص 122-123.

[2] لقد نظم أحكام هذا المبدأ قانون الاستثمارات الجزائري في المادة (5) وقانون الاستثمارات التونسي المادة (2) وبالمقابل لم ينظم هذا المبدأ المشرع اللبناني. وقد أشار إلى ذلك: لما أحمد كوجان، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدولة والمستثمر الأجنبي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص 93 - 95.

وعليه، فإن الطبيعة المركبة للاستثمار فهي تؤثر وتتأثر بالقواعد القانونية والعوامل الاقتصادية لكل دولة لذا كان موضوع اهتمام رجال القانون والاقتصاد. كما ان قانون الاستثمار يفترض ان يأتي منسجماً ومطبوعاً بتلك الطبيعة. فتلعب في تكوينه وآثاره قواعد القانون الخاص والعام وقواعد القانون الداخلي والدولي. كما ان تنشيط الاستثمار يتطلب استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مما يتطلب ذلك تدويل علاقات الاستثمار ومنازعاته عن طريق تحريرها من الخضوع لأحكام القوانين الوطنية للدولة المضيفة للاستثمار ومحاكمها. والعبرة بدولية الاستثمار تكون بالنظر لأجنبية رأس المال لا بالنظر لجنسية مالكه وقد أكدت على ذلك القواعد التي تحكم الاستثمار ولا يكون التمييز بين المستثمرين على أساس الجنسية انما على أساس مصدر راس المال للاستفادة من الامتيازات والإعفاءات والتسهيلات التي تمنحها الدولة المضيفة. والاتفاقيات ذات الصلة ومنها اتفاقية واشنطن لعام 1965. [1]

ويعد احترام الدولة لشرط الثبات التشريعي والذي يقضي بالتزام الدولة المضيفة بعدم تعديل قوانينها ذات الصلة بالاستثمار خلال فترة النشاط الاستثماري طالما كان التزام الدولة هو من بين الدوافع للاستثمار فهذا الشرط يعزز أحد مبادئ القانون الدولي الخاص وهو احترام توقعات الأفراد في مجال العقود والأمن القانوني. ويجوز لأطراف الاستثمار

---

[1] عبدالرسول عبدالرضا، الاستثمار بين أجنبية رأس المال وجنسية المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لمعدل لسنة 2006، مرجع سابق، ص 91 – 105.

الأجنبي الاتفاق على قانون آخر غير قانون الدولة المضيفة باستثناء المسائل ذات الصلة بقواعد البوليس والأمن المدني، ويحتاج العراق إلى تعديل بعض القوانين مثل قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وقانون الضرائب والرسوم وقوانين تتعلق بالزراعة حتى يوفر آلية سهلة وبسيطة لتطبيق قانون الاستثمار.

ثانياً: الانعكاسات الناجمة عن انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية:

لقد كان لقوانين منظمة التجارة العالمية أثر بالغ الأهمية على الدول العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص، كون تلك القوانين أصبحت تمس وبشكل مباشر اقتصادات تلك الدول. فمثلًا نجد أن الاتفاقية تناولت جوانب متعددة: زراعية وصناعية، وخدمات، والملكية الفكرية، مستهدفة في كل منها التحرير من القيود الكمية أو النوعية المعوقة لحركة التجارة العالمية، وإزالة الدعم، ومكافحة الإغراق، والتعويض عن الأضرار التي يمكن أن تلحق ببعض الدول، التي تعاني اختلالات جوهرية في ميزان مدفوعاتها أو اختلالا في الهياكل الإنتاجية أو التمويلية. ولقد تغيرت ملامح الاقتصاد المصري في البيئة التجارية الدولية [1]، تبعا لتغير طبيعة النظام التشريعي المتعلق بالجانب الاقتصادي لهذه الدول،

---

[1] خليل محمد شهاب وسهيل تركي، الانعكاسات المتوقعة للمتغيرات الاقتصادية المعاصرة على القطاعات الاقتصادية العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والأربعون، 2015، ص 18.

تقع أهم الصادرات المصرية خارج اتفاقات جولة أورجواي، وان أشد الواردات المصرية (القمح) هو مركز سياسات تحرير تجارة السلع الزراعية التي تنطوي عليها اتفاقات جولة أورجواي، وبينما تتعرض أوبيك كاحتكار نفطي لمحاولات التفكيك بهدف تخفيض الأسعار، فإن تحرير تجارة القمح سيقود إلى زيادة الأسعار وليس إلى تخفيفها. [1]

إن الصادرات السلعية المصرية ضعيفة جداً ولا تشكل شيئاً يذكر من إجمالي الصادرات السلعية في العالم. وطبقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي؛ فإن الصادرات السلعية من دول الشرق الأوسط خصوصًا الدول العربية تتراجع منذ بداية الثمانينات بمعدل سنوي قدره 4% تقريبًا. وللتدليل على ضالة الصادرات السلعية المصرية يكفي القول بأن صادرات هونج كونج [2] وحدها من الملابس والمنسوجات إلى دول الاتحاد الأوروبي تزيد عن مجموع صادرات الدول العربية مصر والمغرب وتونس إلى دول الاتحاد الأوروبي. [3]

---

[1] عدنان شوكت شومان، منظمة التجارة العالمية والتحررية الإقتصادية في الوطن العربي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، المغرب، 2000، ص 35.

[2] هي إحدى الأقاليم في الصين التي سمحت منظمة دولية لأول مرة (منظمة التجارة العالمية) بانضمام في عضويتها بخلاف الدول التي هي الأعضاء التقليدين في المنظمات الدولي. يراجع: نبيل حشاد، الجات ومستقبل الاقتاد العالمي العربي، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2001، ص 22.

[3] حميد الجميلي، دراسات في اقتصاديات الجات في ضوء نتائج جولة الأوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1999، ص 126.

كما تعاني التشريعات الاقتصادية المصرية من التخبط وعدم الاستقرار وسيطرة الأسلوب الفردي في اتخاذ القرار، وليس الأسلوب المؤسسي، بما يعرض هذه السياسات لتغيرات الأفراد، أو يعني في حالات أخرى خضوع الأفراد لضغوط خارجية أو ضغوط من جماعات مصالح محلية لإصدار قرارات في اتجاه معين دون آخر، إرضاء لمصالح جماعات معينة؛ وليس مصالح المجتمع ككل. لذلك، من الصعب تصور حدوث انسجام بين سياسات تحرير التجارة العالمية الجديدة وطريقة اتخاذ القرار الاقتصادي في مصر والدول العربية بشكل عام. [1]

ويمكن من خلال استعراض المزايا والسلبيات التي تعرض لها الاقتصاد المصري خلال الفترة التي تلت اتفاقية التجارة الدولية وإنشاء منظمة التجارة العالمية، التعرف على الأثر الصافي لتحرير التجارة على الاقتصاد المصري، والذي يشير إلى إن معظم الدول العربية وليس فقط مصر، قد تخسر من التحرير الجزئي للتجارة في السلع الصناعية والزراعية وفق النمط المقرر في المنظمة، وإن خسارتها، ستكون أكبر بكثير، فيما لو حدث تحرير كامل للتجارة في السلع.

وإذا كان جزء من الدول العربية، الخليج العربي مثالا، يتمتع في البداية بزيادة في الدخل، الا أنها تتحول إلى خسارة في حالة التحرير الكامل

---

[1] إياد خلف عبد العيساوي، آثار قواعد منظمة التجارة العالمية على دول الجنوب "مصر نموذجا"، أطروحة دكتوراه قسم القانون العام، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، بيروت، 2017، ص 67.

للتجارة، ولا يفسر الكسب المبدئي لإقليم الخليج بأن المورد الرئيسي لإقليم الخليج هو النفط الذي هو غير خاضع للجات، كما أن معظم الواردات إلى هذا الإقليم تظل معفاة من الرسوم الجمركية أو تتحمل رسومًا جمركية شديدة الانخفاض هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه ربما يتزايد الطلب على النفط من جراء الزيادة المتوقعة في الطلب على البتروكيماويات نتيجة خفض التعريفات الجمركية عليها بنسبة 30% [1].

ومع تزايد انضمام دول العالم إلى (WTO) أصبح التعامل الاقتصادي والتجاري أكثر صعوبة أمام دول الخارج (WTO) إذ تنسحب الآثار السلبية لتجارة الدولية دون أن يكون لها الحق في الانتفاع من الجوانب الإيجابية التي توفرها عملية التحرير ومما يزيد الوضع تعقيدا أن التاجر أخذ يصطدم بعقبات جديدة تتمثل بفرض التزامات جديدة إضافية على الدول التي تتأخر في الانضمام وقد تحرم من بعض الامتيازات التي حصلت عليها الدول التي سبقتها في الانضمام. وأن تحرير التجارة الدولية وإزالة القيود وتخفيض الدعم والالتزامات باتفاقيات تشكل قوة عالمية ضاغطة تحت غطاء العولمة الاقتصادية لها آثار كبيرة على القطاعات

[1] عبد الناصر العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، عمان، الأردن: دار الصفاء، 1999، ص 33.

الاقتصادية في دول العالم المختلفة ومن بين تلك القطاعات القطاع الزراعي بأنشطته كافة [1].

وبالنسبة للآثار المحتملة لانضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية، خاصة الاقتصادية والقانونية منها، فهي محل اعتبار في إطار اتفاقية التجارة العالمية.

وباختصار يمكن رصد بعض الآثار الإيجابية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية على الدول النامية بصفة عامة، من انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية، وزيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، وانتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية، حيث أن ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجيا قد يؤدى إلى زيادة ربحية تلك المنتجات محليا وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين في الدول النامية على إنتاجها.

---

[1] صفوت أحمد عبد الحميد، دور الاستثمار في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص471.

المبحث الثاني

انعكاسات الصندوق والبنك الدوليين على بعض الدول النامية

إن دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتوصيات الصادرة عن صندوق النقد والبنك الدوليين، لا تقتصر على دراسة الآثار المترتبة عن التوصيات الصادرة بعد الحرب، فهناك سياسات طبقت وتطبيق تنفيذاً لتوصيات صدرت خلال الحرب. وبما أن العديد من التوصيات لم يعد هناك مجالاً لتطبيقها، أما لحداثتها، وأما لعدم اكتمال آلية تطبيقها، فلا بد من التمييز بين الآثار المحققة والتي نلتمسها لتنفيذ الحكومة اللبنانية لتوصيات أو لقرارات الصادرة عن هذه المؤسسات، وبين الآثار المحتملة لما لم ينفذ، أو لما هو بصدد التنفيذ.

المطلب الأول: انعكاسات الصندوق والبنك الدوليين على لبنان

إن لبنان بصفته دولة من دول العالم الثالث، تطاله سياسات الصندوق والبنك الدوليين، لما لهذه الصفة من موقع في استراتيجيات هاتين المؤسستين، فإن الوضع والحالة التي خرج بها، بعد حرب استنزفت كل طاقاته وجعلت منه دولة تحتاج لكل الجهود لمعاودة البدء من الصفر، في كافة المجالات (الإعمارية – الاقتصادية – الاجتماعية والثقافية

وغيره). الأمر الذي يفتح المجال لكثير من التساؤلات حول إمكانية العودة بلبنان إلى قائمة الدول التي من الممكن أن تكون طرفاً في علاقات اقتصادية سليمة وانضمامه لاتفاقيات دولية جديدة أو معاودة حضوره على الساحة الدولية وحول السبل التي يمكن أن تؤدي إلى فتح هذه الآفاق أمامه[1]. ومن خلال ما سبق سنتناول دراسة هذا الفرع من خلال الفقرات التالية:

أولاً: علاقة لبنان بصندوق النقد الدولي بعد الحرب:

بعد أن كانت المشاورات، تتم بين صندوق النقد الدولي ولبنان على أراضي غير لبنانية قبل الحرب، عادت ازدهرت بعد الحرب وخصوصاً في الآونة الأخيرة، زيارات FMI إلى لبنان، للمشاورة في السياسات المعتمدة، ومتابعة تنفيذ التوصيات المقدمة من قبله، وتقديم توصيات أخرى[2].

فإنه من البديهي أن يتغير مضمون العلاقة بين صندوق النقد الدولي ولبنان بعد انتهاء الحرب، حيث كانت تعبر هذه الأخيرة عن أوضاع استثنائية، تحتاج لمعالجات استثنائية لم تعد قائمة. فمع انتهاء الحرب، تحولت الاهتمامات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في لبنان، من اهتمام

---

[1] محمد عابد الجابري، التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص216.

[2] ريمون حداد، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص189.

بأزمات، تعزى أسبابها للحرب، إلى الاهتمام بأزمات بنيوية أو بقطاعات مصابة بخلل بنيوي.

لذلك، فإن كانت آلية التعاطي مع لبنان، لم تتغير، من حيث الشكل بعد الحرب، إلا أنها ودون أدنى شك، تغيرت من حيث المضمون، حيث يمكننا وصف العلاقة بينهما، بالعلاقة بين الوصي والقاصر، رغم كل التعقيدات، التي واجهت عملية الالتزام بتوصيات FMI، فالذي سيظهر لنا فيما يلي، سيوضح حالة الإذعان أو التعهد بالالتزام بما يفرضه FMI. وكل ذلك طبعاً مرتبطاً بالحاجة الماسة للجدارة الائتمانية التي يمنحها الصندوق والتي تمثل الحاجة الأساسية بالنسبة للبنان، الذي لا يستطيع الانطلاق بعملية النهوض، دون التمويل الخارجي المسبوق بالثقة الممنوحة له، والتي تعطى له، بشهادة حسن السلوك، من قبل الصندوق والبنك الدوليين، بعد إعطاء الضوء الأخضر من الأول[1].

وإذا كان البحث يدفعنا للغوص في هذه التوصيات التي طالت السياسة النقدية والمصرفية – السياسية المالية – سياسة القطاع الخارجي إدارة الدين العام، فإنه من الضروري أيضا التلميح إلى طبيعة العلاقة التي سادت وتسود فترة ما بعد الحرب بين المؤسسة المذكورة ولبنان، وذلك وفقاً لما سيلي.

---

[1] عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003، ص78.

1- توصيات صندوق النقد الدولي في إطار السياسة المالية:

لم يتعاط FMI مع العجز في الموازنة العامة بعد الحرب، كتعاطيه معه خلال فترة الحرب، حيث كانت توصياته تتجه للتخفيف من حدة الأزمة، أكثر مما كانت تتجه للمعالجات الهيكلية التي لم تكن تسمح بها ظروف الحرب آنذاك [1].

وبعد انتهاء الحرب كانت توصيات صندوق النقد الدولي، فيما يتعلق بالموازنة العامة، تتأطر ضمن مراحل، المرحلة الأولى كانت تمتاز (التخلي عن النفقات غير الضرورية استعادة سيطرة الحكومة على المرافئ ومصادر الإيرادات) كانت هذه المرحلة امتدادا للمعالجات أو الحلول التي كان يقترحها الصندوق خلال الحرب مع التحضير للمرحلة الثانية التي تتمثل بتوصيات تطال هيكلية الموازنة، وتوصيات هذه المرحلة ذاتها جاء بعضها على مراحل أيضاً[2]. إنما أثرنا عرضها جملة لإيضاح الصورة فلقد فرض FMI عدداً من الشروط التي، يمكن وصفها بالبرنامج لمعالجة العجز في الموازنة العامة، على الرغم من معرفته المسبقة بصعوبة العلاج وقساوته. وهذه الشروط توزعت على كل من الواردات والنفقات.

---

[1] حسن الحلبي، الوجيز في الإدارة اللبنانية، المكتبة الإدارية، بيروت، 2001، ص69.

[2] يوسف خطار الحلو، في الاقتصاد اللبناني، أبحاث ودراسات، دار الفارابي، بيروت، بدون تاريخ نشر، ص95.

أ- **فيما يتعلق بالواردات:** من ضمن الإصلاحات المطروحة على لبنان من قبل FMI إصلاح نظام الضريبة غير المباشرة عن طريق استحداث[1]، ضريبة على إجمالي المبيعات GST، وضريبة 10% على الإسمنت، ورفع نسبة بعض الرسوم، مثل رسم الكهرباء، وفرض ضريبة على الملكية وأصول الشركات، وضريبة (1%) على رقم الأعمال على كل الشركات، وضريبة القيمة المضافة لتحل محل الرسوم الجمركية مع وضع اتفاقية الاتحاد الأوروبي موضع التنفيذ.

ومؤخراً، صدر تقريراً عن صندوق النقد الدولي، يحدد الإصلاحات الواجب اتخاذها خلال أعوام قادمة، وفق برنامج مخصص لكل عام[2]. فبعد أن اقترح في آذار – نيسان 1999 على الحكومة اتخاذ الإجراءات التالية: زيادة الرسوم على المحروقات والضرائب على التبغ والكحول وإقامة الأجانب ورخص العمل، وعلى بعض المداخيل والمعاشات من أجل عملية الإصلاح المالي التي تعتبر من أهم الأولويات. وأوصى الصندوق برفع أسعار المحروقات مرة أخرى في العام 2000، وبفرض ضريبة 10% على مبيعات المطاعم والفنادق.

---

[1] يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000، ص210.

[2] تقرير عن المهمة الاستشارية لصندوق النقد الدولي تطبيقاً للمادة الرابعة 7 تموز 1999.

أما بالنسبة للعام 2001، فد أيد الصندوق نية الحكومة إدخال الضريبة على القيمة المضافة ابتداءً من كانون الثاني 2001 نظراً لأهميتها في الإصلاح الهيكلي، ومن أجل ذلك أوصى FMI بضرورة تطوير دائرة ضريبة المدخل عبر توظيف مراقبي ضرائب جدد وإدخال المكننة وتدعيم مكتب الرقابة والتدقيق. هذا من دون إغفال التأكيد على ضرورة القيام بعملية الخصخصة لمعالجة الدين العام وللمساهمة في عملية إصلاح هيكلي.

ب- فيما يتعلق بالنفقات[1]: فرض FMI عدداً من الإجراءات أهمها:

- الإصلاح الإداري، بمساعدة من البنك الدولي.
- التخفيف من نسبة الديون عن طريق بيع ممتلكات الدولة.
- زيادة دور القطاع الخاص في إطار إعادة الإعمار (كي يتخفف عن كاهل الحكومة بعض من تكاليف إعادة الإعمار) وذلك بطريقة BOT، على اعتبار أن هذه الطريقة لا تشكل عبئاً على الموازنة العامة. ويؤكد FMI على ضرورة التزام الحكومة اللبنانية، بمبدأ التوازن بين أي إنفاق جديد وبين وضعية الموازنة، خصوصاً في إطار ما يتعلق بمسألة تصحيح الرواتب

[1] **ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص49.**

للموظفين[1] ومؤخراً ركز على ضرورة تجميد رواتب موظفي القطاع العام وخفض أولي صغير في عدد الموظفين في هذا القطاع ضمن خطته للعام 2000 وكأنه يدعو لعدم التوظيف مجدداً[2].

ويواجه FMI اليوم توقعاته السلبية، رغم إصراره على تنفذ الإجراءات المذكورة، بشأن الأولويات لتأمين الانتقال في المدى المتوسط، لنمو يقوده القطاع الخاص، ويخفف من حدة المخاطر المتنامية نتيجة عدم الاستقرار المالي.

ثالثاً: التوصيات المرتبطة بإدارة الدين العام:

تركزت توصيات FMI، ضمن إطار دائرة الدين العام حول سندات الخزينة. فبعد أن كان يدعو الحكومة اللبنانية للمحافظة على مستوى عائدات سندات الخزينة، أي المحافظة على حد أدنى من مستوى امتصاص السيولة قبل الحرب، إنما على الرغم من توصياته التي اتجهت في السنوات الأولى بعد الحرب نحو ضرورة الاستمرار بامتصاص السيولة، إلا أن ما نلاحظه حالياً، التشديد من قبله على ضرورة الحد من الاعتماد الزائد على العائدات المتأتية من فوائد سندات الخزينة، لجهة

---

(1) **عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص147.**

(2) **تقرير عن المهمة الاستشارية لصندوق النقد الدولي تطبيقاً للمادة الرابعة، 7 تموز 1999.**

المصارف. وضرورة تخفيف الاعتماد، تدريجياً، على سندات الخزينة كأداة أساسية في السياسة المالية. وقد نصح صندوق النقد الدولي بالتخلي التدريجي عن سياسة الاكتتابات، إلا أنه نصح باعتماد التوقيت المناسب، بحيث يكون مرهوناً بتطور المقومات الماكر واقتصادية في الاقتصاد اللبناني[1]. ولأجل ذلك نصح FMI بتخفيض نسبة الاكتتاب الإلزامي من 60% إلى 40%، وقد حدد لدى اسدائه هذه النصيحة الهدف منها، بالعمل على زيادة إقراض القطاع الخاص. ومن ثم أوصى بإلغاء هذا الاكتتاب. كما أوصى بضرورة واتخاذ بعض الاجراءات في هذا الإطار، من مثل خفض نسبة المناقصات (الاكتساب عن طريق المناقصة) والفئات المتبعة والسماح للأفراد بدخول المناقصات ولغير المقيمين أيضاً، على أن يؤخذ بعين الاعتبار، ونسب تطور ميزان المدفوعات. ورفع قيمة السندات المدرجة مئة ألف ليرة لبنانية بدل عشرة آلاف ليرة.

وقد حث FMI على عدم تدخل المصرف المركزي بالسوق، وعلى ضرورة إبقاء التنسيق بين وزارة المالية ومصرف لبنان، لتحديد كمية وطريقة الاكتتاب[2]. كما أكد على ضرورة إنشاء سوق ثانوية لسندات الخزينة، وإدخال أدوات جديدة، تسمح بالسيطرة على نسبة الدولرة.

---

[1] ابتسام الكتبي، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص127.

[2] ابتسام الكتبي، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص128.

ثانياً: علاقة لبنان بالبنك الدولي بعد الحرب:

يرى البنك الدولي أن مسألة الإسراع بالنمو على مستوى منطقة الشرق الأوسط مرتبطة قبل كل شيء بإحلال سلام شامل، وبقدرة الدول في المنطقة على تكييف سياساتها وبرامجها بما يتلاءم مع ما تتطلبه الأسواق الخارجية بهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي. ولمواجهة تحديات العولمة، على الدول التي تعتمد بعض التغييرات الهيكلية لتحسين قدرتها التنافسية، وللتعجيل برفع مستوى اندماجها في السوق العالمية. ومن هذا المنطلق تم التعاطي مع لبنان من قبل البنك الدولي، فعند الاطلاع على تقارير البنك الدولي، نجد أنها ترتكز على سياسات ماكرو اقتصادية، وميكرو اقتصادية بالإضافة إلى تركيز معظمها على ضرورة استتباب الأمن. إلا أن ما يطرح في إطار الحديث عن علاقة لبنان بالبنك الدولي، يطال طبيعة هذه العلاقة وماهيتها، التي يمكن أن تترجم بمدى الاستفادة التي يحصل عليها لبنان من علاقته بالبنك الدولي، وبكيفية ظهور هذه الترجمة. بالإضافة إلى الحديث عن السياسات الماكرو اقتصادية المفروضة من قبل البنك، والتي لم نر أنها تتميز عن السياسات المفروضة من قبل FMI، إلا بارتباطها بتنفيذ مشاريع يوصي FMI باعتمادها، ويقوم البنك الدولي برعاية تنفيذها وربطها بالسياسة العامة[1].

[1] **يسرى أحمد عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص98.**

ولكن وعلى الرغم من توزع اهتمامات البنك الدولي على أكثر القطاعات فإن هدفه وسياساته كانت تتجه كما سبق وقلنا باتجاه واحد يتمثل بضرورة الاندماج في النظام العالمي، مع قطاع خاص قوي، لذلك جاءت توصياته تدور في هذا الفلك. وهي تتوزع على الشكل التالي[1]:

أ- تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي:

تعتبر مسألة الاستقرار الاقتصادي الكلي من المرتكزات الأساسية في برنامج العمل المطروح من قبل البنك الدولي، الذي جعل من موازنة الدولة المحور الأساسي في تحقيق هذا الاستقرار. إذ اعتبر أن الدولة تعتمد في تحقيق استقرار اقتصادي كلي على مقدارها في سد العجز في الموازنة العامة. وقد وضع البنك الدولي خطة للوصول إلى سد العجز في الموازنة العامة تتناول:

- التعجيل بتعديل النظام الضريبي بإدخال ضريبة المبيعات العامة GST وتحسين أداء الضرائب، وتوحيد القاعدة الضريبية بإلغاء الإعفاءات واستحداث ضريبة القيمة المضافة.
- تحويل نشاط القطاع العام: يجعله يهتم بخلق العوامل المحفزة فقط أو جعل الحكومة تركز على الوظائف الضرورية التي تجد في نفسها الكفاءة لممارستها وبالتالي وحسبما ورد في التقرير،

---

[1] رمزي تركي، نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص215.

تغيير حقيبة موجودات الدولة عبر خصخصة النشاطات والموجودات الحكومية. فقد أوصى البنك الدولي بتحويل مشاريع للقطاع الخاص، من مثل مصافي البترول- خطوط الطيران- مناطق تخليص الصادرات – التبغ.

ب- تحديث الإطار القانوني والنظامي للتنافس التجاري (تعديل بعض القوانين):

تطال توصيات البنك الدولي، تنظيم القضاء، بحيث يطالب بالعمل على إحلال نظام التحكيم في القضايا التجارية، كبديل للمحاكم، وقد أوصى لبنان بالانضمام لاتفاق نيويورك، للاعتراف بقرارات هيئة التحكيم الأجنبي وتنفيذها وللاتفاق الدولي لتسوية النزاعات التجارية. ومن توصياته في مجال التشريع، إلغاء قانون الإيجارات وتحسين قوانين حماية الحقوق الفكرية والتعاقدية وذلك يتبنى الأعراف الدولية في هذا المضمار[1].

ويوصي البنك الدولي، بضرورة تعديل قانون التجارة، وخصوصاً المواد التي ترعى موضوع أعضاء مجالس إدارة الشركات حيث يطالب بإلغاء كل ما يفرض كون أعضاء مجلس إدارة الشركة من الجنسية اللبنانية، ويطالب بإلغاء الأحكام التي تتطلب حداً أدنى معيناً من الأسهم أو رأس

---

[1] محمد عادل زكي، الاقتصاد السياسي للتخلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص175.

المال لتأسيس الشركات وذلك حتى لا يحدث تمييز ضد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

كما طالت توصياته أو شروطه، النظام التجاري، بحيث يطالب بإلغاء أغلب متطلبات الترخيص المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وتبسيط تركيبة التعرفة الجمركية، وذلك بتخفيض عدد المعدلات ودمج جميع الرسوم والضرائب في تركيبة التعرفة. كما يوصى بإنشاء مناطق تجارية حرة لجعل عمليات تخليص المستوردات أسرع وأسهل، بالإضافة إلى فرصة تعديل الكثير من القوانين أو استحداث قوانين أخرى تهدف لخدمة المشاريع التي يمولها.

ج- تحسين الإدارة العامة[1]:

انطلاقاً مما يراه البنك الدولي، أن الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء لديها القناعة المطلقة بأن الإدارة الفعالة تشكل إلى جانب التحديث والتنظيم مطلباً ضرورياً، لا بد من تلبيته لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية. كما ركز على ضرورة تحديث الإدارة بإدخال المكننة وتأهيل الموظفين وتدريبهم.

---

(1) ساهم البنك الدولي في تمويل مشروع الإصلاح الإداري الذي وضعته الحكومة اللبنانية بما يتلاءم مع ما تطلبه البنك الدولي، بهدف إعادة تأهيل الإدارة اللبنانية، وقدرت كلفته بـ 45.2 مليون دولار.

إلا أن معظم توصيات البنك الدولي، في مجال تحسين الإدارة تتمحور حول خصخصة المؤسسات ذات الوجهة التجارية، إذ أنه يعتبر أنه نتيجة الحرب، فإن الهيكل الحالي للإدارة العامة، وقدراتها تدهور بشكل كبير، لدرجة تستوجب معها إعادة هيكلية واسعة النطاق.

ويعتبر البنك الدولي أنه، فيما يخص النشاطات التي لا بد للقطاع العام توليها، لا بد من الاعتماد على القطاع الخاص في إدارتها أو حتى في إطار الاستعانة بخبراته في مجال تقديم الخدمات، حيث يعتبر الأفضل، خصوصاً في لبنان مع قطاع عام يتصف بنقص في الطاقات البشرية والمادية[1].

د- تطوير النظام المالي والمصرفي:

بهدف تأمين التمويل اللازم للقطاع الخاص، والحد من إقراض القطاع العام، يوصي البنك، باتخاذ بعض الإجراءات، التي تؤمن تحصيل الديون، وبإعلاء القدرات والمهارات المصرفية، وذلك عبر تقوية نظم المحاسبة والتدقيق (قوانين تسمح بكشف المعلومات المالية) وتعزيز المنافسة بخفض الاقتراض الحكومي وتطوير سوق رأس المال، وتكثيف الجهود في التدريب[2].

---

[1] ميثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص144.

[2] يوسف عبدالله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، مرجع سابق، ص256.

كما يوصي لتعبئة الإدخال المحلية، بتطوير بورصة الأسهم (خلق الهياكل التنظيمية والمؤسسات التابعة لها) وإجراء إصلاحات في نظام التقاعد (إدخال طويل الأجل) وتطوير الصناديق المصرفية وأعمال التأمين على الحياة. وقد أوصى بضرورة إنشاء وحدة جديدة تسمى أمانة تطوير البنية التحتية والاستثمار.

هـ- تعديل النظام التعليمي:

يدعم البنك الولي بقوة، تعديل النظام التعليمي، بوضع الأعداد والتحضير المهني مقابل المنهج الأكاديمي. إذ أنه يعتبر أن الجهاز والنظام التدريبي الحالي عقيم في تصميمه، ومنهك وملئ بالأخطاء التنفيذية الأمر الذي يحرم القطاع الخاص من العمالة المدربة المطلوبة لمواجهة احتياجات التنافس[1].

وقد أخضع موضوع تمويله لمشروع تأهيل القطاع المصرفي لشرط قدرة الحكومة على المحافظة على محيط سليم من الناحية الاقتصادية الكلية. وهذا المحيط ما هو إلا هذا الكم من السياسات المفروض تطبيقها من قبل لبنان.

كما إن لم يكتف في فرض مثل هذه السياسات، بل كان يتعاطى أيضاً، بالإضافة إلى السياسات الميكرو اقتصادية، بسياسات قطاعية، تنظم

---

[1] محمد محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض الدول العربية، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص236.

عمل كل قطاع على حدى. فقد ساهم بتمويل بعض القطاعات، مثل قطاع الصحة وقطاعات البنى التحتية والنظافة وغيرها. ويورد في كل تقرير حول تمويله لهذه القطاعات حملة من الشروط، التي وإن كانت تحمل صفة الشروط اللصيقة بالمشروع إلا أنها تؤثر بالسياسات الاقتصادية الكلية.

المطلب الثاني: انعكاسات الصندوق والبنك الدوليين على العراق

أعرب العراق عن نيته للتعاون الجاد مع صندوق المؤسسات المالية وعلى ضرورة وكيفية تنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية لتحويل العراق إلى اقتصاد السوق بما في ذلك الإصلاح الضريبي وإصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام وما شهده من أحداث سياسية، حرب داعش والاضطرابات والصراعات المستمرة من جانب، والتحديات الاقتصادية المتمثلة بازدياد البطالة والتضخم والعجز في الموازنة من جانب أخر، إضافة إلى الفساد الإداري والمالي الذي قاد بالسلوك السياسي العام إلى تفشي ظاهرة الفساد في العراق، لذلك سنتناول فيما يلي أبرز برنامج اتفاقيات صندوق النقد والبنك الدوليين مع العراق نتيجة للتحول نحو اقتصاد السوق والإصلاحات المعدة لهذا الهدف نتيجة قيام

العراق بعد عام 2003 بإرسال (خطاب النوايا) إلى إدارة الصندوق لغرض الحصول على المساعدات[1].

وليس خافيا على أحد بأن الصندوق النقد الدولي له مطالب محددة يحددها كشروط للإصلاح الهيكلي وهذه الشروط تختلف حسب المجالات الاقتصادية، فعلى صعيد التجارة الخارجية تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى لكي تصبح المواد الخام المصدرة إلى الخارج بأقل الأثمان، وفتح أسواق حرة لتصريف العملات الأجنبية، وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي وإزالة القيود المفروضة على التعامل بالعملات الأجنبية، وبطبيعة الحال فقد تؤدي هذه الإجراءات إلى تخلي الدولة الممنوحة للتمويل عن حماية المنتجات الوطنية، وعليها فرض نمط التجارة الحرة. وعلى الصعيد الوطني تتلخص شروطه بإلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية التي تشكل المصدر الأول لعيش الفقراء ومحدودي الدخل، يحث أيضاً على زيادة الضرائب وتنويعها على السلع والخدمات المختلفة، وتقليص التوظيف الحكومي للعمالة. وأيضا تخفيض الإنفاق الحكومي الجاري وتقليص الإنفاق على القطاعات الخدمية

[1] نبيل مهدي الجنابي، قراءة أولية لتحديد بعض المفاهيم والعلاقات بين اقتصاد السوق الحر والاقتصاد الموجه، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2006، ص 9.

كالصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي[1]، فكيف تطورت الأوضاع بين العراق والصندوق؟

أولا: الاتفاقية المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة مع صندوق النقد الدولي في (30) أيلول (2003):

أوضح العراق عن نيته للتعاون الجاد مع صندوق النقد الدولي وعلى ضرورة وكيفية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأساسية لتحويل العراق إلى اقتصاد السوق بما في ذلك الإصلاح الضريبي وإصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، وإن أولويات الصندوق قد انعكست بشكل رئيسي ومفصل في رسالة النوايا المؤرخة بتاريخ (24) أيلول (2003) والتي عبرت فيها الحكومة العراقية المؤقتة عن نيتها في إتباع سياسات تتماشى مع سياسات صندوق النقد الدولي وانّ العراق قد سن قانوناً جديداً يتعلق بالاستثمارات الأجنبية ينص على السماح للأجانب بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية ولقد نصت الرسالة أيضا على أن العراق قد وضع الخطط المناسبة للإصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات العامة وكذلك إصلاح الدعم المالي وإصلاح النظام الضريبي في العراق[2].

---

[1] جوستين اسكندر، صندوق النقد الدولي وخصخصة الاقتصاد العراقي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العام للموظفين العاملين في مجال النفط 26 أيار، 2005، ص 20.

[2] كريم سالم حسين الغالبي، الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003: رؤية مستقبلية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، ص 80.

عند تتبع علاقة العراق بصندوق النقد الدولي نجد أن قبل عام (2003) لم يكن هناك تعامل جدي بين العراق وصندوق النقد الدولي لكون العراق بلداً نفطياً وزراعياً لا يحتاج إلى القروض، لكن بعد الاحتلال وتغير النظام السياسي بدأت الاتصالات والاجتماعات بين ممثلي الحكومة العراقية وإدارة الصندوق من أجل حث الدول الأخرى لإطفاء الديون المترتبة على العراق، والحصول على قروض ودعم مالي من الدول المتقدمة لإعادة أعمار العراق وفك الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بعد حالة الدمار الذي لحق بالبلد أثناء حرب الخليج الثالثة وما تلاها من أعمال تخريبية طالت البنية التحتية للاقتصاد العراقي، وتوقف الحركة الصناعية وتدهور الواقع الزراعي[1].

لذلك قام العراق في شهر أيار عام (2003) بإرسال ما يسمى (برسالة النوايا إلى إدارة الصندوق لغرض الحصول على مساعدة الصندوق البالغة (634) مليون دولار لكنها مشروطة بتنفيذ البرنامج الاقتصادي للصندوق، إلا أن العراق كان تحت الضغط الأمريكي الذي أدخل في برنامج خاص يدعى (برنامج المساعدة الطارئة للدول التي اجتازت ظروف صعبة وهي تمهيد لتطبيق برنامج الصندوق وشروطه الاقتصادية الذي يعد السبب الرئيس في لجوء العراق إلى الصندوق هو حجم المديونية الكبيرة والبالغة (120) مليار دولار والتعويضات البالغة (127) مليار

---

[1] جعفر علوان كاظم، عدم الاستقرار السياسي اثره في الأداء الحكومي في العراق 2003- 2014، مركز العراق للدراسات، العراق، 2018، ص 312.

دولار وتعويضات أخرى وتقدر (300) مليار دولار، لإعادة جدولة تلك الديون لابد من الشروع ببرامج إصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي[1].

وفي أيلول عام (2004) وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بإقراض العراق مبلغ (297،1) مليون دولار، من حقوق السحب الخاصة والجوهرية في الاقتصاد العراقي ضمن الدعم المالي والدعم من قبل المؤسسات الدولية وهذا القرض الذي قدم إلى العراق يهدف إلى إعادة جدولة الديون العراقية. إن تطبيق برنامج المساعدات ما بعد النزاعات الطارئة مع صندوق النقد الدولي هو من الشروط المسبقة من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية المستحقة على العراق ومنها ديون دول نادي باريس، وديون دول خارج نادي باريس أيضا وتطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، هذه الآلية القائمة على الربط بين الدول المدينة وبرامج صندوق النقد تعد ضماناً للدائنين بالحصول على ديونهم، فضلاً عن الأهداف السياسية والاقتصادية التي قد تترافق مع هذه الآلية، وان السياسات المطلوبة بموجب هذا الاتفاق تحقق الفوائد الآتية[2]:

---

[1] مظهر محمد صالح، نحو اعادة توصيف النظام الاقتصادي: رؤية اكاديمية في مستقبل النظام الاقتصادي في العراق البنك المركزي العراقي، 2012، ص 142.

[2] نور شدهان عداي، تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010– 2019)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، العراق، 2016، ص 15.

1- تعزيز الثقة الدولية بالاقتصاد العراقي بهدف تقديم القروض والمساعدات من المنظمات الدولية ودمج العراق مع المجتمع الدولي.

2- تطوير آليات عمل السياسات المالية والنقدية وإدخال كثير من الإصلاحات وإعادة ترتيب الحسابات والتدقيق على وفق المعايير العالمية.

3- إن تطبيق شروط اتفاقية المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة تتطلب تخفيض (30 %) من ديون العراق الخارجية.

4- إن تنفيذ التزامات اتفاقية المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة هي من الشروط الضرورية المطلوبة من اجل تنسيق مفتوح مع العراق تحت اتفاقية المساندة (SBA).

5 - إن نجاح برنامج المساعدات ما بعد النزاعات الطارئة في العراق يمكن أن يكون أساساً قوياً للعراق لمناقشة اتفاقيات مشابهة مع الدائنين خارج نادي باريس وكذلك الدائنين الكبار في دول الخليج العربي. يمكن بيان أهم الإصلاحات الهيكلية وإجراءات السياسة الرئيسة بموجب اتفاقية المساعدة ما بعد النزاعات الطارئة.

إن عملية إطفاء الديون أو تخفيضها في العراق تأخذ مسارات محددة وفقاً للترتيبات مع صندوق النقد الدولي، تتمثل بثلاث مراحل[1]:

المرحلة الأولى: تعرف بالمساعدات الطارئة لما بعد الصراعات (EPCA) التي وقعت في 29 أيلول عام (2004)، إذ يكون العراق قد وقع الاتفاقية الأولى مع صندوق النقد والتي تتلخص بنودها الرئيسية بما يأتي:

1. العمل على إصلاحات مالية وإدارة جيدة للنفقات.
2. اصلاح سياسة الدعم الحكومي متمثلا بأسعار المشتقات النفطية والبطاقة التموينية.
3. تراجع دور تدخل الدولة في ادارة المشاريع الاقتصادية وخصخصة ما أمكن منها وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
4. البدء بتقديم الدعم النقدي للعوائل الفقيرة.

المرحلة الثانية: تسمى ببرنامج الترتيبات المساندة أو التدبير الاحتياطي (SBA) التي وقعت في عام (2005)، وفيها تم تخفيض ما نسبته (60 %) من الديون العراقية للبلدان الأعضاء في نادي باريس أي ما يعادل

---

[1] عودت ناجي الحمداني، إنكار الديون الخارجية للعراق حق مشروع للشعب العراقي، الحوار المتمدن، العدد (2314)، 2008، موقع متاح على الرابط الالكتروني:
www.ahewar.org/p2، تاريخ الزيارة: 2024/1/14.

(42) مليار دولار وتبقى نسبة (20%) المتبقية من نسبة التخفيض مرتبطة بالمرحلة اللاحقة.

المرحلة الثالثة: امتدت هذه المرحلة لغاية عام (2008)، وتتطلب استمرار العراق بتنفيذ متطلبات الصندوق، أما بعد توقيع العراق على الاتفاقية الثانية فإنه من المفترض حصوله على قرض من الصندوق بمبلغ (506) مليار دولار، وضمن وخلال هذه المرحلة أعلنت عديد من البلدان الدائنة سواء الأعضاء في نادي باريس أو خارجه تخفيض المديونية الخارجية للعراق بنسبة (80ر%)، مثل إسبانيا وفرنسا والدنمارك وهولندا واليابان وسويسرا وسلوفاكيا والجيك واوكرانيا وايطاليا واستراليا وروسيا وغيرها من البلدان، وفي كانون الأول من عام (2008) تم إلغاء (20 %) من النسبة الأخيرة من الدين العراقي لصالح أعضاء نادي باريس بعد إيفاء العراق لشروط اتفاقية التدبير الاحتياطي حيث تم الاتفاق على شراء الديون العراقية التي تقل عن (35) مليون دولار بما يعادل (10 %) من قيمتها الأسمية في الأسواق المالية الدولية، وكذلك إصدار سندات بقيمة (2) مليار دولار للدائنين بمبالغ تزيد عن (35) مليون دولار بأجل لمدة (20) سنة وبفائدة سنوية مقدارها (5،8) وهذه هي أهم مطالب صندوق النقد الدولي، من أجل الموافقة على أي قرض

يقدمه وكلها تصب في مصلحة الاحتكارات المالية الكبرى العابرة للقارات[1].

ثانيا: الاتفاقية المساندة الموقعة بين العراق وصندوق النقد الدولي:

لقد أبرمت الحكومة العراقية اتفاقية المساندة مع صندوق النقد الدولي عام (2005)، إذ بدأ تعامل العراق كعضو فعال مع صندوق النقد الدولي بعد عام (2003)، الذي انقطع عمله لسنوات أذ قام الصندوق بالتعاون مع العراق بالقروض والمساعدات وإبداء المشورة الاقتصادية. ونتيجة لهذه العلاقات عقد العراق اتفاقية الترتيبات المساندة بتاريخ (23 / 12 / 2005)، والتي حصل العراق بموجبها على قرض إي ما يعادل (744) مليون دولار بنسبة (40 %) من الحصة إذ وافق المجلس التنفيذي للصندوق على الاتفاقية مع العراق لمدة (15) شهراً ومددت مرة أولى في (2007/12/3)، ومددت مرة ثانية لغاية (2007/12/28) وبموجب هذه الاتفاقية انخفض دين العراق بنسبة (30 %) من الدين الكلي و (30 %) عند توقيع الاتفاقية مع الصندوق و (20 %) عند الانتهاء من تنفيذ هذه الاتفاقية والتزام العراق بكافة شروطها[2].

---

[1] سرمد عباس النجار، تحليل مدى فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، 2008، ص 13.

[2] سمير خلف بدر، الصدمات الاقتصادية الخارجية وخيارات معالجة أثارها الهيكلية تجارب مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة (2003– 2014)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، 2018، ص 21.

وقد تمخضت هذه الاتفاقية عدد من النقاشات في الاجتماعات التي حضرها ممثلو الصندوق مع المسؤولين من الحكومة العراقية، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق الإصلاحات الهيكلية واستقرار الاقتصاد الكلي ويمهد إلى تخفيض ديون دول نادي باريس بمقدار (80 %) [1].

وتهدف أيضا إلى تطوير الواقع الاقتصادي في العراق ووجوب التغييرات الجذرية فيه خاصة انة يحمل في طياته الكثير من المشاكل والاختلالات الاقتصادية والهيكلية هذه خطوة من الخطوات المهمة نحو التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق وتحفيز الاستثمار الأجنبي والقيام بالإصلاح الاقتصادي الشامل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصحيح عمل السياسات الاقتصادية ومجابهة التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وكذلك معالجة الاختلالات الهيكلية والقضاء على البطالة والتخفيض من حدة الضغوط التضخمية وإصلاح الدعم الحكومي ومن أهدافها الأخرى هو معالجة الديون الخارجية المترتبة على العراق [2].

إن أهداف اتفاقية المساندة المعلنة بين العراق وصندوق النقد الدولي هي تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العراقي ومؤشرات الاقتصاد الكلي وترويج عمليات النمو الاقتصادي ومن ثم التحول نحو مرحلة جديدة تخص

---

[1] علي عبد الله الشيخ، مديونية العراق الخارجية، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، العدد 11، 2008، ص 59.

[2] حاتم كريم بلحاوي، الاصلاح الاقتصادي في العراق في اطار اتفاقية المساندة (SBA) مع صندوق النقد الدولي، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، العراق، 2010، ص 94.

التنمية الاقتصادية والبدء بعمليات الإصلاح الأساسية ومنها الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ويمكن إبراز أهم الأهداف المعلنة ضمن اتفاقية المساندة (SBA)[1]:

1- خفض الديون الخارجية المترتبة على العراق بنحو (80 %).

2- زيادة الدعم الحكومي، يتعين على الحكومة إلغاء الدعم الحكومي الشامل وغير المنتج والذي يفتقر إلى الكفاءة بشكل تدريجي في الوقت الذي تسعى فيه إلى ضمان حماية الفئات الفقيرة.

3- تحسين القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار، لغرض خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص وإيجاد فرص عمل لكثير من القوى العاملة وخفض نسبة البطالة

4- إعادة هيكلة القطاع المالي: بمعنى تشجيع المدخرات العامة والاستثمار بهدف تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار والنمو مع استمرار الحكومة ببذل جهودها في إصلاح القطاع المالي.

5 - حث الحكومة العراقية على تحقيق أهداف الألفية لغاية عام (2010) بطريقة كفؤة ومستدامة.

---

[1] صندوق النقد الدولي، اتفاقية العهد الدولي، نص الاتفاقية على موقع صندوق النقد الدولي، 2007، ص 32.

وفي النهاية يمكننا القول إن تعامل العراق مع صندوق النقد والبنك الدوليين وعمل برامج اتفاقيات لخدمة وتطوير القطاعات الاقتصادية يواجه في المقابل خطر يكمن في السيطرة على كل مفاصل الاقتصاد والحياة في العراق وهذا يدخل البلد في نفق لن يتمكن من الخروج منه مالم يتحرر من هذه السيطرة وسياسة الإملاءات التي تضر بالاقتصاد العراقي، وتبعده عن الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المهمة كالصناعة والزراعة والخدمات وترهن أمواله وثرواته وتفقده حرية التصرف بها وعليه يجب التكيف مع التطورات الحالية في إطار جهود الإصلاح الاقتصادي وخصوصاً فيما يتعلق فيها بدور القطاع الخاص في التنمية، الأمر الذي يتطلب تكييف نظم وقواعد وإجراءات العمليات التمويلية لتوفير قنوات وصيغ جديدة من شأنها تعزيز هذا الدور.

خاتمة

إن انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية يمثل خطوة استراتيجية هامة نحو تعزيز التكامل الاقتصادي مع الأسواق العالمية. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة تأتي مصحوبة بتحديات كبيرة، خاصة للدول التي تعاني من ضعف في البنية التحتية الاقتصادية مثل لبنان والعراق. لقد أظهرت الدراسة أن الانضمام إلى المنظمة يمكن أن يؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية لهذه الدول، ولكنه يتطلب أيضًا استعدادًا كبيرًا للتكيف مع المتطلبات الدولية.

النتائج

1- يمكن أن يسهم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية، خاصة من خلال تحسين جودة المنتجات وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق العالمية.
2- تواجه الدول العربية، وخاصة لبنان والعراق، مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لفتح الأسواق، بما في ذلك زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار السلع المستوردة.
3- يتضح أن الدول التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة، مثل لبنان، تحتاج إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها الزراعية لضمان القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

التوصيات

1- يجب على الدول العربية تطوير استراتيجيات تجارية مستدامة تعتمد على أسس علمية لتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

2- من الضروري تحسين البنية التحتية الاقتصادية، بما في ذلك تطوير القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، لضمان تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

3- ينبغي على لبنان والعراق تبني سياسات زراعية مرنة تأخذ في الاعتبار التحولات العالمية وتساعد على تعزيز الإنتاج المحلي.

4- يتعين على الحكومات تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الموارد الاقتصادية لضمان جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1- ابتسام الكتبي، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

2- توفيق شمبور، تغيب على دراسة "الاقتصاد اللبناني أمام تحديات الغات"، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، 1997.

3- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

4- جعفر علوان كاظم، عدم الاستقرار السياسي اثره في الأداء الحكومي في العراق 2003- 2014، مركز العراق للدراسات، العراق، 2018.

5- حاتم كريم بلحاوي، الاصلاح الاقتصادي في العراق في اطار اتفاقية المساندة (SBA) مع صندوق النقد الدولي، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، العراق، 2010.

6- حسن الحلبي، الوجيز في الإدارة اللبنانية، المكتبة الإدارية، بيروت، 2001.

7- حميد الجميلي، دراسات في اقتصاديات الجات في ضوء نتائج جولة الأوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1999.

8- رمزي تركي، نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

9- سرمد عباس النجار، تحليل مدى فاعلية السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، 2008.

10- سعيد النجار، اتفاقية الغات وآثارها على البلاد العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، 2004.

11- سعيد النجار، أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية، أوراق موجزة، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الإسكوا، الدوحة، 2001.

12- صفوت أحمد عبد الحميد، دور الاستثمار في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2005.

13- صندوق النقد الدولي، اتفاقية العهد الدولي، نص الاتفاقية على موقع صندوق النقد الدولي، 2007.

14- عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003.

15- عبد الله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2004.

16- عبد الناصر العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، عمان، الأردن: دار الصفاء، 1999.

17- عبد الهادي يموت وآخرون، الاقتصاد اللبناني أمام تحديات الغات، ط1، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، 1999.

18- كريم سالم حسين الغالبي، الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003: رؤية مستقبلية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017.

19- لما أحمد كوجان، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدولة والمستثمر الأجنبي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

20- محمد عابد الجابري، التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

21- محمد عادل زكي، الاقتصاد السياسي للتخلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

22- محمد محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية بالتطبيق على بعض الدول العربية، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

23- مظهر محمد صالح، نحو اعادة توصيف النظام الاقتصادي: رؤية اكاديمية في مستقبل النظام الاقتصادي في العراق البنك المركزي العراقي، 2012.

24- منير عبد المجيد، تنازع القوانين في علاقات العمل الفردية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.

25- ميثم عجام، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

26- نبيل حشاد، الجات ومستقبل الاقتاد العالمي العربي، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2001.

27- نور شدهان عداي، تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010- 2019)، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، العراق، 2016.

28- يسرى أحمد عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.

29- يوسف خطار الحلو، في الاقتصاد اللبناني، أبحاث ودراسات، دار الفارابي، بيروت، بدون تاريخ نشر.

30- يوسف عبد الله صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2000.

الاطاريح

1. إياد خلف عبد العيساوي، آثار قواعد منظمة التجارة العالمية على دول الجنوب "مصر نموذجا"، أطروحة دكتوراه قسم القانون العام، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، بيروت، 2017.
2. سمير خلف بدر، الصدمات الاقتصادية الخارجية وخيارات معالجة أثارها الهيكلية تجارب مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة (2003- 2014)، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، 2018.
3. عبدالرسول عبدالرضا، الاستثمار بين أجنبية رأس المال وجنسية المستثمر في ظل قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لمعدل لسنة 2006، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2011.

البحوث

1. أسعد ماجد جميل الطائي، منظمة التجارة العالمية (WTO) وانضمام العراق اليها، بحث مقدم إلى مجلس قسم الاقتصاد – وهو جزء من متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد، العراق، 2017.
2. جوستين اسكندر، صندوق النقد الدولي وخصخصة الاقتصاد العراقي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العام للموظفين العاملين في مجال النفط 26 أيار، 2005.
3. خليل محمد شهاب وسهيل تركي، الانعكاسات المتوقعة للمتغيرات الاقتصادية المعاصرة على القطاعات الاقتصادية العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والأربعون، 2015.
4. عبد الهادي مرتضى، الأثر الاقتصادي لانضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية، شؤون الأوسط، المجلد 23، العدد 144، بيروت، 2013.
5. عدنان الهندي، تأثيرات الغات على تجارة وإنتاج الخدمات المصرفية وأسواق المال في الدول العربية، بحث مقدم لاجتماع خبراء العرب، تموز 2004.

6. عدنان شوكت شومان، منظمة التجارة العالمية والتحررية الإقتصادية في الوطن العربي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، المغرب، 2000.
7. علي عبد الله الشيخ، مديونية العراق الخارجية، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، العدد 11، 2008.
8. نادية محمد معوض، أثر المعلوماتية على الحق في سرية الأعمال، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، القاهرة، عدد4، 2011.
9. نبيل مهدي الجنابي، قراءة أولية لتحديد بعض المفاهيم والعلاقات بين اقتصاد السوق الحر والاقتصاد الموجه، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2006.

المواقع الالكترونية

1. عودت ناجي الحمداني، إنكار الديون الخارجية للعراق حق مشروع للشعب العراقي، الحوار المتمدن، العدد (2314)، 2008، موقع متاح على الرابط الالكتروني : www.ahewar.org/p2

التحديات العالمية لمكافحة المخدرات
تحليل الاتفاقيات الدولية والعربية وأثر التكنولوجيا الحديثة

اعداد
كرار جعفر صباح

المستخلص

تعتبر آفة المخدرات من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث تؤثر سلبًا على الأفراد والمجتمعات في جوانب قانونية واجتماعية واقتصادية. على الرغم من وجود اتفاقيات دولية وعربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، إلا أن النتائج لا تزال دون المستوى المطلوب بسبب الثغرات التشريعية وتباين القوانين بين الدول. يتناول البحث أهمية تعزيز التعاون الدولي وتوحيد التشريعات لمواجهة هذه الظاهرة. كما يسلط الضوء على تأثير التكنولوجيا الحديثة، مثل صيدليات الإنترنت، كأحد التحديات الجديدة في مجال مكافحة المخدرات. ويقدم توصيات تشمل تطوير برامج توعية، وتعزيز التعاون بين الدول، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين فعالية جهود المكافحة.

Abstract

The drug epidemic is one of the most significant challenges facing modern societies, negatively impacting individuals and communities in legal, social, and economic aspects. Despite the existence of international and Arab agreements to combat the illicit drug trade, the results remain below the desired level due to legislative gaps and varying laws between countries. This research addresses the importance of enhancing international cooperation and unifying legislation to confront this phenomenon. It also highlights the impact of modern technology, such as online pharmacies, as a new challenge in drug control efforts. Recommendations include developing awareness programs, strengthening cooperation between countries, and utilizing modern technology to improve the effectiveness of anti-drug initiatives.

مقدمة

تعتبر آفة المخدرات واحدة من أكثر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، حيث تتعدد أبعادها وأثرها على الأفراد والمجتمعات. تندرج تحت هذه الآفة مجموعة من القضايا القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب تضافر الجهود الدولية والمحلية لمواجهتها. على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات الدولية والعربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، إلا أن النتائج لا تزال دون المستوى المطلوب. يعزى ذلك إلى وجود ثغرات تشريعية وإجرائية، فضلاً عن تباين التشريعات بين الدول. لذا، يأتي هذا البحث ليقدم رؤية شاملة حول الاتفاقيات الدولية والعربية لمكافحة المخدرات، مع التركيز على التحديات التي تواجه تنفيذها.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، وتحليل فعالية الاتفاقيات الدولية والعربية. كما يساهم في فهم التحديات القانونية والاجتماعية التي تعيق نجاح هذه الجهود، مما يساعد صناع القرار والمختصين في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول مدى فعالية الاتفاقيات الدولية والعربية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وما هي العوامل التي تعيق تنفيذ هذه

الاتفاقيات على المستوى المحلي والدولي؟ وهل تكفي الجهود الحالية لمواجهة هذه الظاهرة المتزايدة؟

منهجية البحث

يعتمد البحث على منهجية تحليلية وصفية، حيث يتم استعراض الاتفاقيات الدولية والعربية ذات الصلة، وتحليل النصوص القانونية والأدلة الإحصائية المتاحة. كما سيتم إجراء مقابلات مع مختصين في مجال مكافحة المخدرات للحصول على رؤى إضافية حول التحديات والفرص.

هيكلية البحث

المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية والعربية لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات

المبحث الثاني: الهيئات الدولية المختصة في مكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات

المبحث الأول

الاتفاقيات الدولية والعربية لمكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات

إن عدم تحقق النتائج المرجوة في إطار التصدي لآفة المخدرات، لا يعزى إلى عدم قيام المجتمع الدولي بالجهد اللازم، ولا إلى ضعف الإمكانات المسخرة لهذه الغاية، إنما إلى أسباب متنوعة منها: وجود العديد من البؤر التي تستغل لإنتاج المخدرات على نحو غير مشروع (زراعة أو تصنيعاً)؛ أو للاتجار بها على هذا النحو؛ ويعزى ذلك إلى الأرباح الطائلة التي يجنيها الضالعون في قضايا المخدرات، واستغلال المتاجرين بها للعديد من الثغرات التشريعية والإجرائية، أو لتباين التشريعات بين دولة وأخرى، أو اختلاف التدابير أو الإجراءات المتخذة في كل دولة؛ الأمر الذي يسهل على المجرمين النفاذ من تلك الثغرات وممارسة أنشطتهم الجرمية.

إن الجهود المبذولة لا تقتصر على تلك التي تبذلها المؤسسات الدولية، إنما يضاف إليها ما يبذل على مستوى الدول، والتي تدرك جيداً حجم الأخطار الكبيرة التي تتجسد في آفة المخدرات، لذا فهي لا تدخر جهدا في إطار التصدي لها، وفي هذا الإطار تقوم الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية في التصدي لهذه الآفة ضمن الإمكانات المتوفرة لها. والجهود التي تبذلها الأول لا تقتصر على الجهود الداخلية، إنما تسهم الأول بفاعلية أيضاً في الجهود الدولية ككل، كما من خلال التعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك مؤسسات دولية أم دول.

المطلب الأول: الاتفاقيات والدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات

ان التشريع لا يعدو كونه إطاراً قانونيا تسنه الدول وتتقيد به على الرغم من أنها تدرك تماماً أن النص التشريعي يبقى عقيماً ما لم يصر إلى تنفيذه والتقيد بأحكامه. أما تطبيق القانون فيتطلب تحقيق أجهزة تنفيذية قادرة على إلزام الجميع في أحكامه وعدم مخالفته، وملاحقة المخلين به ومن أهم الاتفاقيات المنعقدة في اتفاقية مكافحة المخدرات لعام 1961.

أولاً: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961

جاء في مضمون الاتفاقية الوحيدة للمخدرات ما يلي:

الفقرة الأولى: مضمون الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام 1961:

عقدت الأمم المتحدة من خلال المجلس الإقتصادي والإجتماعي مؤتمرا" دوليا" لمواجهة مشكلة المخدرات بتاريخ 24 جانفي 1961، وشاركت فيه 73 دولة وعرض على المؤتمر المشروع الثالث للاتفاقية الوحيدة للمخدرات والذي أعدته لجنة المخدرات، وبعد مناقشة المشروع أقر الحاضرون الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتم التوقيع عليها في 30 كانون الثاني1961، وهذه الاتفاقية خضعت لتعديلات جاء بها المجلس الإقتصادي والإجتماعي في مؤتمره المنعقد في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في الفترة الممتدة من 06 إلى 24 مارس 1972، معتمدا" في تعديلاته على القرارات التي اتخذها المؤتمر بدء" بأمانة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات واستقلالها من شعبة المخدرات، كما المساعدة في ميدان المخدرات بالترحيب بإنشاء صندوق الأمم المتحدة لمراقبة إساءة

استعمال المخدرات، لمحاولة تقديم مساعدة تقنية ومالية للدول النامية لتسهيل وفائها بالتزاماتها، والقرار الأخير بتوفير الأحوال الإجتماعية المساعدة على الحماية من المخدرات، وبأن تضع الدول في اعتبارها أن إدمان المخدرات غالبا" مايكون بنتيجة لجو إجتماعي فاسد يعيش فيه معظم الأشخاص المعرضين لخطر إساءة استعمال المخدرات.

وحاولت الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 المعدلة بالبروتوكول الصادر بتاريخ 25 مارس 1972، وضع إطار قانوني متكامل للحماية من خطر المخدرات المحدق بالأمم، وفي سبيل السير قدما" لتحقيق مقاصد وأهداف الهيئة الأممية ممثلة في ضمان رفاهية وصحة الإنسانية، فقد أقرت الاتفاقية ذلك صراحة بقولها: "ورغبة منها في عقد إتفاقية دولية تكون مقبولة بوجه عام، وتخلف المعاهدات القائمة المتعلقة بالمخدرات، وتقصر استعمال المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية، وتكفل قيام تعاون ومراقبة دوليين دائمين لتحقيق هذه الأهداف والاغراض، ولذات الغرض، جاءت الاتفاقية بالمبادئ التالية:

أ- تحريم إنتاج المخدرات، وقصر إنتاجها على الأغراض الطبية والعلمية.

ب- حظر زراعة المخدرات، إلا بموجب ترخيص من الجهات المختصة، حيث يفرض نظام الإجازة على حائزي العقاقير المخدرة ضرورة استصدار تراخيص مكتوبة من السلطات المختصة بدولهم، فلا بد من تكوين جهاز يختص بتحديد المساحات الخاصة بزراعة المواد المخدرة، وإعطاء

تراخيص للراغبين في مزاولة هذا النشاط، وكذلك استخراج شهادات التصدير والاستيراد وفقا" للشروط المحددة في كل دولة راغبة في ممارسة هذا النشاط، ولغرض المراقبة لا بد من فتح سجلات تخصص لتدوين الواردات والصادرات من المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وتحديد الجهة المستلمة وتاريخ التسليم وأوجه الصرف.

ت- قصر الإتجار بالمخدرات وتوزيعها وحيازتها على الأغراض الطبية والعلمية.

ث- إلزام الدول الأطراف بتقدير الكميات اللازمة من المخدرات للأغراض الطبية والعلمية.

ج- وضع أسس للتعاون الدولي في مجال مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات.

ووضعت المادة الأولى منها تعريفات ركزت جل فقراتها على المواد المخدرة المحظورة، كالقنب ونبتته وراتينج القنب وجنبة الكوكا وورقة الكوكا والأفيون وخشخاش الأفيون وقش الخشخاش وغيرها، لتعرج المادة الثانية على المواد الخاضعة للرقابة، كما تلزم المادة الرابعة الدول باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لإنفاذ وتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، والتعاون مع الدول الأخرى على تنفيذها وقصر إنتاج المخدرات وصنعها وتصديرها واستيرادها وتوزيعها وحيازتها على الأغراض الطبية دون سواها[1].

---

[1] ***المادة 4 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961، المعدلة بالبروتوكول الصادر بتاريخ 25 مارس 1972.***

أما عمل ودور جهازي المراقبة الدولية للمخدرات، ممثلان في لجنة المخدرات التابعة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، فقد نظمته المواد من المادة الرابعة إلى المادة العشرين، عبر نفقات الأجهزة في المادة السادسة ووظائف وتكوين اللجنة، والتي يخول لها لفت نظر الهيئة إلى جميع المسائل التي قد تتصل بوظائف الهيئة، ووضع الفرضيات اللازمة لإعمال أحكام هذه الاتفاقية، واسترعاء أنظار الدول غير الأطراف إلى القرارات التي تتخذها والتوصيات التي تعتمدها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تكوين الهيئة ووظائفها ومدة ولاية أعضائها ومكافآتهم ونظام الهيئة الداخلي[1].

في حين حاولت الاتفاقية التفصيل في التقارير والمعلومات التي وجب أن تقدمها الدول إلى الأمين العام للأمم المتحدة، خاص بتطبيق الاتفاقية والترسانة القانونية والانظمة الموجودة والتي تساهم في إعمال الاتفاقية، وأسماء وعناوين السلطات الحكومية المخولة إصدار شهادات أو إجازات التصدير والإستيراد، كما تقدر الكميات اللازمة من المخدرات وتقديمها رفقة البيانات الإحصائية إلى الهيئة[2]. كما تلزم الاتفاقية بتحديد منع المخدرات واستيرادها والتي تقر بتحديد إنتاج الأفيون وقش الخشخاش وأوراق الكوكا والقنب.

---

[1] المواد (10-11-12-13) من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961، المعدلة بالبروتوكول الصادر بتاريخ 25 مارس 1972.

[2] المواد (18-19-20) من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961، المعدلة بالبروتوكول الصادر بتاريخ 25 مارس 1972.

ولقد نظمت الاتفاقية منع المخدرات وتجارتها وتوزيعها بما يتلاءم ووفرتها للأغراض الطبية والعلمية، وإخضاع تلك العمليات إلى نظام المراقبة، منوهة فيها بإخضاع ما خصص منها للتجارة الدولية بإخضاعها المشتغلين بالاستيراد والتصدير إلى نظام مراقبة صارم من طرف أشخاص ومؤسسات مؤهلة[1]. ولتقليص سهولة النقل غير الشرعي للمخدرات، أوردت الاتفاقية بعض الأحكام الخاصة بنقل المخدرات في صناديق الإسعاف الأولي الموجودة في السفن أو الطائرات، وإخضاعها لقوانين البلد المسجلة لديه وانظمته ورخصه وإجازاته[2]، ونظمت الاتفاقية لمكافحة الإتجار غير المشروع أوجه إقامة التعاون الدولي لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات، وختمت الاتفاقية ذلك بالنص على وجوب تطبيق تدابير رقابية وطنية أشد مما تقتضيه هذه الاتفاقية[3].

الفقرة الثانية: معوقات تنفيذ الاتفاقية لأهدافها

يمكن القول بأن مكافحة المخدرات تزداد صعوبة عندما تصبح الآليات المرصودة لمكافحتها مجرد حبر على ورق، أو صعوبة انزلاق أحكام الاتفاقية الدولية إلى القوانين الداخلية للدول المصادقة عليها، أو حتى تفعيل تلك القوانين لتحقيق الأهداف المرجوة من إبرام الاتفاقية، وإيمانا" منها بصعوبة تطبيق نظام

---

(1) المواد (29-30-31) من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961، المعدلة بالبروتوكول الصادر بتاريخ 25 مارس 1972.

(2) المادة 32 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961، المعدلة بالبروتوكول الصادر بتاريخ 25 مارس 1972.

(3) المادة 35 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961، المعدلة بالبروتوكول الصادر بتاريخ 25 مارس 1972

المراقبة الذي دعت إليه الاتفاقية، فقد أرجعت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ذلك إلى عدة أسباب، ودعت في ذلك إلى بذل المزيد من الجهود لكسر الحلقة المفرغة للإقصاء الإجتماعي ومشاكل المخدرات، ويمكن حصر هذه المعوقات في العناصر التالية:

1- الإنسحاب من الاتفاقية من أجل إباحة مضغ ورقة الكوكا قانوناً: وهنا قصدت الهيئة في تقريرها دولة بوليفيا، بالنص على أن جوانب معينة من تشريعات وسياسات مراقبة المخدرات في بوليفيا تتعارض مع الإتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، لا سيما التشريعات والسياسات التي تسمح بزراعة ورقة الكوكا واستهلاكها لأغراض غير طبية وخاصة مضغها. وقد اتخذت الحكومة البوليفية في 29 جوان 2011 خطوة غير مسبوقة، حين أودعت لدى الأمين العام صك انسحاب من إتفاقية 1961 اعتباراً من 1 كانون الثاني 2012، وفي الوقت ذاته أعلنت الحكومة البوليفية عن نيتها في العودة إلى الإنضمام إلى الاتفاقية مع إبداء تحفظ رسمي بشأن ورقة الكوكا.

2- بحث تجار المخدرات عن مواد كيميائية مخدرة غير مجدولة في الاتفاقية: إذ تزايد اتجاه المجرمين إلى استخدام المواد الكيميائية المحورة في الصنع غير المشروع للمنشطات، فبسبب زيادة الروابط أصبح الإتجار بالسلائف الكيميائية المجدولة أبهظ تكلفة وأشد صعوبة، ويضطر المتاجرون أكثر فأكثر إلى البحث عن مواد كيميائية غير مجدولة لتجنب انكشاف أمرهم، ومثال ذلك أن حمض فينيل الخل وهو من السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية بات يؤدي مع بعض مشتقاته غير الخاضعة للمراقبة دوراً أكبر بكثير في

صنع الميثامفيتامين لا سيما في المكسيك، فقد ضبط أكثر من 183 طناً من حمض فينيل الخل على صعيد العالم في عام 2010، وهي كمية كانت كفيلة لو سربت لاستخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات لإنتاج ما يصل إلى 46 طناً من الأمفيتامينات الخالصة، وعلى مدار عام 2011 لاحظت الهيئة أن الكثير من البلدان في أمريكا اللاتينية قد وسعت من نطاق تدابير المراقبة لديها لتشمل مشتقات حمض فينيل الخل.

3- تقديم طلبيات المخدرات عن طريق الإنترنت (فيما يعرف بصيدليات الإنترنت غير المشروعة): لعل من دواعي الانزعاج شروع صيدليات الإنترنت غير المشروعة في استخدام وسائط إعلامية إجتماعية في الدعاية لمواقعها، ومن بين الجوانب الرئيسية لأنشطة صيدليات الإنترنت غير المشروعة تهريب منتجاتها إلى المستهلكين، والحصول على نطاقات في الإنترنت تستضيف مواقعها وتقنع الزبائن بأنها صيدليات مشروعة. وتهيب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بالحكومات أن تغلق صيدليات الإنترنت غير المشروعة، وأن تضبط المواد التي تطلب بطريقة غير مشروعة وتهرب عن طريق البريد، وقد تلقت الهيئة معلومات عن أكثر من 12 ألف ضبطية لمواد خاضعة للمراقبة الدولية أرسلت بالبريد عام 2010، كان من بينها أكثر من 6500 ضبطية لمواد مشروعة خاضعة للمراقبة الدولية و550 ضبطية لمخدرات غير مشروعة، وتبين أن الهند هي بلد المصدر الرئيسي لهذه المواد حيث استأثرت بنسبة 58% من المواد المضبوطة، كما تبين أهمية الصين وبولندا والولايات المتحدة الأمريكية كمصدر لهذه المواد أيضاً.

ثانياً: الاتفاقية الدولية بشأن المؤثرات العقلية لعام 1971:

لقد أقلق تفشي ظاهرة سوء استعمال المؤثرات العقلية المسؤولين على المستوى الدولي، ولم يسلم من مخاطرها أي مجتمع، وتتصدر المخاطر الصحية والإجتماعية تلك المخاطر التي يصعب حصرها والسيطرة عليها، فقررت الدولة المسؤولة مكافحة سوء استعمال المؤثرات العقلية، في تعاطيها وإنتاجها والإتجار بها على نحو غير مشروع، وقصرتها فقط على الاستعمالات المشروعة التي تكون في المسائل العلمية والطبية مع تجنيب الحصول عليها لأغراض أخرى دون أي مبرر يدعو إلى ذلك، كل هذا استدعى الأمر إلى عقد إتفاقية دولية من أجل تحقيق كل تلك المبتغيات، حيث قرر المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة في قراره 1474 (د-48)، ووفقا" للفقرة /4/ من المادة /62/ من ميثاق الأمم المتحدة ولأحكام قرار الجمعية العامة 366 (د-4) المؤرخ في 3 كانون الأول / ديسمبر 1949، أن يدعو إلى عقد مؤتمر للمفوضين لاعتماد بروتوكول بشأن المؤثرات العقلية، واجتمع مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد برتوكول بشأن المؤثرات العقلية في فيينا من 11 يناير إلى غاية 21 فبراير 1971، وقد شاركت في أعماله واحد وسبعون دولة، وحضرت بعض الدول أعمال هذا المؤتمر بصفتها مراقبة، كما حضر كذلك ممثلون عن منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية، كما حضر مدير المكتب العربي الدولي لشؤون المخدرات بصفته عضوا" مراقبا"، حيث وصل عدد الدول التي انضمت إلى الاتفاقية في عام 1988 إلى 92 دولة عضو، ثم في عام 2013 تم تسجيل 183 دولة منظمة إليها وهي في حالة تزايد مستمر إلى غاية

يومنا هذا. وقد نصت الاتفاقية على طائفة كبيرة من الأحكام والمبادئ نذكر منها ما يلي[1]:

- توجب الاتفاقية على الدول الأطراف اتخاذ كل الاحتياطات العملية والعلمية لمنع سوء استعمال المؤثرات العقلية واكتشاف ذلك في وقت مبكر وعلاجه بالتوجيه والتعليم والرعاية الاجتماعية. فقد أنشئت جهاز متخصص في إدارة ومراقبة حركة المؤثرات العقلية لغرض تطبيق أحكام هذه الاتفاقية، وحثت على أن تنشئ كل دولة طرف فيها إدارة خاصة دائمة، ومن المفيد أن تكون هذه الإدارة على شاكلة الإدارة الخاصة المنشأة بموجب أحكام اتفاقيات مراقبة المخدرات، أو أن تعمل بتعاون وثيق معها من أجل تشديد الرقابة على تلك المواد[2].
- تضمن الاتفاقية الإجراءات الواجب اتخاذها ضد الاتجار غير المشروع في المؤثرات العقلية وأسس التعاون الدولي للحد منها، فقد سمحت الاتفاقية للدول باستعمال المؤثرات العقلية فقط في الأغراض العلمية والطبية، ومن قبل أشخاص لهم التصريح بذلك، من العاملين في المؤسسات الطبية أو المختبرات العلمية والتي تكون خاضعة مباشرة لرقابة الحكومة التابعة لها، أو الحاصلة على تراخيص من حكومات تخولها لذلك[3]، كما أنها أوجبت

---

(1) عبد العال الديربي، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجهود الدولية للوقاية منها بالتطبيق على تجارب عالمية وإقليمية ووطنية، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2016، ص (64-65).

(2) المادة 6 من الاتفاقية الدولية بشأن المؤثرات العقلية 1971.

(1)المادة 8 من الاتفاقية الدولية بشأن المؤثرات العقلية 1971.

كذلك ضرورة احتفاظ الأشخاص المخول لهم بالمهام الطبية والعلمية في استخدام المؤثرات العقلية، أن يتم تدوين احتياجاتهم في سجلات لتلك المواد وتفاصيل استعمالها[1].

- تجريم الأفعال المخالفة لما نصت عليه الاتفاقية والعقاب عليها بالعقوبات المناسبة وخاصة السجن أو العقوبات الأخرى السالبة للحرية، مع اتخاذ إجراءات علاجية وثقافية ورعاية وإعادة تأهيل اجتماعي بالنسبة لمتعاطي المواد النفسية كبديل للعقوبات أو بالإضافة إليها والأخذ بالمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية الوحيدة بالنسبة للعود الدولي، وتسليم المجرمين وضبط مواد المؤثرات العقلية.
- اجازت الاتفاقية للدول الأطراف اتخاذ إجراءات رقابة دولية أشد من الإجراءات المنصوص عليها ضمن ما حوته، إذ أجازت لكل دولة ترغب في تقييد تصدير واستيراد مادة أو أكثر من المواد المدرجة في الجدول الثاني أو الثالث أو الرابع، بشرط أن تقوم بإخطار سائر الدول الأطراف بهذا الأمر، وفي المقابل على الدولة التي تلقت الحظر على مادة أو مجموعة من المواد المدرجة في الجداول المذكورة سابقا"، اتخاذ ما تراه مناسبا" من تدابير تحول دون تصدير تلك المواد إلى دولة موجهة إشعار الحظر، والتي يبقى لها الحق في أن ترخص باستيراد تلك المواد بإذن خاص، بحيث يسمح باستيراد كميات محدودة منها، أو المستحضرات التي تحتوي عليها، وفي هذه الحالة وجب

---

[1] ***المادة 11 من الاتفاقية الدولية بشأن المؤثرات العقلية 1971.***

عليها أن ترسل نسخة من الإذن يتضمن اسم وعنوان المستورد والمصدر إلى الدولة المعنية بغية السماح أو الترخيص للمصدر بشحن المواد، على أن ترفق بنسخة من إذن الاستيراد الخاص بها[1].

ونظراً إلى القيود التي وضعتها هذه الاتفاقية، فقد واجهت معارضة شديدة من قبل الدول الصناعية المنتجة للمؤثرات العقلية، التي وجدت في الموافقة على الاتفاقية إلغاء مورد مهم من مواردها.

ثالثاً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

أوكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 141/39 المؤرخ في 14 ديسمبر 1984 إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أن يكلف لجنة المخدرات بإعداد مشروع إتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وتعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التي أبرمت لمكافحة الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة[2]، وقد تم العمل بهذه الاتفاقية بتاريخ 11 نوفمبر 1990، وهي بمثابة مرحلة لتدخل المجتمع الدولي عن طريق الأمم المتحدة، بغرض صياغة سياسية جنائية مشددة تجاه مشكلة المخدرات بمختلف

---

(1) المادة 12 من الاتفاقية الدولية بشأن المؤثرات العقلية 1971.

(2) يوسف عبد الحميد المراشدة، جريمة المخدرات آفة تهدد المجتمع الدولي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص (212-213).

أبعادها. وقد عالجت هذه الاتفاقية أمور عالجتها الاتفاقيات السابقة خاصة المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات[1].

الفقرة الأولى: مضمون الاتفاقية

حددت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الجرائم والجزاءات على سبيل الحصر، واشترطت فيها توفر الركن العمدي في ارتكابها، كما وسعت من دائرة التجريم والتي يجب أن تكون موضوعاً للعقاب[2]، وأن تخضع الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية في الفقرة /1/ من المادة /3/ لجزاءات تراعى فيها جسامة هذه الجرائم، كالسجن أو غيره من العقوبات السالبة للحرية والغرامات المالية والمصادرة، ونلاحظ أن الاتفاقية تركت الباب مفتوحاً أمام الدول الأطراف لاختيار العقوبات التي تتلاءم مع طبيعة الجرم[3]. ومن ضمن ما تناولته الاتفاقية مصطلح المصادرة، وهو أسلوب جديد في مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، بحيث يتم مصادرة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد والمعدات وغيرها من الوسائط المستخدمة أو التي يقصد استخدامها بأية كيفية في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة واحد من

---

(1) وادي عماد الدين و محمد سي ناصر، الجهود الدولية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الجزائر-كلية الحقوق، المجلد السادس، العدد الأول، الجزائر، 2022، ص 939.

(2) المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

(3) المادة 4 الفقرة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

المادة الثالثة، كما تم العمل في هذه الاتفاقية بآلية التسليم المراقب الذي هو شكل من أشكال المصادرة للمخدرات وتسليم المجرمين للحد من هذه الجريمة، ومنه يكون التسليم أسلوب للتعاون الدولي في مكافحة المخدرات بكافة أنواعها، فقد نصت المادة السادسة من الاتفاقية على أن تعتبر كل جريمة من الجرائم المدرجة كجريمة يجوز فيها تسليم المجرمين، في أية معاهدة لتسليم المجرمين سارية فيما بين الأطراف، وتتعهد الأطراف بإدراج تلك الجرائم في عداد الجرائم التي يجوز فيها تسليم المجرمين في أية معاهدة تعقد فيما بينها، إذا تلقى طرف يخضع لتسليم المجرمين لوجود معاهدة طلب تسليم من طرف آخر لا يرتبط معه بمعاهدة تسليم، جاز له أن يعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم فيما يتعلق بأية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة الثالثة، وعلى الأطراف التي تستلزم وجود تشريع تفصيلي لاعتبار هذه الاتفاقية أساساً قانونياً لتسليم المجرمين أن تنظر في سن هذا التشريع[1]، كما حثت وشجعت الاتفاقية على التعاون الدولي في تقديم وتبادل المساعدات القضائية بين الأطراف سواء بالتحقيق أو الملاحقة أو الإجراءات القضائية التي تتعلق بالجرائم المنصوص عليها في المادة الثالثة الفقرة 1، كما منعت الاتفاقية الدول الأطراف أن ترفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بحجة سرية العمليات المصرفية أو ما شابه ذلك وتقدم طلبات المساعدة كتابة، ويجوز تقديمها في الحالات الطارئة مشافهة إذا

---

[1] المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

اتفقت الأطراف على ذلك، شريطة أن تؤكد كتابة على الفور[1]. وحددت الاتفاقية المواد التي تستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وأوضحت الطرق التي يتم بها إدراج المواد التي تكون في الجدولين الأول والثاني، والتدابير الرقابية التي يجب مراعاتها بالنسبة للمواد المدرجة في الجدولين السابقين بإنشاء نظام مراقبة للتجارة الدولية والعمل على ضبط أي من المواد المدرجة في أي من الجدولين إذا توافرت الأدلة الكافية على أنها معدة للاستعمال في الصنع غير المشروع لمخدر أو مؤثر عقلي وإبلاغ السلطات المختصة لدى الدول الأطراف في أقرب فرصة ممكنة[2]. كما منحت الاتفاقية الدول الأطراف اتخاذ ما تراه مناسباً من تدابير لمنع الاتجار في المعدات والمواد التي تستعمل في صنع أو انتاج المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة، وتتعاون لتحقيق هذه الغاية باتخاذ مجموعة من التدابير والتي تبدأ من العمل بالقضاء على الزراعة غير الشرعية للنباتات المخدرة والطلب غير المشروع لها، بحيث تكون هذه الإجراءات صارمة وشديدة[3]. كما أعطت الاتفاقية الدول الأعضاء صلاحيات أوسع لمعالجة هذه المواضيع مع مراعاة الاستعمالات التقليدية لهذه المواد حينما تكون هناك أدلة تاريخية تؤكد هذه الاستعمالات، كما قيدت هذه التدابير بضرورة

---

(1) المادة 7 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

(2) المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

(3) المادتان 13و 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

مراعاة حقوق الانسان وحماية البيئة عند القيام بعملية استئصال المزروعات غير الشرعية، ونصت على ضرورة توسيع برامج التنمية الريفية حتى تكون تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها ذات فعالية كبيرة[1].

ومن بين الإجراءات الجديدة التي جاءت بها الاتفاقية إلزام كل طرف من الناقلين التجاريين بأن يتخذوا الاحتياطات والتدابير المعقولة لمنع استخدام ما لهم من وسائل للنقل في ارتكاب الجرائم المنصوص عنها في الفقرة 1 من المادة 3، في اتخاذه مجموعة من الاحتياطات، إبتداءاً من إذا كان كحل العمل الرئيسي للناقل التجاري يقع في إقليم الطرف، إلى من كان الناقل التجاري يقوم بعملياته في إقليم الطرف المعني[2].

الفقرة الثانية: عيوب الاتفاقية

يعاب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، حصر الأعمال التي تعد من قبيل التجريم في الفقرة الأولى من المادة الثالثة، بمعنى أن الأفعال التي تخرج عن هذه الفقرة تعد من قبيل الفعل المباح، مع العلم أن هناك بعض الأفعال التي لم تذكرها المادة الثالثة وتعد من الأفعال المجرمة، مثل محاولة التشهير بالمواد المخدرة سواء أكان بطرق مباشرة

---

(1) عبد اللطيف محمد أبو هدمة بشير، الاتجار غير مشروع في المخدرات ووسائل مكافحتها دولياً، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ، القاهرة، 2003، ص 328.

(2) المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

أم غير مباشرة، مع العلم أن قوانين عدة جرمت مثل هذه الأفعال بالرغم من أن هذه الفعل لم يذكر في نص المادة الثالثة الفقرة الأولى.

كذلك يعاب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، هو عدم تحديدها للطبيعة القانونية للاتجار غير المشروع بالمخدرات في أصله، مع العلم أنه وباعتراف جميع الدول والمنظمات الدولية يعتبر فعلاً مجرماً، بل أكثر من ذلك إذ يعتبره البعض أنه فعل يدخل تحت طائلة الجرائم العابرة للحدود الوطنية للدول.

المطلب الثاني: الاتفاقيات والاستراتيجيات العربية لمكافحة المخدرات

كان من ثمار التعاون العربي المشترك في مجال مكافحة الجريمة بشكل عام، والمخدرات بشكل خاص، إقرار العديد من الاتفاقيات والاستراتيجيات التي وظفت كافة الإمكانات والقدرات البشرية والفنية لمواجهة مشكلة المخدرات وتحدياتها، ومتابعة تطوراتها على كافة المستويات. ونذكر منها:

أولاً: الاتفاقية العربية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994

وافق مجلس وزراء الداخلية العرب، بموجب قراره رقم (215) بتاريخ 1994/1/5، الصادر عن دورته الحادية عشرة، على الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، ودعا الدول الأعضاء إلى

المصادقة عليها وفقا للقواعد الدستورية المعتمدة لديها. وتهدف هذه الاتفاقية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، آخذة بعين الاعتبار الجوانب المختلفة للمشكلة ككل وخاصة الجوانب التي لم تتطرق إليها المعاهدات السارية في مجال مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية. وتضمنت الاتفاقية مواد تتعلق بالجرائم والجزاءات والتدابير، والإطار العام للتعاون العربي، والاختصاص القضائي، والتحفظ، والمصادرة، وتسليم المجرمين، والتعاون القانوني والقضائي المتبادل، والتعاون الإجرائي والتسليم المراقب، والقضاء على الزراعات غير المشروعة للنباتات المخدرة. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1996/6/30. ومن أهم القرارات التي أرستها الاتفاقية[1]:

أ- أن كل طرف في الاتفاقية يتخذ ما يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يكون قد قررها وفقاً للفقرة 1 من المادة 2، عندما:

- ترتكب الجريمة في إقليمه.
- ترتكب الجريمة على متن سفينة ترفع علمه أو طائرة مسجلة بمقتضى قوانينه وقت ارتكاب الجريمة.

ب- كما يجوز له أن يتخذ ما يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقاً للفقرة 1 من المادة 2، عندما:

---

[1] نصر الدين مروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقات الدولية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص (460-461).

- يرتكب الجريمة مواطنيه أو شخص يقع محا إقامته المعتاد في إقليمه.

ت- كما يجوز لكل طرف أن يتخذ ما يلزم من تدابير للتمكين من مصادرة ما يلي[1]:

- المتحصلات المتأتية من الجرائم المنصوص عليها في المادة 2 الفقرة 1، أو الأموال التي تعادل قيمتها قيمة المتحصلات المذكورة.
- المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المعدات أو غيرها من الوسائط المستخدمة أو المعدة للاستخدام في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المادة 2 الفقرة 1.

ثانياً: الاستراتيجية العربية الشاملة لمواجهة ظاهرة المخدرات

اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب في عام 1987م، الخطة المرحلية الأولى التي حددت أهدافها بتأمين تكاتف الجهود العربية المشتركة لمواجهة ظاهرة المخدرات، والاستفادة من معطيات العلوم الحديثة، والتقنيات المتطورة لخدمة أغراض الوقاية والمنع، وكذلك تعزيز الجهود العربية الرامية إلى تنشئة الإنسان العربي تنشئة صالحة، وتحصينه بالمبادئ الدينية والأخلاقية الحميدة، وتنمية قُدرات ومهارات العاملين والفنيين في الأجهزة العربية المتخصصة بمكافحة المخدرات. وسوف نستعرض أبرز أهداف ومجالات ومقومات الاستراتيجية.

---

[1] ***المادة الثانية من الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.***

1- أهداف الاستراتيجية: تهدف الاستراتيجية العربية لمواجهة ظاهرة المخدرات إلى ما يلي[1]:

أ- تحقيق أكبر قدر ممكن من التهاون الأمني العربي لمكافحة الاستعمال غير الشرعي للمخدرات.

ب- إلغاء الزراعات غير المشروعة للنباتات المنتجة للمخدرات والمؤثرات العقلية وإحلال زراعات بديلة عنها.

ت- فرض رقابة شديدة على مصادر المواد المخدرة والمؤثرات العقلية لتحقيق التوازن بين عرضها وطلبها المشروعين.

2- **مجالات ومقومات الاستراتيجية:** حرصت الاستراتيجية على استيعاب جميع مجالات المخدرات والمؤثرات العقلية وأبعادها المختلفة، وقد تضمنت الاستراتيجية المجالات والمقومات التالية[2]:

أ- **السياسة الوطنية المحلية:** تنص الاستراتيجية على ضرورة أن تتضمن السياسة المحلية الإجراءات التالية:

- إنشاء لجنة وطنية في كل دولة عربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية تشارك فيها الأجهزة الأمنية.

---

(1) محمد فتحي عيد، الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009، ص 16.

(2) محمود زكي شمس، أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي، الجزء الأول، مكتبة النورس، سوريا، بدون سنة اصدار، ص (645-646).

- إنشاء إدارة متخصصة في كل دولة عربية لمراقبة المخدرات، وتكون ذات اتصال مباشر بالإدارة المماثلة لها في الدول العربية الأخرى.
- تحديد جميع أوجه الوقاية من الاستعمال غير المشروع للمخدرات بمفهومها العلمي الصحيح من خلال تنمية الشعور الديني الوطني والاجتماعي لبناء موقف ضد انتشار المخدرات.
- إنشاء مراكز لعلاج المدمنين وتبني تدابير حديثة ومتطورة.

ب- **التعاون العربي:** يتمثل في توظيف جميع الجهود لتقليص حجم الظاهرة والحد من انتشارها من خلال التعاون بين مناطق جلب ومرور المخدرات ومناطق انتاجها.

ت- **التعاون العربي الدولي:** يتضمن العمل على تحقيق التعاون في مجال مكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات بين الدول العربية والدول الأخرى، وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

واستمر المجلس باعتماد الخطط المرحلية، وكانت آخر دورة له في السادس والثلاثين في شهر مارس 2019، حيث اعتمد الخطة المرحلية التاسعة التي تم تحديد مُدتها بثلاث سنوات، وتضمنت أهدافها تحقيق التوازن بين خفض الطلب وخفض العرض غير المشروعين على المخدرات والمؤثرات العقلية، وإلى إنشاء وتطوير وتميل مراكز العلاج والرعاية اللاحقة، وتشجيع ودعم الهيئات والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في هذه المجالات.

المبحث الثاني

الهيئات الدولية المختصة في مكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات

أكد ميثاق هيئة الأمم المتحدة على أهمية التعاون الدولي في إطار حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وجعلها في صدارة مقاصدها، تماما كما هو الحال بالنسبة لاحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية للناس جميعا، وأكد على أهمية عدم التمييز بين الناس تبعاً للجنس أو اللغة أو الدين، ولا بين الجنسين رجالا أو نساء.

كذلك أكد الميثاق على أن الأمم المتحدة تباشر اختصاصاتها من خلال أجهزتها، وعلى رأسها الجمعية العامة، إلا أن الميثاق نفسه أكد على أنها لا تستطيع فرض القرارات على أية حكومة، بل إن توصياتها لها أثر معنوي، كونها تعبر عن الرأي العام العالمي. بدورها أولت الجمعية العامة أهمية للحد. اعتبارها مشكلة لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وتربوية. وقد أدرجت هذه المسؤولية ضمن اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: المنظمة العالمية للجمارك

تساهم منظمة الجمارك العالمية في مكافحة الجريمة المنظمة من خلال نظام الرقابة على الصادرات (ضوابط التصدير) على فئات محددة من السلع لضمان الأمن والسلامة للمجتمعات، والاقتصاديات، والبيئة، فبتزايد خطر

الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود، تطلب الأمر تعزيز الحدود الوطنية القائمة وضوابط دولية فعالة لمنع الهجمات الإرهابية وغيرها من الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد الدول الأعضاء.

أولاً: دور المنظمة العالمية للجمارك في مكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات

إن المنظمة العالمية للجمارك هي منظمة دولية تهتم بكل ما يتعلق بالتشريعات والمساطر الجمركية التي تنظم التجارة بين الدول، وتهدف إلى رفع فعالية المصالح الجمركية عبر العالم وتجويد خدماتها وتمكينها من أداء وظائفها فيما يخص تيسير التجارة وتأمين المبادلات التجارية.

كما وقد أقر مجلس التعاون الجمركي توصية في 8 حزيران 1971، حول التبادل التلقائي للمعلومات بشأن الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وضرورة مكافحة هذه الآفة عن طريق مراقبة العمليات المشتبه في أنها تشكل أو يبدو أنها اتجار غير مشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، مع مراقبة الأشخاص المشتبه في اشتراكهم في هذه العمليات، إضافة إلى تبادل المعلومات التي نعزز رقابة السلطات المختصة لاتخاذ إجراءات ضد إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية وعقد اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بغية تكثيف العمل من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية[1].

---

[1] أحسن عمروش، دور المنظمة العالمية للجمارك في مكافحة الجريمة المنظمة، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 2013، ص8.

كما اتخذت المنظمة العالمية للجمارك تدابير عديدة للحد من الاتجار غير المشروع والوقاية من تهريب المخدرات عبر تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات التي ترسلها الدول الأطراف، حيث تعمل على تصنيفها وإعادة تعميمها على الدول الأعضاء في المجلس، كما أنها وجهت جل اهتماماتها إلى الجانب التأطيري لأجهزة الجمارك، وفي هذا الشأن تم عقد العديد من الندوات والحلقات الدراسية لإطارات الجمارك في الدول الأطراف، وذلك بغية رفع أدائهم وتطويره، كما قامت المنظمة كذلك بمجموعة من الدراسات والأبحاث مستعينة في ذلك بالمعلومات المقدمة لها من الدول ومن المنظمات الدولية ذات الصلة المباشرة بمشكلة المخدرات، حيث تمحورت هذه الأخيرة حول دراسة اتجاهات تهريب الكوكايين والهيروين والمؤثرات العقلية، وكان التركيز حول مشكلة تهريب المخدرات عن طريق البريد، حيث ساهمة هذه الدراسات بمعرفة الوضعية الدولية للمواد المخدرة مما أدى إلى وضع استراتيجيات وطنية لمكافحتها.

وإيماناً من المنظمة العالمية للجمارك بأن التقنيات المستعملة في تطور مستمر وأن مواجهة هذه التطورات تتطلب رسم استراتيجية ناجعة خصوصا وأن المتاجرين بالمخدرات لديهم إمكانيات مادية وتقنية كبيرة تفوق في بعض الحالات ما تملكه أجهزة المكافحة في بعض البلدان، لذلك فقد اهتمت المنظمة بإحداث تقنيات جديدة لمواجهة المستجدات التي طرأت على هذه الظاهرة ومن هذه التقنيات نذكر مثلاً استخدام الأشعة للكشف عن أمتعة الركاب في المطارات

والطرود، واستعمال الكاميرات لمراقبة صالات التفتيش والساحات الجمركية، والاستعانة بكلاب الشرطة المدربة خصيصاً على اكتشاف المواد المخدرة[1].

ثانياً: التعاون بين المنظمة العالمية للجمارك والأجهزة الدولية لمكافحة المخدرات

عمدت المنظمة إلى إحداث تعاون وثيق مع العديد من الأجهزة الدولية مثل: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ولجنة المخدرات، وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وغيرها من المنظمات الدولية. ومن أهم مشاريع التعاون بين المنظمة العالمية للجمارك والمنظمات الدولية الأخرى، نذكر:

1- مشروع ايركوب (Aircop)

في عام 2008، واستجابة للتهديد الناشئ الذي يشكله فتح طريق جديد لتهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا، نفذت منظمة الجمارك العالمية أول عملية كوكير، وأكدت نتائج هذه العملية التحليل السابق وأظهرت الحاجة إلى بناء قدرات خدمات المطارات في البلدان المتضررة، من خلال تزويدها بالتدريب والمرافق والمعدات وأدوات الكشف عن المخدرات، فضلاً عن الحاجة إلى إنشاء آلية تنسيق قوية. من أجل تلبية هذه الاحتياجات، تم إطلاق مشروع AIRCOP في عام 2011، يموله الاتحاد الأوروبي وكندا، وينفذه

---

[1] محمد فتحي عيد، المخدرات واستراتيجية المكافحة على المستويين العالمي والعربي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 2، العدد 4، الرياض، 1987، ص 15.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالشراكة مع منظمة الجمارك العالمية والإنتربول بالتعاون الوثيق مع أعضاء منظمة الجمارك العالمية وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون.

ويهدف مشروع ايركوب (AIRCOP) إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالكوكايين عن طريق الطيران التجاري من أمريكا الجنوبية، عبر أفريقيا، إلى أوروبا، فضلا عن مكافحة جرائم المطارات. وهي تركز في المقام الأول على المطارات الدولية الرئيسية في غرب ووسط أفريقيا، حيث أنشئت أول فرقة عمل مشتركة متعددة التخصصات لاعتراض المطارات، تضم ضباطا من الجمارك والشرطة والدرك وغيرها من وكالات إنفاذ القانون. ويشمل البرنامج السنوي لمشروع AIRCOP أنشطة تنفيذية. وبناء على ذلك، أجريت سبع عمليات ل COCAIR في هذا الإطار لاختبار القدرات التشغيلية لفرق العمل المشتركة في الوقت الفعلي.

وفي عام 2014، تم توسيع نطاق المشروع ليشمل بلدان توريد الكوكايين في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال إنشاء فرق العمل المشتركة في المطارات الرئيسية في تلك المنطقة. كما تستخدم قاعدة بيانات الإنتربول للسماح بتبادل آمن للمعلومات بين المطارات والوصول إلى السجلات الجنائية للمسافرين.

2- مشروع كوليبري (COLIBRI)

وحدت منظمة الجمارك العالمية والاتحاد الأوروبي جهودهما بشأن مشروع جديد أطلق عليه مشروع "كوليبري"، وهذا المشروع يهدف إلى زيادة التنسيق والجهود الدولية بهدف رئيسي هو مكافحة الجريمة المنظمة والتحديات التي يثيرها الاتجار بالكوكايين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك في غرب ووسط أفريقيا. ويجري تنفيذ هذا المشروع كجزء من هدف الخطة الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية (2019/2016)، وهي "حماية المجتمع والصحة والسلامة العامة، والمساهمة في مكافحة الجريمة والإرهاب" (حزمة الامتثال والإنفاذ)، وبما يتماشى مع دور الجمارك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 2015.

ووفقاً لتقرير التجارة غير المشروعة لعام 2017 الصادر عن منظمة الجمارك العالمية، نمت تجارة الكوكايين بنحو 16.2٪ في عام 2017. وأفادت سلطات الجمارك في 105 بلدان بأن 13.8 في المائة من جميع مضبوطات المخدرات المهربة تتعلق بالكوكايين. وفي هذه الحملة التي تقوم بها إدارات الجمارك في مجال مكافحة الاتجار والجريمة المنظمة، تطمح منظمة الجمارك العالمية إلى أن تكون في طليعة الابتكار وأن توسع نطاق مهمتها في مجال بناء القدرات لتشمل التهديدات الناشئة.

فمشروع كوليبري يهدف إلى رصد ومراقبة الطيران العام على طول طريق الكوكايين بأكمله، عبر حشد الجمارك وشركائها حول مخاطر الاحتيال في هذه القناة التي لا تخضع للمراقبة الكافية، وتكثيف التعاون الإقليمي والدولي والمشترك

بين الإدارات الذي يعد ضرورياً جداً في مكافحة الاتجار بالمخدرات. والطيران العام هو مصطلح عام يدل على جميع عمليات الطيران المدني لأغراض أخرى غير النقل التجاري، على الرغم من أن معظم المطارات المدنية مفتوحة للطيران العام، إلا أن العديد من المطارات الثانوية لا تخضع لرسوم إدارية أو رسوم هبوط أو وقوف السيارات أو قيود التشغيل أو ضوابط. وعلاوة على ذلك، لا يخضع الطيران العام لنفس آليات التفتيش التابعة للشرطة أو الجمارك، كما أن تدابير أمن الطيران مخففة إلى حد كبير، حتى في المناطق الخاضعة لرقابة مشددة، وهذا يعني أن الطيران العام يمثل فرصة للجريمة المنظمة ويوفر عدداً من المزايا للمتجرين، فهي وسيلة نقل سرية وسريعة، والتي يمكن أن تستخدم مطارات أصغر حيث غالبا ما تكون وكالات إنفاذ القانون غائبة. ويساعد مشروع كوليبري على مواجهة التحدي المتمثل في تحسين الأمن في هذه القناة، التي تتسم بالحساسية من حيث الاتجار والأمن، وكذلك لأسباب ضريبية. وهناك ثلاثة مكونات رئيسية كوليبري هي:

1- بناء قدرات موظفي الجمارك وموظفي الإدارات المعنية لتزويدهم بالأدوات التي يحتاجونها لمواجهة هذا التحدي.

2- إنشاء قاعدة بيانات متخصصة جديدة لتبادل جميع المعلومات ذات الصلة فيما بين البلدان الشريكة بشأن مراقبة ورصد الطيران العام، والتي ستكمل وظائف أداة الاتصال التابعة لمنظمة الجمارك العالمية.

3- تشجيع وتعزيز التعاون العملياتي والاستخباراتي الدولي من خلال العمليات المشتركة في الميدان.

ويعزز مشروع كوليبري برنامج طريق الكوكايين، الذي تموله المديرية العامة للاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية، بموجب المادة 5 من اللائحة المنشئة للصك الذي يسهم في الاستقرار والسلام. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز اعتراض المخدرات، ودعم أنشطة مكافحة غسل الأموال، وتحسين تبادل المعلومات والتحليلات والاستخبارات، فضلاً عن التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية.

وفقا لتقرير المخدرات العالمي لعام 2018 الصادر عن الأمم المتحدة، فإن كل من مجموعة الأدوية وأسواق المخدرات تتوسع وتتنوع أكثر من أي وقت مضى، ويؤكد العديد من المراقبين الاقتراح القائل بأن الاتجار يشكل مصدراً رئيسياً لتمويل الجماعات الإرهابية وتستدعي الحالة زيادة التعاون الدولي لمساعدة البلدان المعنية على مواجهة التحديات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات، وتحسين الأمن في جميع أنحاء العالم، وتعزيز سيادة القانون.

إلا أن الجهود سوف تكون عديمة الجدوى ومفرغة من كل محتوى ما لم تلتزم البلدان الأعضاء بتنفيذ التوصيات التي يتم اتخاذها من قبل المنظمة، وتجعل من التعاون الدولي نبراساً يهتدى به في مواجهة هذا المرض الخطير نظراً لما لهذا الأخير من أهمية في تحقيق أهداف المنظمة، إلا أن هذا المطلب الطموح لا يمكن تحقيقه دون انضمام جميع البلدان إلى ميثاق هذه المنظمة الدولية، وأي تقاعس في تحقيق ذلك سوف يكون له نتائجه السلبية وتنعكس آثاره على تنفيذ الاستراتيجية المقترحة من طرفه.

المطلب الثاني: منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول الدولي)

أنشأت المنظمة عام 1923 واتخذت أمانتها العامة من ليون الفرنسية مقراً لها منذ عام 1946، وبلغ عدد أعضائها 181 عضواً، وهذا يعني أن هذه المنظمة لها خدمة طويلة للتعاون الدولي بين أجهزة الشرطة، وتضم الأمانة العامة حوالي مئة موظف يكرسون وقتهم وجهدهم لخدمة مجتمع الشرطة الدولية. والإنتربول منظمة دولية لها إرادتها المتميزة عن إرادات الدول الأعضاء، وبالتالي فإنها تعد شخصاً من أشخاص القانون الدولي العام، نظراً لتوافر العناصر الثلاثة وهي:

1- الكيان المميز الدائم (الإرادة الذاتية).

2- الإستناد إلى إتفاقية دولية في إنشائها، تحدد نظامها القانوني الذي يمثل دستور المنظمة.

3- عدم انتقاصها من سيادة الدول المشتركة في عضويتها[1].

أولاً: مصادر معلومات الإنتربول عن جرائم المخدرات:

ويلعب الإنتربول الدولي دوراً هاماً وحيوياً في مكافحة الجريمة بصفة عامة، ولهذا فقد أنشأت المنظمة قسماً خاصاً سمي "قسم مكافحة المخدرات" يتبع الأمين العام، هدفه إقامة التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات باعتباره مجالاً متخصصاً للقائمين عليه، ومنع انتشار المخدرات في العالم ومحاربة كبار التجار

---

[1] علي الشاعر، التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، سلسلة محاضرات عن المخدرات، الدرس الثالث عشر، لبنان، معهد قوى الأمن الداخلي، بدون سنة نشر، ص 2.

الذين يتهمون بهذه التهم وملاحقتهم في أي مكان يتواجدون فيه. ولهذا القسم مصادره الخاصة التي يستقي منها معلوماته عن جرائم المخدرات، وهذه المصادر هي[1]:

1- **اللقاءات الدورية:** وهي عبارة عن مؤتمرات وندوات يعقدها ضباط الإتصال بالقسم مع المسؤولين عن مكافحة المخدرات وطنياً وإقليمياً، لتبادل المعلومات في شأن هذه التجارة وكافة المعلومات اللازمة عنها، واحتمالات تهريب المخدرات المستقبلية وكيفية الإعداد للقبض على مرتكبيها.

2- **الإخطارات السابقة:** وضعت الجمعية العامة للإنتربول مبدأً هاماً في التعاون الدولي، هو وجوب قيام الدول الأعضاء بتبادل الإخطارات السابقة عن ضبط المتهمين بين الدول الأعضاء في قضايا المخدرات ذات الطابع الدولي، أي أن هذا الإخطار يتم في حالات معينة منها: حدوث عملية تهريب للمخدرات من دولة إلى دولة أخرى، أو إذا ضبطت فعلاً داخل إحدى الدول مواد مخدرة مجلوبة من الخارج، أو إذا كان أحد المضبوطين أو أكثر من رعايا دولة أخرى. ويتم هذا الإخطار بطريقتين معاً[2]:

أ- **رسالة (S.T):** وهي رسالة مكتوبة بشكل معين لترسل على وجه السرعة بواسطة اللاسلكي أو الفاكس أو التلكس أو الكمبيوتر من دولة

---

[1] محمد حسن زهير العمري، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة المخدرات، ، نادي المدينة المنورة الأدبي، الرياض ، 1989، ص 60.

[2] محمد خنفي محمود محمد، الأحكام الإجرائية لمكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية مع التطبيق على دول مجلس التعاون الخليجي، ط3، مكتبة دار الحقوق، الشارقة ، 2004، ص (85-86).

إلى باقي الدول الأعضاء، أو من الجمعية العامة لإحدى المكاتب المركزية الوطنية، تحتوي على بيانات معينة توضح اسم المتهم تفصيلا" وجنسيته ونوع المخدرات المضبوطة، وباقي المعلومات الأخرى عن شخص المتهم أو الأشخاص المتهمين.

ب- نماذج (S.T): وهي نماذج لها بيانات معينة، تستخدم لإرسال المعلومات اللازمة في قضايا المخدرات ذات الطابع الدولي.

ثانياً: دور الإنتربول في مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية

إن الإنتربول الدولي لا يختص بمكافحة كل جرائم المخدرات، وإنما يختص فقط بالجرائم ذات الطابع الدولي، إذ ليس هناك من داع لتدخل الإنتربول الدولي بجرائم المخدرات ذات الطابع الإقليمي، وهي تلك التي لا يتجاوز أثرها حدود الدولة أو الإقليم الوطني، ولهذا فإن منظمة الإنتربول تشارك في ضبط الجرائم التي تجتاز فيها عمليات التهريب أو الإتجار الحدود الإقليمية لدولة ما، أو إذا كان أحد المتهمين من رعايا دولة أجنبية أو تعددت جنسيات المتهمين أو تجاوزت الآثار الضارة للمخدرات أكثر من دولة، ففي هذه الحالة تتدخل منظمة الإنتربول الدولي ممثلة بقسم مكافحة المخدرات في عمليات الضبط وتسليم المجرمين للدولة صاحبة الحق بمحاكمته.

أما عن دور قسم مكافحة المخدرات بالإنتربول الدولي في مكافحة المخدرات، فيبدأ بتجميع المعلومات الواردة إليه عن كافة الجرائم المرتكبة في نطاق المخدرات من حيث نوع المخدرات وكميتها وتاريخ عملية التهريب أو الضبط تحديداً، ووسيلة

النقل المستخدمة ووسيلة التهريب ذاتها ودولة التوزيع والأجهزة الأخرى المستخدمة، وبيان تفصيلي واضح بأسماء المتهمين بالجريمة سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء، ثم يقوم قسم مكافحة المخدرات بإمداد المكاتب الوطنية الإقليمية برسالتين إحداهما أسبوعية والأخرى شهرية، وذلك بصفة دورية منتظمة عن الجرائم التي تم ضبطها وبها كل البيانات السالفة الذكر. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الانتربول يحدد مناطق الاستهلاك بواسطة الأمانة العامة، حيث تقوم هذه الأخيرة بتحليل البيانات الواردة من المكاتب المركزية الوطنية من حيث معدلات استهلاك المواد المخدرة حتى تستطيع كل دول العالم معرفة موقعها على خارطة الاستهلاك ومستوى الإدمان لأبناء شعوبها مقارنة بالدول الأخرى، كما تحدد طرق نقل وتهريب المخدرات من خلال الدور الذي تقوم به المكاتب الإقليمية والمكاتب المركزية الوطنية، والمتمثل في اخطار الأمانة العامة بصفة دائمة بجميع الضبطيات والطرق التي سلكتها هذه المخدرات أثناء عملية النقل حتى الوصول إلى موقع الضبط[1].

ولا شك أن هاتان الرسالتان تزودان المكاتب الإقليمية بالمعلومات اللازمة عن جرائم المخدرات، لإجراء مقارنة بين الأسماء الواردة فيها والأسماء المطلوبة لها، حيث يمكن اكتشاف أن أحد المطلوبين لها قد تم ضبطه في بلد آخر، فتقوم بناء على ذلك بطلب استلامه لمحاكمته، كما قد تفيدها هذه المعلومات في بيان الطرق الجديدة في تهريب المخدرات، أو في بيان أنواع جديدة من المخدرات أو

---

[1] لواء سراج الدين الروبي، آلية الانتربول في التعاون الدولي الشرطي، ط2، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص (254-255).

المؤثرات العقلية والتي لم يتم استعمالها من قبل، وكذلك التعرف على العصابات الدولية لتهريب المخدرات وأسماء أعضائها وأهدافها والإمكانيات المتاحة لهذه العصابات، من حيث الأموال والعتاد والأجهزة الحديثة للاتصال والانتقال، وكذلك معرفة عملائهم في نفس البلد التي بها البلد الإقليمي لإمكان ضبطه متلبسا" بالمخدرات، وهذه كلها عناصر هامة وفعالة في مكافحة المخدرات.

كما يقدم قسم مكافحة المخدرات بالإنتربول الدولي للأمين العام للمنظمة تقريراً سنوياً عن أعماله، والقضايا التي ساهم في ضبطها والأخرى المطلوب ضبطها، وتوصياته في هذا الشأن وما يرى وجوب إدخاله من تعديلات على القوانين الوطنية التي من شأنها تسهيل مهمة القبض على تجار مهربي المخدرات، وبالتالي يقوم الأمين العام من جانبه بمخاطبة الدول والحكومات المختلفة لتطوير تشريعاتها الداخلية وطرق المكافحة لديها، بما يتلاءم مع دور المنظمة وهدفها في كشف جرائم المخدرات.

كما ينفذ الإنتربول بالاشتراك مع كيانات الأمم المتحدة مجموعة متنوعة من المشاريع المشتركة، ومنها المبادرات الرامية إلى زيادة الوصول إلى قواعد البيانات وتنفيذ برامج بناء القدرات، ومن هذه الكيانات نذكر:

- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (U.N.O.D.C).
- إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (U.N.D.P.K.O).

- مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (U.N.O.D.A).
- إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن (U.N.D.S.S).
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (U.N.E.P).
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (U.N.E.S.C.O).
- لجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المنشأة عملا" بالقرار 1540 (2004).
- مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة (U.N.O.I.O.S).
- إدارة التنظيم التابعة للأمم المتحدة (U.N.D.M).
- إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية (U.N.D.P.A).
- المحاكم المخصصة التابعة للأمم المتحدة.
- مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (U.N.O.C.T).

ثالثاً: دور الانتربول الدولي في الوقاية من المخدرات

تلعب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية دورا" هاما" في الوقاية من المخدرات عن طريق رسم خطط واستراتيجيات حاضرة ومستقبلية، من أجل الحد من وقوع الجرائم المتعلقة بالمخدرات، في الإتجار غير المشروع فيها وتهريبها وغير ذلك من الجرائم ذات الصلة، كما تساهم أيضاً في تأطير أجهزة الشرطة عن طريق إخضاعها لبرامج تدريبية حديثة تساعدها في مكافحة جرائم المخدرات، وتزويدها بأحدث التقنيات التي تمكنها من اكتشاف المواد المخدرة. كما أنها تساهم في توسيع مدارك العاملين في أجهزة مكافحة المخدرات، حيث تقوم بإصدار العديد

من المطبوعات العلمية والنشرات الدولية من طرف أمانتها العامة، وذلك طلباً من المكاتب المركزية للدول التي من شأنها أن ترفع من مستوى اداء هذه الفئة، وتجعلها على علم بالمستجدات التي طرأت في ميدان المكافحة، ومن أهم هذه النشرات نذكر:

1- **النشرة الدولية الحمراء:** تصدر هذه النشرة من طرف الإنتربول (وهي من أهم وأشد النشرات خطورة)، في حالة صدور قرار اتهام ضد شخص أو مجموعة بارتكابهم جرائم، أو صدور حكم قضائي ضد أحد الأشخاص الملاحقين، أو قرار يقضي بإلقاء القبض عليه من طرف السلطات القضائية المختصة، حيث تتضمن النشرات الحمراء عدة بيانات من شأنها أن تساعد في تحديد هوية الشخص المطلوب، كهويته الكاملة ونوع القضية المدان فيها، وكذلك الإجراءات الواجب القيام بها عند العثور عليه[1].

2- **النشرة الدولية الخضراء:** وتشمل النشرة الدولية الخضراء نفس البيانات التي تتضمنها النشرات الحمراء، وتقوم بإصدارها الأمانة العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية الدولية، وتكون هذه النشرة ذات طابع وقائي، وذلك بغية مراقبة تنقل بعض المجرمين الذين سبق أن ارتكبوا أفعالا" إجرامية، والحيلولة دون تكرارهم لنفس الأفعال[2].

---

[1] محمد خميس إبراهيم عمر، القيمة القانونية لنشرات الانتربول، مجلة الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة مركز بحوث الشارقة، المجلد 23، العدد 1، الامارات العربية المتحدة، 2014، ص 63.

[2] منتصر سعيد حمودة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 124.

3- **النشرة الدولية الزرقاء:** تقوم هذه النشرة بإخطار الدول الطالبة بأن الشخص الملاحق يتواجد على أراضي الدولة المشعرة، وذلك بإشعارها بتاريخ المغادرة والوجهة أو الدولة التي سيغادر إليها بعد ذلك، وهو يبقى إشعارا" أدبيا" وليس إلزاميا" في حال غياب اتفاقيات تبادل تسليم المجرمين[1].

4- **النشرة الدولية الصفراء:** يتم إصدار النشرات الدولية الصفراء بقصد إشعار أو إعلام بتغيب أحد الرعايا لدولة، أو في حالة العثور على شخص أجنبي فاقد التمييز أو مصاب بخلل، أو في حالة العثور على جثة لشخص أجنبي.

خاتمة

تعتبر آفة المخدرات من التحديات الكبرى التي تواجه المجتمعات المعاصرة، حيث تؤثر سلبًا على الأفراد والمجتمعات من جميع النواحي. على الرغم من الجهود الدولية والعربية المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، إلا أن النتائج

---

[1] عكروم عادل، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة-دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013، ص 174.

لا تزال دون المستوى المطلوب. يتضح من خلال هذا البحث أن هناك العديد من العوامل التي تعيق فعالية هذه الجهود، بما في ذلك الثغرات التشريعية، تباين التشريعات بين الدول، ووجود بؤر إنتاج المخدرات.

النتائج

1- لا تزال العديد من الدول تعاني من نقص في القوانين الصارمة التي تحكم مكافحة المخدرات، مما يسهل على المجرمين استغلال الثغرات.
2- تختلف استراتيجيات الدول في مواجهة المخدرات، مما يؤدي إلى ضعف التعاون الدولي ويعقد جهود المكافحة.
3- استخدام التكنولوجيا الحديثة من قبل تجار المخدرات، مثل صيدليات الإنترنت، يمثل تحديًا جديدًا يتطلب استراتيجيات جديدة لمواجهته.
4- تتسبب آفة المخدرات في تفكيك الأسر والمجتمعات، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الجريمة والفقر.

التوصيات

1- يجب على الدول العمل نحو توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة المخدرات، وتبني معايير دولية موحدة تسهل التعاون بين الدول.

2- ينبغي تعزيز التعاون بين الدول من خلال إنشاء آليات فعالة لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة المخدرات.

3- يجب التركيز على برامج التوعية والتثقيف للحد من الطلب على المخدرات، مع إنشاء مراكز متخصصة لعلاج المدمنين.

4- ينبغي توظيف التكنولوجيا الحديثة في جهود مكافحة المخدرات، بما في ذلك استخدام برامج تحليل البيانات للكشف عن الأنماط والاتجاهات في الاتجار بالمخدرات.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1- أحسن عمروش، دور المنظمة العالمية للجمارك في مكافحة الجريمة المنظمة، المركز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 2013.

2- عبد العال الديربي، الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجهود الدولية للوقاية منها بالتطبيق على تجارب عالمية وإقليمية ووطنية، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2016.

3- عبد اللطيف محمد أبو هدمة بشير، الاتجار غير مشروع في المخدرات ووسائل مكافحتها دولياً، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ، القاهرة، 2003.

4- عكروم عادل، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة كآلية لمكافحة الجريمة المنظمة–دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013.

5- علي الشاعر، التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، سلسلة محاضرات عن المخدرات، الدرس الثالث عشر، لبنان، معهد قوى الأمن الداخلي، بدون سنة نشر.

6- لواء سراج الدين الروبي، آلية الانتربول في التعاون الدولي الشرطي، ط2، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، القاهرة، 2001.

7- محمد حسن زهير العمري، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ودورها في مكافحة المخدرات، ، نادي المدينة المنورة الأدبي، الرياض ، 1989.

8- محمد خنفي محمود محمد، الأحكام الإجرائية لمكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية مع التطبيق على دول مجلس التعاون الخليجي، ط3، مكتبة دار الحقوق، الشارقة ، 2004.

9- محمد فتحي عيد، الاستراتيجية العربية لمكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009.

10- محمود زكي شمس، أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي، الجزء الأول، مكتبة النورس، سوريا، بدون سنة اصدار.

11- منتصر سعيد حمودة، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

12- نصر الدين مروك، جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقات الدولية، دار هومة، الجزائر، 2007.

13- يوسف عبد الحميد المراشدة، جريمة المخدرات آفة تهدد المجتمع الدولي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

البحوث

1. محمد خميس إبراهيم عمر، القيمة القانونية لنشرات الانتربول، مجلة الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة مركز بحوث الشارقة، المجلد 23، العدد 1، الامارات العربية المتحدة، 2014.
2. محمد فتحي عيد، المخدرات واستراتيجية المكافحة على المستويين العالمي والعربي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 2، العدد 4، الرياض، 1987.
3. وادي عماد الدين و محمد سي ناصر، الجهود الدولية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الجزائر–كلية الحقوق، المجلد السادس، العدد الأول، الجزائر، 2022.

الاتفاقيات الدولية

1. الاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961، المعدلة بالبروتوكول الصادر بتاريخ 25 مارس 1972.
2. الاتفاقية الدولية بشأن المؤثرات العقلية 1971.
3. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.

Table of Contents

Publication Policy

.....

Table of Contents

.....

Editorial Note

.....

Constitutional Engineering and the Foundations of State Structure 1

Mohammed Qasim Yaqub

..... 1

The Role of the African Union in Resolving African Conflicts: Challenges and Opportunities for Sustainable Peace 41

Mustafa Kamel Zabala Al-Lami

..... 45

The Belt and Road Initiative: Analyzing Opportunities, Challenges, and Its Impact on International Relations and Arab States 91

Maher Hussein Awad Al-Hammam

..... 91

Local Economies: A Case Study of Lebanon and Iraq

..... 141

Jumaa Latif Hantoush Al-Darraji

..... 141

Global Challenges in Combating Drugs: Analyzing International and Arab Conventions and the Impact of Modern Technology 205

Karrar Jaafar Sabah Dalfi

..... 205

TIP OF SCALE

Editor

Pr.Dr:Saad Al-ateeya

Managing editor

Pr.Dr: Muhammad N. Aldaoudi

Editorial Board

Prof. Dr. Ahmed Kh. Hussein Al-Dakhil
University of Tikrit
College of Law

Asst. Prof. Dr. Rabah Suleiman Khalifa
University of Kirkuk
College of Law and Political Science

Asst. Prof. Dr. Moataz Ali Sabb r
University of Anbar
College of Law and Political Science

Prof. Dr. Adnan Ajeel Ubaid
College of Law
University of Al-Qadisiyah

Prof. Dr. Saeb Naji Aboud
Al-Alamein Institute for Graduate Studies
Najaf

Prof. Dr. Ali Ghani Abbas
College of Law
Al-Mashreq University

العدد السابع - السنة الاولى - المجلد الاول/ صفر ١٤٤٧ الموافق تموز ٢٠٢٥

التحديات العالمية لمكافحة المخدرات

Journal
TIP OF SCALE

Legal and political studies with an analytical perspective

A knowledge window into the world of law and politics that combines academic analysis with a realistic vision

Volume 1 – Issue **7**– First Year / Safar 1447 AH – July **2025**

All correspondence should be addressed to the Editor-in-Chief at the following address

Kaf Al-Mizan Magazine – Erbil, Iraq
phone: 009647738223277
info@tip-scale.com

Full texts and research papers are available on the following website
www.tip-scale.com

ISBN : 978-9922-24-610-9

Availablelanguages
Arabic - English